الإِجْـــرَاءُ
عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ
فِي
الْعَرَبِيَّةِ
(مَفْهُومُهُ وتَطْبِيقَاتُهُ)

للدكتور

أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربيّة بالقاهرة ، جامعة الأزهر

y

١٤٣٦هـ/٢٠١٥م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية/

الْمُقَدِّمَةُ

الحمد لله الرحمن چچ چ چ چ چ چ[١]، والصلاة والسلام على النبي العربي الفصيح اللسان ، الرائع البيان ... وبعد ..

فلقد نَزَلَ الذِّكْرُ الْحَكِيمُ على وتيرةٍ واحدةٍ هاديًا للضَّالِّ ، مُقَوِّمًا للمُعْوَجِّ ، كافلاً بنظامٍ عامٍّ لحياة من يهتدي به من الأمم ، مُنْقِذًا لهم من خسرانٍ كانوا فيه ، وهلاكٍ كانوا أشرفوا عليه[٢] .

وسنة الله ﷻ فى معاملة جميع المجرمين تجرى على وتيرةٍ واحدةٍ ، فكما أهلك المتقدمين لإجرامهم وتكذيبهم ، كذلك يفعل بالمتأخرين الذين حذوا حذوهم ، ومشوا في طريقهم . قال الله ﷻ : چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □چ[٣] .

وسنة الله ﷻ فى تَنْجِيَةِ الرسل – عليهم السلام – وإنجاء المؤمنين من كيد الكافرين ، ومكر الماكرين ، ومن العذابِ النَّازِلِ بالظالمين – ساريةٌ على مَهْيعٍ واحدٍ . قال ﷻ : چالعنكبوت الروم لقمان السجدة الأحزاب سبأ فاطر يس الصافات ص الزمر چ[٤] .

---

[١] سورة الرحمن – الآيات : ٢ ، ٣ ، ٤.

[٢] ينظر : محاسن التأويل للقاسمي ١٦٩/٧.

[٣] سورة المرسلات – الآيات : ١٦ ، ١٧ ، ١٨.

[٤] سورة يونس – الآية : ١٠٣.

وبعض الأبواب والأحكام النحوية سَلَكَتْ نسقًا واحدًا ، وبعض كلام العرب جرى على وتيرة واحدة في حدود الجملة ، وفي فضاء النَّصِّ ، من حيث وَحْدَةُ الضمائر ، واتفاقُ الأفعال ، وتناسبُ الصيغ...

وهذا مَبْدَأُ الفكرة ومثَارُها ، وموضوعُ الدراسةِ التي جاءت في فصلين وثمانية مباحث بعد التمهيد ، وهي :

الْفَصْلُ الأَوَّلُ : (إِجْرَاءُ الْحُكْمِ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ في الْمُفْرَدَاتِ) ، ويشمل ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في الأسماء ، والمبحث الثاني : في الأفعال، والمبحث الثالث : في الحروف .

الفصل الثاني : (إِجْرَاءُ الكَلامِ عَلَى سَنَنٍ وَاحِدٍ في الْجُمْلَةِ والنَّصِّ)، ويضم خمسة مباحث :

المبحث الأول : إخلاصُ الكلام لمذهبٍ واحدٍ أو حكمٍ ، والْمَبْحَث الثَّاني : اتحاد المقام ، والْمَبْحَث الثَّالث : إِجْرَاءُ الضَّمَائِرِ عَلَى أُسْلُوبٍ وَاحِدٍ ، والمبحث الرابع : مجيء الأَفْعَالِ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ ، والْمَبْحَث الخامس : إِجْرَاءُ الصِّيَغِ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ. وتلت ذلك خاتمة البحث فيها نتائجه [١].

---

[١] في أثناء إعداد هذا البحث وجدت موضوعًا عنوانه : (طرد الباب على وتيرة واحدة ومظانه في العربية) للدكتور/ محمد بن حماد القرشي الأستاذ المساعد بمعهد

وقد تناولت هذا المَهْيَعَ العربيَّ تناولاً يُرْضِينِي ، وأسأل الله ﷻ أن يَكْتُبَ له الرِّضَا ويُرْضِيَنِي ، فهو حسبي ﭽ ﭾ الذاريات الطور النجم القمر الرحمن الواقعة الحديد المجادلة الحشر الممتحنة الصف الجمعة

اللغة العربية – جامعة أم القرى ، وهو منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، ج١٥ ، ع ٢٥ ، شوال ١٤٢٣ هـ ، وقد توقفت بعد أن كدت أنتهي من البحث لقراءة هذا الموضوع ، ووجدت صاحبه يذكر في ملخص البحث وفي مقدمته أنَّهُ جمع أربعًا وثلاثين مسألة ، ووزعها على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : طرد الباب في الأفعال وتضمن ثلاث عشرة مسألة .

المبحث الثاني : طرد الباب في الأسماء وتضمن خمس عشرة مسألة .

المبحث الثالث : طرد الباب في الحروف وتضمن ست مسائل . وتلت ذلك خاتمة البحث . ينظر : مجلة جامعة أم القرى المذكورة ، ص ٧٥٥، ٧٥٨.

وبعد أن انتهيت من قراءته ازددتُ إقبالاً على بحثي، ومُلِئتُ إصرارًا على إتمامه ؛ فخطتي لدراسة هذه الظاهرة مباينة لخطته وأوسع وأشمل ، فقد اقتصر بحثه على بعض الأحكام الخاصة بالمفردات ، وتوسع بحثي في تناول ذلك المسلك العربي ، فحاول استقصاءَ مواطنه ، واستدعاءَ شوارده ، ولم يقف عند حدود الأحكام الخاصة بالمفردات التي قَرَّرها علماؤنا ، بل تجاوز ذلك إلى نطاق الجملة وفضاء النَّص مبرزًا أنَّهُ وسيلةٌ من وسائل التلاحم والترابط ، وعاملٌ من عوامل التماسك النَّصِّي على النحو الذي جاء في الفصل الثاني ومباحثه – والقارئ يحكم – وجهد ذلك الباحث مشكور ، وله السبق ، والله يأجرني ويأجره ، والحمد لله ﷻ من قبل ومن بعد .

المُنَافِقُونَ چ[1].

الباحث

*****

[1] سورة التوبة . من الآية : ١٢٩.

التَّمْهِيدُ

تحديد المصطلحات

أولاً - (الْوَتِيرَة ، والنَّسَق ، والنَّمَط ، والْمَهْيَع ، والسَّنَن ، والأُسْلُوب) :

(الْوَتِيرَة) : المداوَمةُ على الشَّيْء والملازمةُ له ، والطَّرِيقةُ الْمُطَّرِدَةُ ، يقال : ما زال على وَتيرةٍ واحدةٍ[١] .

و(النَّسَق) : ما جاء من الكلام على نظامٍ واحدٍ . والنَّسَقُ من كلِّ شيءٍ ما كان على طريقةٍ واحدةٍ ، ونِظامٍ واحدٍ عامٍّ في الأشياء[٢] .

و(النَّمَط) : الْجَماعَةُ من النّاسِ أَمْرهم واحِدٌ ، والطَّرِيقَةُ ، يُقَال : الْزَمْ هَذَا النَّمَطَ ، والمعنى : هذا الطريق[٣] .

و(الْمَهْيَع) على وزن (مَفْعَل) ، وهُوَ الطَّرِيق الْوَاسِع الْوَاضِح[٤]، و(السَّنَنُ) : الطريق والطريقة ، يقال : استقام فلانٌ على

---

[١] ينظر : مختار الصحاح ، وتاج العروس ، والمعجم الوسيط مادة (و ت ر).

[٢] ينظر : الصحاح ، ولسان العرب ، وتاج العروس مادة (ن س ق).

[٣] ينظر: تهذيب اللغة، والمحكم والمحيط الأعظم، ومختار الصحاح مادة (ن م ط).

[٤] ينظر : تهذيب اللغة ، ولسان العرب ، وتاج العروس مادة (هـ ي ع).

سَنَنٍ واحد[١].

و(الأُسْلُوب) كُلُّ طَرِيقٍ مُمْتَدّ ، قال الأَصْمَعِي : الأُسْلُوب : الطَّرِيق المستوي ، وَمِنْه أَخَذ فِي أساليب من القَوْل ، أَي : في ضُروب مِنْهُ[٢].

والملحوظ أنَّ الألفاظ الستة مشتركة في الدلالة على الطريقة ، والطريق ، وهذا يقضي بترادف أقوال علمائنا الأجلاء : (هذا الكلام أو الباب أو الحكم على وتيرةٍ واحدةٍ ، وعلى سَنَنٍ واحدٍ ، ويجري على نسقٍ واحدٍ ، وجاء على نمطٍ واحدٍ ، وأتى على مهيعٍ واحدٍ ، وعلى أُسْلُوب واحد) .

وإنَّما لم يجيء كلامُ العرب كلُّه على وتيرةٍ واحدةٍ ؛ لأنَّهُ ليس بحسَنٍ أن يكونَ الكلام مستمرًّا على نمطٍ واحدٍ ؛ لما في ذلك من التكلُّف ومَلال الطَّبع ، ولأنَّ التَّفَنُّنَ في ضروب الكلام أعلى من الاستمرار على سَنَنٍ واحدٍ .

ثانياً - (**الإجْرَاء** ، **والطَّرْد**) :

---

[١] ينظر : الصحاح ، ومختار الصحاح ، ولسان العرب ، وتاج العروس مادة (س ن ن).

[٢] ينظر : المخصص٣/٣٠٩.

الإجراء والطَّرْد مصدران مقيسان للفعلين : (أَجْرَى ، وطَرَدَ) ، وهما مصطلحان ، عناهما أبو علي الفارسي بقوله : " إتْبَاعُهُم بعض الكلام بعضًا ، وإنْ لم يكن في الْمُتْبَعِ الْعِلَّةُ التي في الشيء الذي يُتْبَع"[١]، وهما من أصول النحو المقررة عند كثير من العلماء ؛ فـ: " قد تقرَّرَ في غير موضعٍ حَمْلُ ما ليس فيه سببٌ على ما فيه سببٌ إذا كان الجميعُ من بابٍ واحدٍ ، ليجري الكلُّ على أسلوبٍ واحدٍ"[٢]، وقال الصبان : " من المقرر أنَّ الشيء إذا لزِم شيئًا من بابٍ أُجري جميع الباب على وتيرته "[٣] .

وهذا يُسمَّى قِيَاس الطَّرْد أو الإجراء ، وهو النوع الثالث من أنواع القياس الثلاثة التي ذكرها أبو البركات الأنباري (قياس علة[٤] ، وقياس شبه[٥] ، وقياس طرد) ، وعرَّفه بقوله : " الطَّرْدُ هو الذي يوجد معه الحكم ، وتُفقد الإخالة في العلَّة "[١]، ومراده بالإخالة : المناسبة .

---

[١] التعليقة على كتاب سيبويه١/٤٠.

[٢] شرح الجمل لابن الفخار ١/١٧٥ ،١٧٦.

[٣] حاشية الصبان١/١٣٦.

[٤] ويراد به : حمل الفرع على الأصل بالعلة التي عُلِّقَ عليها الحكم في الأصل ، كحمل النائب عن الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد . ينظر : لمع الأدلة في أصول النحو ص١٠٥، والاقتراح للسيوطي ص١٧٧.

[٥] ويراد به : حمل الفرع على الأصل بضربٍ من الشَّبَه غير العلة التي عُلِّقَ

والظاهر من كتب المعنيين بإعراب القرآن وبيان معانيه أنَّ الإجراء على وتيرة واحدة يراد به عندهم : أن يكون بعض الكلام في النصّ القرآني ينتظم حكمًا نحويًّا أو صرفيًّا واحدًا ، أو من وادٍ واحدٍ ، وأن تكون التراكيب المتتابعة والصيغ المتوالية خارجة من مشكاة واحدة ، تقتضيها الصناعة النحوية ، ويرتضيها القياس الصرفي ، على النحو الذي نجده في الفصل الثاني .

ومن فوائد تلك النظرة الشاملة إلى النَّصِّ أنَّها تُظهر عوامل ترابط بنيانه ، وتماسك أجزائه ، وتُبْرز صور تلاحم عناصره ، وانسجام مفاصله ، التي يحرص عليها المحدثون في نظرية (نحو النص) ؛ ولذا يُعَدُّ هذا الإجراء وسيلةً من وسائل سبك النص تناولها سلفنا ، وحواها تراثنا .

*****

***

*

عليها الحكم في الأصل، كإعراب المضارع لمشابهته الاسم المعرب في الاختصاص بعد الشياع ، أو لمضاهاته اسم الفاعل في اللفظ والمعنى . ينظر : لمع الأدلة ص ١٠٧، ١٠٨، والاقتراح ص١٧٨.

(١) لمع الأدلة ص ١١٠، والاقتراح ص١٧٩.

الْفَصْلُ الأَوَّلُ

(إجْرَاءُ الْحُكْمِ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ في الْمُفْرَداتِ)

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ : في الأَسْمَاء

الدارس لكتب التراث النحوي يلحظ أنَّ علة بناء بعض الأسماء العربية ، وسبب إعرابها ، وما يطرأ عليها من أحكام – إجراءُ البابِ على وتيرةٍ واحدةٍ ، أو طرْدُ الحكمِ على نسقٍ واحدٍ ، ومن مواطن ذلك ما يأتي :

١-(عِلَّةُ بِنَاءِ الْمُضْمَرَاتِ) :

النحويون متفقون على أنَّ ألفاظَ الضمائرِ كلَّها مبنيةٌ ، وقد اجتمع فيها غيرُ شبهٍ بالحرف ، وفي بعض أنواع الشبه كانت علةُ المشابهةِ حاصلةً في بعض الضمائر دون بعضٍ ، فكانت علة تعميم الحكم في الضمائر التي لا توجد فيها تلك العلة – هي جري الباب على سننٍ واحدٍ .

وفي الضمائر من أنواع الشبه ما يأتي :

أولاً – مشابهة الحرف في المعنى ؛ لأنَّ كلَّ مضمرٍ مضمَّنٌ معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، وهي من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحروف .

ثانيًا – مشابهة الحرف في الافتقار ؛ لأنَّ كلَّ ضميرٍ يفتقر افتقارًا متأصلاً في دلالته على مسماه إلى ما يفسره من ضميمة مشاهدة أو غيرها .

ثالثًا – مشابهة الحرف في الوضع ؛ لأنَّ أكثر الضمائر وُضِعَ على حرف واحد ، كـ(التاء) في نحو قولك : آمَنْتُ بالله ، و(الكاف) في نحو قولك : أستغفرك وأتوب إليك ، أو على حرفين ، كـ(نا) من نحو قوله ﷻ : ﭽ ﮪ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﭼ[١]، فخرجت عن أصل وضع الأسماء ، والتحقت بوضع الحروف .

وحُمِلَ الأقلُّ من الضمائر الزائدُ على حرفين ، نحو : (نحنُ) على الأكثر ؛ لأنَّهُ الأصل أو كالأصل ، وليجري البابُ على سننٍ واحدٍ[٢] .

قال ناظر الجيش : " وما كان من المضمرات على أكثر من حرفين فمحمولٌ على غيره ؛ لأنَّ ما هو على أقلَّ من ثلاثةٍ منها فهو أصل أو كالأصل ، وكَأنَّهم قصدوا جَرْي الباب على سنن واحد "[٣] .

---

[١] سورة البقرة – من الآية : ٢٨٥.

[٢] ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٦، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٨٤، والأشباه والنظائر ١/ ٥٠٠، ٥٠١، ومنحة الجليل ١/ ٣٤ .

[٣] تمهيد القواعد ١/ ٥٦٣ .

٢ –(علة كون الضمائر لها محلٌّ من الإعراب) :

مما قيل في علة بناء الضمائر : مشابهة الحرف في الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني ، فإنَّ المتكلم إذا عَبَّرَ عن نفسه خاصةً فله تاءٌ مبنيةٌ على الضم في الرفع ، وفي غيره ياءٌ .

وإذا عَبَّرَ عن المخاطب فله تاءٌ مبنية على الفتح في الرفع ، وفي غيره كافٌ مبنيةٌ على الفتح في التذكير ، ومبنيةٌ على الكسر في التأنيث ، فأغنى ذلك عن إعرابه ؛ لأنَّ التمييزَ حاصلٌ بدونه[١] .

وقد ورد على هذا القول اعتراضٌ ، وهو أنَّ مقتضى كون البناء للاستغناء عن الإعراب ألاَّ يكون للضمائر محلٌّ من الإعراب ؛ لأنَّهُ إذا كان الإعرابُ مستغنًى عنه ، فلا معنى لإثباته في المحلّ ، ولا فائدة لذلك .

وكان الردُّ على ذلك الاعتراض أنَّ الضمائر تقع فاعلةً ومفعولةً ، ومضافًا إليه ، وغير ذلك ، والإعراب في هذه الأبواب ثابتٌ في اللفظ ، أو المحلّ ، فَأُثْبِتَ في محلِّ الضمائر ؛ لتكون هذه الأبوابُ على وتيرةٍ واحدةٍ من ثبوت الإعراب فيها ، وفي ذلك قال الصبان : " وقد يجاب بأَنَّ إثباتَهُ في المحلِّ لطرد أبواب الفاعل والمفعول والمضاف إليه ونحوها

---

[١] ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٦، وحاشية الصبان ١/١١٠ .

على وتيرةٍ واحدةٍ "[١] .

٣-(استتار الضمير مع أغلب صيغ المضارع) :

الضمير المستتر نوعان : مستتر وُجُوبًا ، وهو : ما لا يَخْلُفُهُ في مكانه اسمٌ ظاهرٌ ولا ضميرٌ منفصلٌ ، ومستتر جَوَازًا ، وهو : ما يَخْلُفُهُ في مكانه اسمٌ ظاهرٌ أو ضميرٌ منفصلٌ . ومن مواضعهما صيغ المضارع الآتية :

١- المضارع المبدوء بالهمزة ، كـ : (أَقُومُ ، وأَسْتَغْفِرُ) ، ففاعل هذين الفعلين ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره : أنَا .

٢- المضارع المبدوء بالنون ، كـ : (نَقُومُ ، ونَسْتَغْفِرُ) ، ففاعل هذين الفعلين ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره : نَحْنُ .

٣- المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد ، كـ : (تَقُومُ ، وتَسْتَغْفِرُ)، ففاعل هذين الفعلين ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره : أنت .

ويحتمل هذا الأخير أن تكون تاؤه للتانيث ، كـ : سُعَاد تَقُومُ ، وزينب تَسْتَغْفِر ، فيكون الضمير مستترًا جوازًا ، وتقديره : هي ؛ إذ يجوز في الكلام الفصيح أن يَخْلُفَهُ في مكانه الاسْمُ الظَّاهِرُ ، فيقال : سُعَادُ تَقُومُ أُمُّهَا ، وزينبُ تَسْتَغْفِر ابْنَتُهَا .

---

[١] حاشية الصبان ١/١١٠.

لكنَّ العرب عاملت هذا النوع الذي على صيغة (تَفْعَل) معاملةً واحدةً ، وهي عدم إبراز الضمير ؛ إجراءً لهذا النوع مُجْرَى واحدًا . قال الرضي : " وأمَّا في المضارع والأمر فلم يبرز الضميرُ في أفعلُ ونفعلُ ؛ لإشعار حَرْفَي المضارعة بالفاعل ؛ لأنَّ أفعلُ مشعرٌ بأنَّ فاعله (أنَا) ، ونَفْعَلُ مشعرٌ بـ(نحنُ) ، الهمزة بالهمزة ، والنون بالنون . وكذا يَفْعلُ نصٌّ في المفرد الغائب ، فلم يحتاجوا له إلى ضمير بارز .

وأمَّا تفعلُ فإنَّهُ وإن كان محتملاً للمخاطب ، والغائبة ، لكنهم لم يبرزوا ضميره ؛ إجراءً لمفردات المضارع مُجْرى واحدًا في عدم إبراز ضميرها "[١] .

٤-(هَذَانِ وهاتانِ واللذان واللتان صيغ للتثنية) :

تقول في تثنية (هذا ، وهاتا) في الرفع : (هذان ، وهاتان) ، وفي النصب والجر : (هذين ، وهاتين) ، وتقول في تثنية (الَّذي ، والتي) في الرفع : (اللَّذانِ ، واللَّتَان) ، وفي النصب والجرّ : (اللَّذَيْنِ ، واللَّتَيْنِ) ، و" جميع هذه الأسماء المُبهَمة ، نحو : (الَّذِي) ، و(الَّتِي) ، وأسماءِ الإشارة ، ونحوِها ممَّا لا يُفارِقه التعريفُ لا يصح تثنيتُه .

---

[١] شرح الرضي على الكافية١٢٦/٢، وينظر : شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ص٤٣.

فالتثنية فيه إنَّما هي صيغةٌ موضوعةٌ للتثنية ؛ لأنَّ التثنية إنَّما تكون في النكرات ، نحوِ قولك : (رجلٌ ورجلان) ، و(فرسٌ وفرسان) .

فأمّا (زيدٌ وعمرٌو ، وزيدان وعمران) ، فإنَّك لم تُثَنِّه إلا بعد سَلْبه ما كان فيه من تعريفِ العَلَمية ، حتى صار شائعًا كـ(رجلٍ) ، و(فرسٍ) . وإنَّما كان كذلك من قِبَل أنَّ المعرفة لا يصح تثنيتُها ؛ لأنَّ حدَّ المعرفة ما خَصَّ الواحدَ من جنسه ، ولم يَشِع في أُمته . وإذا ثُنِّيَ فقد شُورِكَ في اسمه ، وخرج عن أن يكون معرفة "[1] .

ولما كانت أسماء الإشارة والأسماء الموصولة لا يصح اعتقادُ التنكير فيها ، لم تكن تثنيتها تثنية حقيقية ، وإنما هي صيغٌ موضوعة للدلالة على التثنية ، وجرت على منهاجِ التثنية الحقيقية في الإعراب ؛ لأنَّ مِنهاجَ التثنية لا يختلف ، ولا تكون إلا من لفظِ الواحد[2]، ولذلك جرى بابها على وتيرة واحدة ، فكان بالألف والنون في الرفع ، وبالياء والنون في الجر والنصب .

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش٢/٣٧٥.

[2] ينظر : المصدر السابق٢/٣٥٤، ٣٧٥، ٣٧٧.

٥-(أصالة الإعراب في الأسماء) :

الإعرابُ أصلٌ في الأسماء ؛ لأنَّهَا مفْتَقِرَةٌ إليه للتفرقة به بين المعاني المتعاقبة عليها ، كالفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، وغيرها ، نحو قولك : (ما أحْسَنَ زيدًا !) بنصب (زَيْد) إن أردت التعجب من حسنه ، و(ما أحْسَنَ زيدٌ) برفع (زَيْد) إن أردت نفي الإحسان عنه ، و(ما أحْسَنُ زيدٍ ؟) برفع (أحْسَن) ، وخفض (زيدٍ) إن أردت الاستفهام عن أحْسَن شيءٍ فيه ، فلولا الإعراب لالتبست تلك المعاني .

فإن قيل : إنَّ الإعراب قد يوجد في الأسماء غير مفتقر إليه ، نحو قولك : شَرِبَ عليٌّ الماءَ ، ورَكِبَ الفرسَ عمرٌو ، وما أشبه ذلك ، ألا ترى أنَّ الفاعل هاهنا لا يلتبس بالمفعول إذا أُزِيل الإعراب .

فالجواب أنَّ الإعراب لما افْتُقِرَ إليه في بعض الأسماء للتمييز بين المعاني المختلفة – حُمِلَ سائر الأسماء المفهومة معانيها على ذلك ؛ إجراءً للبابِ على وتيرةٍ واحدةٍ[١] .

وفي إيضاح ذلك الإجراء قال ابن أبي الربيع : " فلما رأت العربُ هذه المعانيَ الثلاثةَ موجودةً لهذه الألفاظ ، ولم يكن في اللفظ ما يفصل معنًى عن معنًى أدخلوا الإعراب في الاسم الواقع بعد (أحْسَن) وما أشبهه، فرفعوا الفاعلَ ، ونصبوا المفعولَ ، وخفضوا المضافَ ، فقالوا

---

[١] ينظر : الأشباه والنظائر ١/ ٤٩٨.

في النفي : (ما أَحْسَنَ زيدٌ) ؛ لأنَّ زيدًا هنا فاعلٌ ، وقالوا في التعجب : (ما أَحْسَنَ زيدًا !) ؛ لأنَّ زيدًا هنا مفعول ، وقالوا في الاستفهام : (ما أَحْسَنُ زيدٍ ؟) ؛ لأنَّ زيدًا هنا مضاف ، ثم أجروا كلَّ فاعلٍ يقع في الكلام مُجْرى الفاعل هنا ، وأجروا كلَّ مفعولٍ يقع في الكلام مُجْرى المفعول هنا ، وأجروا كلَّ مضافٍ يقع في الكلام مُجْرى المضاف هنا .

ثم لما كان الفاعلُ عُمْدَةً رفعوا كلَّ عُمْدَةٍ بالحمل على الفاعل ، ولما كان المفعول فضلةً نصبوا كلَّ فضلةٍ بالحمل على هذه الفضلة ، وكذلك أجروا ما جاء على طريقة الإضافة ، وهو كلُّ ما أُضيف إضافةً غيْرَ محضةٍ مُجْرَى الإضافة فخفضوه "[١] .

وقرَّر الصبان أنَّ الإعراب قد يدخل فيما لا إلباس فيه ، نحو : يَشْرَبُ زيدٌ الماءَ ؛ حملاً على ما فيه الإلباس ؛ ليجري الباب على سننٍ واحدٍ[٢] .

هذا هو الواقع اللغوي الذي كان عليه أرباب اللغة وأهل البيان ؛ فقد قرَّر كلُّ مَنْ يُعَوَّل عليه من النحويين أنَّ العربَ التزمت رفعَ الفاعل ونصبَ المفعول ، فُهِمَ المعنى من غير الإعراب أو لم يُفْهَم[٣] .

---

[١] البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٦٠ .

[٢] ينظر : حاشية الصبان ١/٦٠ .

[٣] ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٦٣ .

٦-(مذهب سيبويه في علامات إعراب الأسماء الستة) :

مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين[١] أنَّ علامات إعراب الأسماء الستة حركات مقدرة على أحرف المد : الألف والواو والياء ، فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو ، وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف ، وعلامة الجر كسرة مقدرة على الياء ، وما قبل هذه الأحرف حركات إتباعٍ مدلول بها على الإعراب المقدر ، فإذا قلت : قام أَبُو زيْدٍ ، فأصله : أبَوُ زيْدٍ ، ثم أُتْبِعَت حركة الباء لحركة الواو ، فصار أبُوُ زيْدٍ ، فاستثقلت الضمة على الواو ، فحُذِفَتْ .

وإذا قلت : رأَيْتُ أبَا زيْدٍ ، فأصله : أبَوَ زيْدٍ ، وفي توجيه ذلك قولان :

أحدهما : أنَّ الواوَ تَحَرَّكَت وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفًا .

والثاني : أنَّ حركة الباء – وهي الفتحة – ذهبت ، ثم حركت بفتحةٍ أُخرى ؛ إتباعًا لحركة الواو ، ثم انقلبت الواو ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها .

وهذا القول أولى ؛ ليتوافق النصب مع الرفع والجر في الإتباع . قال الصبان : " والحكم بذهاب حركتها الأصلية ، والإتيان بحركة أخرى

---

[١] ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٢، وشرح التسهيل ١/ ٤٣، وشرح الأشموني ١/ ٧٤.

للإتباع أمر تقديري ارتكبناه ؛ إجراءً للباب على وتيرةٍ واحدةٍ "[١] وقال : " ومن المقرر أنَّ الشيء إذا لزم شيئًا من بابٍ أجرى جميع الباب على وتيرته "[٢] .

وإذا قلت : مررت بأبِي زيْدٍ – فأصله : بأبَوِ زيْدٍ ، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو ، فصار بأبِوِ زيْدٍ ، فاستثقلت الكسرة على الواو ، فحذفت كما حذفت الضمة ، ثم قلبت الواو ياءً ؛ لسكونها بعد كسرة .

قال ابن مالك : " وهو مذهب قوي من جهة القياس ؛ لأنَّ الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة ، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه ، وقد أمكن ذلك في هذه الأسماء ؛ فوجب المصير إليه ، واقتصر القول عليه "[٣] .

وهو مختار ابن الفخار الإلبيريّ من المذاهب الواردة في إعراب تلكم الأسماء ، فقد قال : " وهذه الأسماء من باب واحد ، فإجراؤها كلها على أسلوب واحد واجب ، وهو الصواب إن شاء الله ، والصحيح من هذه الأقوال ، وهو ظاهرُ مذهب سيبويه ، ونصُّ أبي عليٍّ في النصف الثاني من الإيضاح . وإنَّما أُتْبِع فيها ما قبل الآخِرِ الآخِرَ ؛ إشعارًا بأنَّ

---

[١] حاشية الصبان ١/٧٤.

[٢] السابق ١/٧٤.

[٣] شرح التسهيل ١/ ٤٨ ، ٤٩.

هذا الحرف الْمُتبع لما بعده قد كان محلَّ إعراب في حالة الإفراد ...

فإن قلت : إنَّما ينطبق هذا التوجيه على غير (فيك) و(ذي مال) ، ألا ترى أنَّ الفاء من (فيك) ، والذال من (ذي مال) لم يكونا قطُّ حرْفَي إعرابٍ ، فما وجه الإتباع فيهما ؟

فالجواب : أنَّ ذلك مجرد الحمل على نظائرهما ؛ لأنَّها كُلَّها من باب واحدٍ ، فوجب أن تجرى كلها على أسلوب واحدٍ "[1] .

٧-(وزن " ذو " بمعنى صاحب) :

مذهب سيبويه أنَّ وزن (ذو) بمعنى صاحب (فَعَلٌ) بالتحريك ، ولامها ياء ، فأصلها : ذَوَيٌ ؛ لأنَّ يائي اللام أكثر من واويه ، والحمل على الأكثر أرجح ، ثم حُذِفت الياء اعتباطًا ، ونقلت حركة الإعراب إلى الواو ، وحركت الذال بحركة الواو إتباعًا لها ، ثم في حال الرفع حُذِفت ضمة الواو للثقل ، وفي النصب قُلِبت الواو ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وفي حال الجر حُذِفت كسرة الواو للثقل ، فوقعت الواو متطرفة إثر كسرة ، فقُلِبت ياءً .

ومذهب الخليل أنَّ وزنها (فَعْلٌ) بالإسكان ، ولامها واوٌ ، فهي من باب ما عينه ولامه من وادٍ واحدٍ ، نحو : قُوَّة ، وأصلها : ذَوْوٌ ، حذفت الواو الثانية اعتباطًا ، ونقلت حركة الإعراب إلى الواو الأولى ، وحركت

---

[1] شرح الجمل ١/٦٠.

الذال بحركة الواو إتباعًا لها ، ثم في حال الرفع حُذِفت ضمة الواو للثقل ، وفي النصب قُلِبت الواو ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وفي حال الجر حُذِفت كسرة الواو للثقل ، فوقعت الواو متطرفة إثر كسرة ، فقُلِبت ياءً[١] .

وإن سألت عن علة ذهابه إلى كون لامها واوًا فالجواب أنَّ لام أخواتها المحذوفة غير (فوك) واوٌ ، فـ(أبٌ) أصلها : أَبَوٌ ، و(أخٌ) أصلها : أَخَوٌ ، و(حَمٌ) أصلها : حَمَوٌ ، و(هَنٌ) أصلها : هَنَوٌ ، فَحُمِلَت ذُو عليهنَّ ؛ إجراءً للباب على سَنَنٍ واحدٍ . قال الصبان : " انظر ما دليله على أنَّ لامها واو ؟ ثم رأيت الاستدلال بأنَّ أول أحواله واوٌ ، ولام أخواته غير (فوك) واوٌ ؛ فأجرى الباب على سننٍ واحدٍ "[٢] .

ويرى ابن كيسان أنَّ (ذُو) تحتمل الوزنين جميعًا[٣] .

٨-(سبب المجيء بنون المثنى والجمع) :

مذهب الفراء أنَّ نون المثنى فارقةٌ بين رفع الاثنين ونصب الواحد في حال الوقف، ألا ترى أنَّك إذا قُلْتَ : رأيتُ زيدًا ، ووقفْتَ فإنَّ صورتَهُ

---

[١] ينظر : الكتاب٣/٢٦٢، ٢٦٣، وشرح المفصل ١/ ٥٣ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/٧١.

[٢] حاشية الصبان ١/٧١.

[٣] ينظر : شرح المفصل ١/ ٥٣ ، وشرح الأشموني ١/٧٢.

صورة الاثنين في حال الرفع لو لم تلحق النون ، ثم حُمِل المنصوب والمخفوض في باب التثنية على المرفوع في لحاق النون ؛ ليجري الباب على نسق واحد ، فقيل : جاء زيدانِ ، ورأيت زيدَيْنِ ، ومررت بزيدَيْنِ ، وحُمِل الجمع على التثنية في لحاق النون .

ورُدَّ مذهبه بأنَّ الجمع بابٌ آخر ، وليس من باب التثنية ، فحمله عليه غير حسن ، وبأنَّ حال الوقف عارضٌ لا ينبغي أن يُلتفت إليه ، ولا أن يُعتد به[١] .

ومذهب ابْن مَالك أَنَّ نون التثنية والجمع زيدت في آخرهما ؛ لأمرين :

أحدهما : رفْع توهُّم الإِضَافَةِ فِي نَحْو: رَأَيْتُ بَنِينَ كرماءَ، وعجبتُ من ناصرينَ باغينَ ، فلو لم يكن بعد الألف والياء نونٌ ، فقيل : رَأَيْتُ بَنِي كرماءَ ، وعجبتُ من ناصِرِي باغِينَ – لم يُعلم إضافةٌ من عدمها ، وصِرْنا في حال التباس .

والثاني : رفْع توهُّم الإفرادِ فِي تثنية اسم الإِشَارَة وبعض المقصورات ، وجمع المنقوص في حال الجر ، نَحْو : هَذَانِ ، والخَوْزَلانِ في تثنية بعض العرب (الخَوْزَلى)، ومررت بالمهتدِينَ ، فلولا النُّون

---

[١] ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٥٣/١، ولابن الفخار ٩٦/١، ٩٧.

لالتبس لفظ المفرد بغيره[١] .

ونقل ابن الفخار رأي ابن مالك دون تقييد ببعض الأسماء على النحو المذكور ، وبَيَّنَهُ قائلاً : " بيان ذلك أنَّها لو لم تلحق في الجمع لكان يلتبس بالإضافة والإفراد، في قولك: قام زيدُو ، ومررت بزيدِي ، ورأيتُ زيدِي ، فالأول يشبه المفرد الموقوف عليه في بعض اللغات[٢]، والثاني يشبه المفرد المضاف إلى ياء المتكلم ، والموقوف عليه في تلك اللغة أيضًا ، والثالث يشبه المضاف إلى ياء المتكلم لا غير ، والمثنى المرفوع يشبه المفرد المنصوب الموقوف عليه ، على ما تقدم للفراء ، فأُلحِقَت النون في آخرهما لرفع هذا الشبه وإزالة اللبس "[٣] .

وأما المثنى المنصوب والمجرور فوجه إلحاق النون في آخرهما هو إجراء باب المثنى كله على أُسْلُوب واحدٍ ، وهذا ما قرَّره ابن الفخار بقوله : " وحُمِلَ منصوبُ التثنية ومجرورُها على مرفوعها ؛ لتجريَ

---

[١] ينظر : شرح التسهيل ٧٥/١، ٧٦، وشرح الجمل لابن الفخار ٩٧/١، وهمع الهوامع ١٧٩/١.

[٢] هي لغة أزد السَّرَاة ، يقفون على التنوين بإبداله واوًا بعد الضمة ، وألفًا بعد الفتحة ، وياء بعد الكسرة . قال سيبويه : " وزعم أبو الخطاب أن أَزْدَ السَّرَاة يقولون : هذا زَيْدُو ، وهذا عَمْرُو ، ومررت بزيدِي ، وبعَمْرِي ، جعلوه قياسًا واحدًا ؛ فأثبتوا الياء والواو كما أثبتوا الألف " . الكتاب ١٦٧/٤.

[٣] ينظر : شرح الجمل ١/ ٩٧ .

التثنية كلها على أسلوب واحد "[١] .

٩-(علامة نصب الجمع المؤنث السالم) :

في الجمع المؤنث السالم أنابت العربُ حركة فرعية – هي الكسرة – عن حركة أصلية – هي الفتحة – حال النصب ، فجعلوا علامة النصب والجر واحدةً ، وهي الكسرة ، فقالوا : رأيتُ مسلماتٍ ، ومررتُ بمسلماتٍ ، ومن النصب قوله ﷻ : ﴿الْأَخْزَابِ سَبَإٍ فَاطِرِ يسٓ الصَّافَّاتِ﴾[٢] ، وقوله ﷻ : ﴿الْأَخْزَابِ سَبَإٍ فَاطِرِ يسٓ الصَّافَّاتِ﴾[٣] .

وعلة ذلك إجراء الجمعين : جمع المؤنث السالم وجمع المذكر السالم مُجرًى واحدًا في كون النصب محمولاً على الجر في علامته ، فعلامة جر الجمع المذكر هي الياء ، وهي علامة النصب نيابة عن الفتحة ، وعلامة جر الجمع المؤنث الأصلية الكسرة ، وهي علامة النصب نيابة عن الفتحة . قال الإمام عبد القاهر : " أَحَبُّوا إجراءَ الفرعِ الذي هو التأنيث مُجْرى الأصلِ الذي هو التذكير . وإذا أُتْبِعَ تَعِدُ ونَعِدُ وأَعِدُ ويَعِدُ لأَجْلِ المشاكلة كان هذا أَوْلَى ، وذلك أنَّ الأمثلةَ الثلاثةَ التي هي : تَعِدُ ، ونَعِدُ ، وأَعِدُ ليست بفروعٍ لـ(يَعِدُ) ، بل كلٌّ واحدٍ منها أصلٌ

---

[١] السابق ١/ ٩٧ .

[٢] سورة العنكبوت – من الآية : ٤٤ .

[٣] سورة التوبة – من الآية : ٧٢.

بنفسه ، والتأنيثُ فرعٌ على التذكير ، والفرعُ أَوْلى بالمتابعة من غيره "[١]

.

وقال أبو علي الشلوبين : " لما كان منصوبُ جمع المذكر السالم محمولاً على مجروره في الياء ، التي هي أحقُّ بأن تكونَ علامةً للجرِّ من أن تكون علامةً للنصب؛ لكونها من الكسرة التي هي علامةٌ للجر في الأصل – كان منصوبُ جمع المؤنث السالم محمولاً على مجروره في الكسرة ، التي هي علامةٌ للجر في الأصل ؛ ليجري الفرع والأصل في الجمع السالم مجرًى واحدًا ، إذ كان جريان الباب كله مجرًى واحدًا مُؤثرًا من كلامهم ، وإن لم يكن هناك أصلٌ ولا فرع "[٢] .

---

[١] المقتصد في شرح الإيضاح ١/٢٠٤.

[٢] التوطئة ص١٣٠ .

١٠-(إبراز الضمير المتحمَّل في الخبر المشتق الجاري على غير مَنْ هو له) :

الخبر المشتق الذي يتحمل ضميرًا نوعان :

النوع الأول : خبرٌ مشتقٌّ جرى على مبتدإٍ هو له في المعنى ، نحو قولك : (الكذبُ مذمومٌ) ، فـ(مذموم) خبرٌ عن (الكذب) ، وهو وصفٌ له في المعنى ، وقد تحمَّل ضميرًا يعود على المبتدأ .

وهذا النوع يستتر فيه الضميرُ ، فإذا أبرزتَهُ بعد الخبر ، فقلتَ : (محمدٌ مجتهدٌ هو)، فقد جوَّز سيبويه فيه وجهين من الإعراب ، أحدهما : أن يكونَ (هو) تأكيدًا للضمير المستتر في (مجتهد)، والثاني: أن يكونَ فاعلاً بـ(مجتهد) .

النوع الثاني : خَبَرٌ مشتقٌّ جَرَى على مبتدإٍ غَيْرِ مَنْ هو له في المعنى ، فيجب إبرازُ الضميرِ المتحمل عند البصريين مطلقًا ، سواءٌ أُمِنَ اللبسُ ، أم لم يُؤْمَنْ .

مثال ما لم يُؤمن فيه اللبس قولك : (غلامُ زيدٍ ضاربُهُ هُوَ) ، فـ(غلامُ) مبتدأ ، و(زيدٍ) مضاف إليه ، و(ضارِبُهُ) خبر المبتدأ ، وهو وصفٌ في المعنى لـ(زيدٍ) ، وهاء الغائب عائدة على الغلام ؛ لأنَّهُ المضروب ، فيكون الْخَبَرُ جَاريًا على غير مَنْ هو له ؛ فيجب إبرازُ الضميرِ ؛ ليكون إبرازه دليلاً على جريانِ الخبرِ على غير مَنْ هو له ،

فتقول : (غلامُ زيدٍ ضاربُهُ هُوَ) .

فلو لم يبرز الضمير المستتر في (ضاربُهُ) لتوهم السامع أنَّ الغلام هو الضاربُ ، وهاء الغائب عائدة على زيدٍ ؛ لأنَّهُ المضروب ، فيكون الخبرُ جَرَى على مَنْ هو له ، فيستغني عن إبراز الضمير ؛ ليكون استتارُهُ دليلاً على إرادةِ هذا المعنى ،فتقول : غلامُ زيدٍ ضاربُهُ.

ومثال ما أُمِنَ فيه اللبس قولك : (غُلامُ هِنْدٍ ضَارِبَتُهُ هِيَ) ، فـ(غُلامُ) مبتدأ ، و(هِنْدٍ) مضاف إليه ، و(ضَارِبَتُهُ) خبرُ المبتدأ ، وهو وصفٌ للمضاف إليه في المعنى ؛ لأنَّ هِنْد هي الضاربة للغلام .

فقد جرى الخبرُ على غير مَنْ هو له في المعنى ؛ لأنَّه خبرٌ عن الغلام في اللفظ ، ووصفٌ لهند في المعنى ، ولا لَبْسَ في هذا المثال ؛ لأنَّ التأنيثَ قرينةٌ دالةٌ على أنَّ الخبرَ جَرَى على غير مَنْ هو له .

وعلة وجوب إبراز الضمير مطلقًا إذا جرى الخبرُ المشتق على غير مَنْ هو له – عند البصريين – : أنَّ عدم إبرازه يُفْضِي إلى اللبس في بعض المواضع ، فإذا برز زال اللبسُ ، وانتفى من الكلام ، ثُمَّ طُرِدَ الحكم فيما لا لبس فيه ؛ ليجري البابُ على نمطٍ واحدٍ[1] .

قال الإمام عبد القاهر : " ولو قلْتَ : زيدٌ ضارِبُهُ ، ولم تَقُلْ : أنت

---

[1] ينظر : شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٢٠٧، والتصريح ٢٠٠/١، والأشباه والنظائر ٤٩٨/١ .

أو أنا ، لم يُعْلَم أنَّ الفعلَ لغيرِ زَيدٍ ، غير أنَّ اللبسَ لما حَصَلَ في مواضعَ أُجْرِي الباب على سننٍ واحدٍ، فلم يُتْرَك الضميرُ مستترًا في نحو : هندٌ زيدٌ ضاربتُهُ هي ، وإن كان يُعْلَم أنَّ الفعلَ ليس لزيدٍ "[١]، وقال ناظر الجيش : " والتزم البصريون الإبراز مع أمن اللبس عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناه ؛ ليجري الباب على سنن واحد"[٢]، فـ " فرَّق الكوفيون بين ما يؤمن فيه اللبس ، وبين ما لا يؤمن فيه . ولم يفرق البصريون بينهما ؛ ليجري الباب على سنن واحد "[٣].

١١-(الظرف والجار والمجرور) :

الظرف والجار والمجرور الواقعان إثر مبتدإ يتعلقان بمحذوفٍ ، يعتوره حكمان : وجوب الحذف ، وجوازه .

فيكون الْمُتَعَلَّقُ واجب الحذف إذا كان استقرارًا أو كونًا عامًّينِ ، نحو : محمدٌ في الجامعة ، وخالدٌ عند المسجدِ .

ويكون الْمُتَعَلَّقُ جائزَ الحذف إذا كان خاصًّا ، وقامت قرينةٌ تدل عليه، نحو : سعيدٌ على الفرسِ ، فالقرينة الدالة هي قرينة

---

[١] المقتصد ١/ ٢٦٦ .

[٢] تمهيد القواعد ٢/ ٩٦٢ .

[٣] شرح الكافية الشافية١/٣٤٠.

المشاهدة ، والتقدير : راكبٌ على الفرسِ ؛ ولذلك جاز حَذْفُ الْمُتَعَلَّق ، وجاز ذِكْرُهُ فلك أن تقول : سعيدٌ راكبٌ على الفرسِ .

وإن لم تكن هناك قرينةٌ تُرْشد إليه وجب ذِكْرُهُ ، نحو : محمدٌ جالسٌ في المسجد، وخالد نائمٌ في الدار .

ولا يوجد خلافٌ بين النحويين في كون الْمُتَعَلَّق الخاصِّ هو الخبر، سواء أكان مذكورًا ، أم محذوفًا .

وإذا كان الْمُتَعَلَّق كونًا عامًّا ، أو استقرارًا مطلقًا فبين النحويين خلافٌ في تحديد الخبر : أهو مُتَعَلَّق الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو الظرف والجار والمجرور فقط ؛ لتضمنهما معنًى صادقًا على المبتدأ ، أم هو مجموع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور ؛ لتوقف الفائدة على كلٍّ واحدٍ منهما ؟

الأصح أنَّ الخبرَ هو المتعلَّقُ وحده ؛ لكونه عاملاً ، والعامل هو الأصل ، وأنَّ الظرف أو الجار والمجرور معموله ، وهو قيدٌ له[١] .

والْمُؤَيِّد لهذا أنَّهُم أجمعوا على أنَّ الْمُتَعَلَّق إذا كان خاصًّا فهو الخبرُ وحْدَهُ ، سواء أكان مذكورًا ، أم كان محذوفًا لقرينةٍ تدل عليه ، فليكن الْمُتَعَلَّق العام هو الخبر مثل الْمُتَعَلَّق الخاص ؛ طردًا للبابِ على

---

[١] ينظر : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/ ٢٠٠.

وتيرةٍ واحدةٍ[١] .

١٢- (نوع مُتَعَلَّق الظرف والجار والمجرور إثْر مبتدإ) :

يُقَدَّرُ مُتَعَلَّقُ الظرف والجار والمجرور اسمًا عند جمهور البصريين، نحو : (كائن أو مستقر أو ثابت) ؛ للأسباب الآتية :

أولاً – أنَّ الأصل في الخبر أن يكون مفردًا ، فتقديره كذلك موافقٌ للأصل .

ثانيًا – أنَّ الْمُتَعَلَّق قُدِّرَ لضرورة صحة الكلام ؛ فإنَّ الظرف والمجرور ليس هو نفس المبتدأ ، وما قُدِّرَ للضرورة لا يُتعدى به ما تقتضيه الضرورة ، وهي تزول بالمفرد .

ثالثًا – أنَّهُ يقع في موضعٍ لا يصح فيه تقدير الفعل ، كقولك : أمَّا عندك فزيدٌ ، وأمَّا في الدار فعمرُ ؛ فإنَّ (أمَّا) لا يليها إلا اسْمٌ مفردٌ ، فإذا تَعَيَّنَ تقدير المفرد في بعض المواضع وَجَبَ ردُّ الْمُحْتَمِل إلى ما لا احتمال فيه ؛ ليجري الباب على سننٍ واحدٍ .

ويُقَدَّرُ الْمُتَعَلَّق فعلاً عند الأخفش والفارسي والزمخشري ، نحو : (استقرَّ ، أو كان ، أو ثَبَتَ)؛ لأنَّ الْمُتَعَلَّق المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور ، والأصل في العامل أن يكون فعلاً ؛ ولأنَّ

---

[١] ينظر : منحة الجليل ١/ ٢١٠ .

الظرف والجار والمجرور إذا وَقَعَا صلةً للموصول ، كقولك : جاءني الذي في الدار – تَعَيَّن تقدير الْمُتَعَلَّق فعلاً اتفاقًا ؛ لأنَّ صلة الموصول غير (أل) يجب أن تكونَ جملةً ، فَتَعَيَّنَ تقديرُ الْمُتَعَلَّق فعلاً في سائر الأبواب كالخبر ، والصفة ، والحال ؛ طردًا للبابِ على وتيرةٍ واحدةٍ .

فإن قَدَّرْتَ المتعلق المحذوفَ كائنًا أو مستقرًّا أو ثابتًا فهو من قبيل الإخبار بالمفرد ، وإن قَدَّرْتَهُ كانَ أو استقرَّ أو ثَبَتَ فهو من قبيل الإخبار بالجملة[١] .

١٣- (وجوب تأخير الخبر عن المبتدأ إذا كان فعلاً) :

يجب تأخير الخبر عن المبتدأ إذا كان فعلاً ظاهرًا ، نحو قولك : محمدٌ اجتهدَ ، أو فعلاً مقدرًا ، نحو قولك : (محمدٌ) في جواب من قال: مَن اجتهدَ ؟ والتقدير : محمدٌ اجتهدَ ، ولا يجوز أن يقال : (اجتهدَ محمدٌ) بتقديم الخبر الفعلي على المبتدأ في الحالين .

فإن قال قائلٌ : علة امتناع تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ خوف التباس الجملة الاسمية بالفعلية ، وهذا إنَّما يكون في الملفوظ به لا المقدر .

---

[١] ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف١/٢٠٣، ٢٠٤، وشرح الكافية الشافية١/٣٥٠، والأشباه والنظائر١/٥٠١، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان١/٢٠١، ٢٠٢، وحاشية الخضري١/٩٥، ٩٦.

قيل له : أعطوا الخبر المقدر حكم الملفوظ به ، وإن كانت العلة لا توجد في المقدر ؛ إجراءً للباب على سننٍ واحدٍ[١] .

١٤-(من حذف المبتدإ وجوباً) :

من الحذف الواجب في باب (الابتداء): حذف المبتدأ المخبر عنه بنعتٍ مقطوعٍ لتعين المنعوت بدونه ؛ لكونه لمجرد المدح ، كقولهم : الحمدُ للهِ الحميدُ ، وصلى الله على محمدٍ سيدُ المرسلين ، والتقدير : هو الحميدُ ، وهو سيدُ المرسلين .

أو لمجرد الذم ، كقولك : أعوذُ بالله من إبليس عَدُوُّ المؤمنين ، والتقدير : هو عَدُوُّ المؤمنين .

أو لمجرد الترحم ، كقولك : مررتُ بغلامِك المسكينُ ، والتقدير : هو المسكينُ .

فهذه ونحوها من النعوت المقطوعة للاستغناء عنها بحصول التعيين بدونها ، لك فيها النصب بفعل ملتزم إضماره ، والرفع بمقتضى الخبرية لمبتدأ لا يجوز إظهاره ، وذلك أنَّهم قصدوا إنشاء المدح ؛ فجعلوا إضمار الناصب أمارة على ذلك، كما فعلوا في النداء ؛ إذ لو أظهر الناصب لخفي معنى الإنشاء وتوهم كونه خبرًا مستأنف المعنى ، فلما التزم الإضمار في النصب التزم أيضًا في الرفع ؛ ليجرى الوجهان

---

[١] ينظر : حاشية الصبان ٢٠٢/١.

على سنن واحد[١] .

١٥-(الإخبار بالمعرفة عن النكرة) :

المبتدأ عند سيبويه في نحو قولك : كَمْ مالُك ؟ (كَمْ) مع أنَّهُ نكرةٌ، والخبر (مالُك) مع أنَّهُ معرفةٌ ، وكذا نحو : مررتُ برجلٍ أفضلُ منه أبوه ، (أفْضَلُ) عنده مبتدأ ، و(أبُوه) خبرٌ ، فجعل النكرةَ مبتدأً ، والمعرفةَ خبرًا ؛ لأنَّ وقوع ما بعد أسماء الاستفهام نكرةً وجملةً وظرفًا أكثرُ من وقوعه معرفةً ، وعند وقوعه غير معرفة لا يكون إلا خبرًا نحو : مَنْ قائمٌ ؟ ومَنْ قامَ ؟ ومَنْ عندك ؟ فحكم على المعرفة بالخبرية؛ ليجرى الباب على سننٍ واحدٍ ، وليكون الأقلُّ محمولاً على الأكثر ، والكلام على أفعل التفضيل كالكلام على أسماء الاستفهام[٢] .

والملحوظ أنَّ هذه النكرة التي جعلها سيبويه مبتدأ في المثالين نكرة يسوغ الابتداء بها ، " وَوَجهه : أَنَّ الأَصْل عدم التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير ، وأنَّهما شبيهانِ بمعرفتين تأَخّر الأَخَصُّ مِنْهُمَا ، نَحْو : الْفَاضِل أَنْت ... وَيشْهد لابتدائية النكرَة قَوْله – تَعَالَى –: ﭼ ﭙ ﭚ ﭛﭼ[٣] ﭽﮕ ﮖ ﮗ ﮘ

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢٨٧/١.

(٢) ينظر : المصدر السابق ٢٩٦/١.

(٣) سورة الأنفال – من الآية ٦٢.

گ گ گچ[١] ، وَقَوْلهمْ : إِنَّ قَرِيبًا مِنْك زيدٌ ، وَقَوْلهمْ : بحسبِك زيدٌ ، وَالْبَاء لا تدخل فِي الْخَبَر فِي الإِيجَاب "[٢] .

١٦-(تقديم خبر " ليس " عليها) :

جمهور الكوفيين والمبرد وابن السراج ومن وافقهم على منع تقديم خبر (ليس) عليها ، وهو الصحيح ؛ لأنَّهُ لم يرد في لسان العرب تقديم الخبر عليها ، فلم يُسمع مثل قولك : ذاهبًا لستُ ، منجيًا ليس الكذبُ ؛ ولأنَّها فعل جامد أَشْبَهَ (عسى) في الجمود ، وخبر (عسى) لا يتقدم عليها باتفاق النحويين ، فقاسوا عليها (ليس) في ذلك .

وذهب جمهور البصريين ومن وافقهم إلى الجواز مستدلين بتقديم معمول الخبر في قوله ﷻ عن عذاب الكفار: چ النِّسَآء المَائدة الأنعَام الأعرَاف الأنفَال التَّوبَة يُونس هُود يُوسُف الرَّعد إبرَاهِيم الحِجر چ[٣] ؛ لأنَّ (يومَ) منصوب على الظرفية ، وناصبه خبر (ليس) ، وهو (مصروفًا) ، وقد تقدَّمَ على (ليس) ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على (العذاب) ، وتقديم معمول الخبر يُؤذن بجواز تقديم العامل (الخبر) .

ومن تعليلهم لما ذهبوا إليه أنَّ ليس فعل ناقص مثل سائر أخوات

---

[١] سورة آل عمران – من الآية ٩٦.

[٢] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب٥/٣٦١، ٣٦٢.

[٣] سورة هود – من الآية : ٨ .

(كان) ، فإذا جاز تقديم الخبر على كان وأخواتها ، فليجز تقديمه على ليس – أيضًا – طردًا للباب على وتيرة واحدة[١] .

١٧- (المحصور بـ(إلا) في الجملة الفعلية) :

إذا كان الفاعل محصورًا وجب تأخيره وتقديم المنصوب عند البصريين والكوفيين إلا الكسائي . ويستوي في ذلك المضمر والظاهر، فالمضمر كقوله ﷻ : چ □ ى ى ي يچ[٢] ، والظاهر نحو : لا يصرف السوءَ إلا اللهُ . فلو قلت : لا يصرف إلا اللهُ السوءَ بتقديم الفاعل وتأخير المفعول – امتنع عند غير الكسائي .

وإذا كان المفعول به محصورًا لزم – أيضًا – تأخيره وتقديم المرفوع إلا عند الكسائي وأبي بكر بن الأنباري ، نحو : لا يرحم اللهُ إلا الرحماءَ . فلو قلت : لا يرحم الرحماءَ إلا اللهُ بتقديم المفعول وتأخير الفاعل – لم يجز إلا عندهما .

وحجة من مَنَعَ تقديم المحصور مطلقًا حمل الحصر بـ(إلا) على الحصر بـ(إنَّما)، وذلك أنَّ الاسمين بعد (إنَّما) لا يعرف متعلق الحصر منهما إلا بتأخره ، كقولك قاصدًا لحصر المفعولية في زيدٍ : إنَّما يضربُ

---

[١] ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف١/١٤٠،١٣٨، والأشباه والنظائر ٤٩٩/١ .

[٢] سورة الأعراف – من الآية : ١٨٧ .

عمرٌو زيدًا ، فالمراد كون الضرب الصادر من عمرٍو مخصوصًا به زيدٌ ، ولا يُعلَم هذا إلا بتأخير زيدٍ ؛ فامتنع تقديمه ، وجَعَلَ المقرون بـ(إلا) متأخرًا وإن كان لا يخفى كونه محصورًا لو لم يتأخر ؛ ليجرى الحصر على سنن واحد[١] .

١٨-(عامل المصدر الموافق لعامله معنًى لا لفظًا) :

الصحيح في المصدر الموافق لعامله معنًى لا لفظًا كونُهُ معمولاً لموافقه معنًى ، لا معمولاً لعاملٍ مقدرٍ من لفظه ، نحو قولك : قُمْتُ وقوفًا ، فـ(وقوفًا) منصوب بـ(قُمْتُ) لا بـ(وَقَفْتُ) مقدرًا ؛ لعدم الحاجة إلى ذلك ، ولأنَّهُ لو كان المصدر المخالف لعامله لفظًا لا ينتصب إلا بفعلٍ من لفظه – لم يجز أن يقعَ موقِعَهُ ما لا فعلَ له من لفظه ، نحو : حَلَفْتُ يمينًا ، وقوله – تعالى –: چ ک ک کچ[٢] ، وقوله – عز وجل – : چ الأنفال التوبة يونس چ[٣] ، فهذه وأمثالها لا يمكن أن يُقدَّر لها عاملٌ من لفظها ، لأنَّهُ لا وجودَ له ، بل لا بُدَّ من كونِ العاملِ فيما وقَعَ منها ما قبله مما هو موافقٌ معنًى لا لفظًا .

ووجب اطراد هذا الحكم في المصادر التي لها أفعالٌ من لفظها ؛

---

[١] ينظر : شرح التسهيل ١٣٤/٢، شرح الكافية الشافية٥٩١/٢.

[٢] سورة هود – من الآية : ٥٧ .

[٣] سورة النور – من الآية : ٤ .

ليجريَ البابُ على سننٍ واحدٍ . وهذا اختيار المبرد والسيرافي وابن مالك[١] ، وهو مسلك محمودٌ ؛ فإنَّ الأصل في الكلام عدم التقدير ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج .

١٩-(امتناع تقدم التمييز على العامل) :

مذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين أنَّهُ لا يجوز تقدم التمييز على عامله ، سواء أكان العاملُ اسمًا ، كقولك : هذا رَطْلٌ زيتًا ، أم كان فعلاً ، وسواء أكان الفعلُ جامدًا ، كفعل التعجب ، نحو : ما أحْسَنَهُ رَجُلاً ! أم كان متصرفًا ، نحو : طاب محمدٌ نفسًا .

وعلة امتناع تقدمه على العامل إذا كان اسمًا ، أو فعلاً جامدًا ظاهرة ؛ لأنَّ معمول هذين لا يتقدم عليهما في غير هذا الباب ؛ فعدم جواز تقدمه هنا هو من طرد الحكم على وتيرةٍ واحدةٍ .

وأما عدم تقدم التمييز على العامل إذا كان فعلاً متصرفًا فلأنَّ أكثر ما ورد من تمييز النسبة مُحَوَّل عن الفاعل ، والفاعل لا يجوز تقدمه على فعله ، فما كان أصله الفاعل خليقٌ بأنْ يأخذ ما استقرَّ له[٢] .

وأعطيَ التمييز غير الفاعل في الأصل ، نحو : (غَرَسْتُ الأرضَ

---

[١] ينظر : شرح التسهيل ٢/١٨٢، ١٨٣ .

[٢] ينظر : شرح المفصل ٢/ ٧٣، ٧٤، والتصريح ٢/ ٦٢٨، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/ ٢٠٠، ٢٠١، وعدة السالك ٢/ ٣٢٥.

شَجَرًا) حكم الفاعل ؛ إجراءً للباب على وتيرةٍ واحدةٍ[١] .

٢٠-(الضمائر لا تنعت ولا ينعت بها) :

من الأسماء التي لا تُنعت ولا يُنعت بها : الضمير مطلقًا ، خلافًا للكسائي في تجويزه نعت ذي الغيبة ، تمسكًا بما سُمِع ، من نحو: (صلَّى اللهُ عليه الرءوفِ الرحيمِ) ، وغيره يجعله بدلاً .

أمَّا أنَّهُ لا يُنعت عند الجمهور فلأنَّهُ غَنِيٌّ عن الإيضاح ؛ لكونِهِ نَصًّا في مسماه ، إذ الاسم لا يُضمر إلا بعد أن يُعْرف ، وأمَّا أنَّهُ لا يُنعت به فلأنَّهُ جامدٌ ، والأصلُ في النعت أن يكون مشتقًّا أو مُؤولاً بالمشتق[٢] .

وإطلاق الجمهور هذا الحكم في الضمير من قبيل طرد الباب على وتيرة واحدة ، وجريانه على أسلوبٍ واحدٍ ؛ فعلةُ امتناعِ نعتِ الضمير هي أنَّ ضمير المتكلم والمخاطب أعرفُ المعارف فلا حاجة لهما إلى التوضيح ، وحُمِل عليهما ضمير الغائب، وحُمِل على الوصف الموضِّح المبيِّن الوصفُ المادحُ أو الذَّامُّ أو غيرهما طردًا للباب على

---

[١] ينظر : حاشية الصبان ٢/ ٢٠٠، ٢٠١.

[٢] ينظر : شرح الجمل لابن الفخار ١٤٤/١، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٧٢/٣ ،٧٣، وشرح الأزهرية للشيخ خالد ص ٣١ .

وتيرة واحدة[١] ، وفي الحمل الثاني قال ابن الفخار : " فإنَّما لم يُنْعَت ، لأنَّ الاسم لا يُضمر إلا بعد أن يُعْرف ، فقد استغنى عن النعت ، فإن قلت : هذا إنَّما يجري في نعت البيان .

أجيب بأنَّ المسألة من باب ما حُمِل فيه الفرع على أصله ، وإنْ لم يكن في الفرع السبب الذي في الأصل ؛ ليجريَ البابُ كله على أسلوبٍ واحدٍ "[٢] .

وعلة امتناع النعت به أنَّهُ ليس في الضمير معنى الوصفية ؛ لأنَّهُ لا يدل إلا على الذات ، لا على قيام معنًى بها .

ويَرِد على هذا التعليل ما إذا كان الضميرُ يرجع إلى مشتقٍّ ؛ لدلالتِهِ حينئذٍ على قيام معنًى بذاتٍ ، لِمَا قالوه من أنَّ الضميرَ كمرجِعِهِ دلالةً .

ويتمثل الرد على ذاكم الاعتراض في أنَّهم طردوا الباب على أسلوب واحدٍ[٣] .

---

[١] ينظر : حاشية الصبان ٣/٧٢، ٧٣ .

[٢] شرح الجمل ١/١٤٤ .

[٣] ينظر : حاشية الصبان ٣/٧٣ .

٢١-(العطف على الضمير المخفوض بإعادة الخافض مع الواو وغيرها) :

مذهب سيبويه وجمهور البصريين امتناع عطف الظاهر على الضمير المخفوض إلا بشرط إعادة الخافض ، وهو من باب حمل الشيء على عكسه ، فكما يلزم تكرار الخافض في قولك : مررت بزيدٍ وبك ، فكذلك في عكسها ، فتقول : مررت بك وبزيدٍ .

وإنَّما كان كذلك ؛ لأنَّ الواو موضوعة لمطلق الجمع ، ولا تقتضي ترتيبًا ، فالمتأخر معها في حكم المتقدم ، فإذا قلت : مررت بك وزيدٍ ، فكأنَّك قلت : مررت بزيدٍ وك . هذا تعليل أبي عثمان المازني ، وقد شايعه فيه أبو العباس المبرد[١] .

فإنْ قال قائلٌ : يلزم على هذا التعليل الاقتصارُ بإعادة الخافض على الواو دون غيرها من حروف العطف ، فما بالُهُم سَوَّوْا بين جميع الحروف في هذا الحكم ؟

فالجواب أنَّ الواو هي أصل حروف العطف ، فلمَّا لزم فيها الحكم المذكور لوجود سببه ، حُمِلَ عليها سائر حروف العطف ؛ ليجريَ الفرعُ على حكم الأصل وإن عَرِيَ الفرعُ عن السبب الموجب للتكرار ، وقد تقرَّرَ في غير موضعٍ حَمْلُ ما ليس فيه سببٌ على ما فيه سببٌ إذا كان

---

[١] ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣ / ١٤٥.

الجميع من باب واحدٍ ، ليجري الكلُّ على أسلوب واحد[١] .

٢٢-(الاقتصار على المفعول الأول في الأفعال المتعدية إلى ثلاثة) :

أعْلَمْتُ ، وأَرَيْتُ من الأَفْعَال الَّتِي تتعدى إِلَى ثلاثة مفاعيل ، وكانا في الأَصْل متعديينِ إلى مفعولينِ ، وأصلُها : علِمَ ، وَرَأَى ، فَلَمَّا دخلت عَلَيْهما الْهمزَةُ ، صَارَا متعديينِ إِلَى ثَلاثَة مفعولات .

ولا خلاف فِي جَوَاز الاقْتِصَار على فَاعل هَذِه الأَفْعَال ، وَاخْتلف النحويون فِي جَوَاز الاقْتِصَار على المفعول الأول في هذا الباب ؛ فَذهب الأَكْثَرُونَ إِلَى جَوَازه ، كَقَوْلِك: أعْلَمْتُ زيدًا ، ولا تَذْكر مَا أعلمته به ؛ لأنَّ الفائدة لا تنعدم في الاقتصار عليه؛ إذ يراد الإخبار بمجرد إعلام الشخص المذكور .

قال ابن السراج : " والذي عندي أنَّ المفعولَ الأول يجوز أن يقتصر عليه كما كانَ يجوز أن يقتصر على الفاعل بغير مفعولٍ ، وليس في الأفعال الحقيقية فِعْلٌ لا يجوز أن تقتصر فيه على الفاعل بغير مفعولٍ "[٢] .

---

[١] ينظر : شرح الجمل لابن الفخار ١/١٧٥، ١٧٦ .

[٢] الأصول في النحو ٢/ ٢٨٥ .

وَمنع مِنْهُ قَوْمٌ ، وقالوا : لا بد من ذكر الثلاثة[١] ، منهم سيبويه فقد قال : " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولينَ ولا يجوز أن تَقْتَصر على مفعولٍ منهم واحدٍ دون الثلاثة ، لأنّ المفعول هاهنا كالفاعل في الباب الأوَّل الذي قبله في المعنى .

وذلك قولك : أَرَى اللهُ بشرًا زيدًا أبَاك ، ونَبَّأْتُ زيدًا عمرًا أبَا فلانٍ وأَعْلَمَ اللهُ زيْدًا عمرًا خيرًا منك "[٢] .

وفي تلكم المسألة طردٌ للحكم على نسقٍ واحدٍ عند كلا الفريقين ، فالمجيزون يرون الاقتصار على المفعول الثاني والثالث في تلك الأفعال جائزًا أيضًا ، فتقول : أعْلَمْتُ خالدًا مسافرًا ؛ ليجري الحكمُ فيها على نمطٍ واحدٍ ، قال ابن الوراق : " وكَانَ أَبُو عُثْمَان المازِنيُّ يُجِيز الاقْتِصَار على المفعول الأول ، كَقَوْلِك : أعْلَمْتُ زيدًا ، وتَسْكُتُ ، وعَلى هَذَا الْقيَاس يجوز ذَلِك فِي ثَانِي الأَفْعَال ، ليجري الأَمر فِيهَا مجْرى وَاحِدًا "[٣]، وقال ابن أبي الربيع : "والذي يظهرُ لي أنَّهُ يجوزُ الاقتصارُ على الأوَّل ، وعلى الثاني والثالث دون الأول" [٤] .

---

[١] ينظر: علل النحو/٢٨٩، واللباب في علل البناء والإعراب١/٢٥٩،٢٥٨، وشرح الجمل لابن الفخار١/٢٢٩، والتصريح ١/ ٣٨٨.

[٢] الكتاب ١/ ٤١.

[٣] علل النحو /٢٨٩.

[٤] البسيط ١/٤٥٠.

والمانعون يقولون : لما امتنع بإجماعٍ حذف الثاني وحده ، والثالث وحده ؛ لأنَّهما في الأصل مبتدأٌ وخبرٌ ، فكما لا يجوزُ الاقتصارُ على المبتدأ دون الخبر ، ولا على الخبر دون المبتدأ ، لا يجوز هنا ذكْرُ الثاني دون الثالث ، ولا ذكْرُ الثالث دون الثاني ، وامتنع حذف الأول والثاني معًا ، وحذف الأول والثالث معًا – حُمِلَ حذف الأول وحده ، وحذف الثاني والثالث وحدهما على الأربعة المذكورة في الامتناع ، من باب حمل الأقل على الأكثر ، فحُمِلَ ما ليس فيه مانعٌ على ما فيه المانع ؛ ليجري الكلُّ على أسلوبٍ واحدٍ[1] .

٢٣-(تبعية المصدر للفعل في الصحة والاعتلال) :

من أدِلَّة الكوفيين على كون المصدرِ مأخوذًا من الفعل : أنَّ المصدرَ يعتلُّ لاعتلال الفعل ، ويصحُّ لصحته ، تقول : قمت قيامًا ؛ فيعتلُّ المصدر لاعتلال الفعل ، وتقول : قاوم قوامًا ، فيصح المصدر لصحة الفعل ، فدَلَّ على أنَّهُ فرعٌ عليه .

وقد رَدَّ البصريون ما استدل به الكوفيون بأنَّ المصدرَ صَحَّ لِصِحَّةِ الفعل واعتل لاعتلاله ؛ طلبًا للتشاكل ؛ ليجري الباب على سننٍ واحدٍ ؛ لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة ، وهذا لا يدلُّ على الأصل والفرع ، ألا ترى أنَّهُم قالوا : يَعِدُ ، والأصل فيه : يَوْعِدُ ، فحذفوا الواو ؛ لوقوعها

---

[1] ينظر : السابق ١/ ٤٥١، وشرح الجمل لابن الفخار ٢٢٩/١، ٢٣٠ .

بين ياء وكسرة ، وقالوا : أَعِدُ ، ونَعِدُ ، وتَعِدُ ، فحذفوا الواو – وإن لم تقع بين ياءٍ وكسرةٍ – حملاً على (يَعِدُ) ؛ لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة .

وكذلك قالوا : أُكْرِمُ ، والأصل فيه : أُأَكْرِمُ ، إلا أنَّهُم حذفوا إحدى الهمزتين استثقالاً لاجتماعهما ، ثم قالو : يُكْرِم ، وتُكْرِم ، ونُكْرِم ، فحذفوا الهمزة – وإن لم تجتمع همزتان – حملاً على (أُكْرِم) ؛ لكي يجري الباب على سننٍ واحدٍ ؟ فكذلك هاهنا[1] .

٢٤-(توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو بالعين) :

إذا أُريد توكيد ضمير مرفوع متصل بالنفس أو بالعين – وجب توكيده أولاً بالضمير المنفصل ؛ لئلا يلتبس الفاعل بالتوكيد ، نحو : (هندٌ ضربتْ هي نفسُهَا) ، و(خالدٌ ضرب هو نفسُهُ) ، فقد دلَّ الإتيان بالضمير المنفصل في المثالين على أنَّ في الفعل ضميرًا مستترًا يُعْرَب فاعلاً ، وأنَّ لفظ النفس توكيدٌ لهذا الضمير ، ولو لم يُفْعل ذلك ، وقيل: (هندٌ ضربتْ نفْسُهَا) ، و(خالدٌ ضرب نفْسُهُ) من غير الإتيان بالضمير المنفصل – لم يُعْلَم أنَّ لفظَ النفس توكيدٌ ، وجاز أن يُظَنَّ أنَّهُ مرفوعٌ بالفعل قبله على الفاعلية ، مثل (غلامُهُ) في قولك : (خالدٌ ضرب غلامُهُ)، وغير ذلك من المواضع التي يلتبس فيها الفاعل بالتأكيد كثيرٌ.

---

[1] ينظر : أسرار العربية ص١٧٣، ١٧٤، ١٧٥ .

ولا وجود لهذا اللبس في بعض المواضع التي يكون فيها الضمير بارزًا ؛ إذ يكون الفعل مسندًا إلى فاعله ، ولفظ النفس توكيد للفاعل ، نحو : (ضَرَبْتَ نَفْسُكَ) ، و(ضَرَبْتُما أنْفُسُكُمَا) ، و(ضَرَبْتُم أنْفُسُكُمْ) ، إلا أنَّ العرب التزمت الإتيان بالضمير المنفصل حال الاختيار ، فقالت : (ضَرَبْتَ أنت نَفْسُكَ) ، و(ضَرَبْتُما أنتما أنْفُسُكُمَا) ، و(ضَرَبْتُم أنتم أنْفُسُكُمْ) ؛ ليجري الباب على وتيرة واحدة .

قال الإمام عبد القاهر : "إلا أنَّهُم يُلْزِمُون الضميرَ المنفصلَ ، فيقولون في حال الاختيار : (ضَرَبْتَ أنت نَفْسُكَ) ، و(ضَرَبْتُما أنتما أنْفُسُكُمَا) ، و(ضَرَبْتُم أنتم أنْفُسُكُمْ) ، لأجل أنَّهُ لما الْتَبَس في كثير من المواضع ، ووجب الإتيان بالضمير المنفصل لرفع اللبس ، أُجْرِيَ البابُ عليه ، فلم يُؤكَّد ضميرٌ مرفوعٌ في حال الاختيار إلا بعد أن يؤتى بالضمير المنفصل"[١] .

٢٥-(نصب المنادى المضاف على الإطلاق) :

المنادى المضاف على نوعين :

أحدهما : ما كان مضافًا إلى معرفة ، نحو : يا غلامَ محمدٍ ، ويا صاحبَ خالدٍ .

والآخر : ما كان مضافًا إلى نكرة ، نحو : يا رجلَ سوءٍ ، ويا

---

[١] المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٩٨ .

طالبَ علمٍ .

ولا يكون في المنادى المضاف بنوعيه إلا الرجوع إلى الأصل ، وهو النصب ، والثبات عليه[١] .

والعلة في تساوي النوعين في الحكم – وهو وجوب النصب – مع كون المضاف إلى النكرةِ نكرةً ، فكان ينبغي أن يُبْنَى على الضم ؛ لأنَّهُ مثل النَّكرة المقصودة في كونها معرفةً بالنداء وطلب الإقبال – هي جريان باب المضاف في النداء على سننٍ واحدٍ . قال الإمام عبد القاهر : "فالجواب أنَّهم قد رجعوا في المضاف إلى الذي هو النصبُ ، وطَرَدُوا ذلك في البابِ كلهِ فلم يُفَرِّقُوا بين المضاف إلى المعرفة والمضاف إلى النكرة ، لاتفاق النوعين في سقوط التنوين ، واتصال الثاني بالأول ، وليَجْرِيَ البابُ على سننٍ واحدٍ"[٢] .

٢٦-(جمع نحو "صَحْرَاء" وتثنيته) :

إذا كان الاسْمُ المُفْرَدُ المُرَادُ جَمْعُهُ بالألف والتاء مختومًا بألف التأنيث الممدودة – قلبت الهمزةُ في الجمع واوًا ؛ كراهة الجمع بين علامتي تأنيث ، فتقول في جمع صَحْرَاء : صَحْرَاوَاتٌ ، وفي جمع حمراء : حمراوَاتٌ ، وفي جمع خضراء : خضراواتٌ ، وفي جمع بيضاء :

---

[١] ينظر : السابق ٢/ ٧٧٩ .

[٢] السابق ٢/٧٨٠ .

بيضاواتٌ .

وإذا أُريد ثنيته وَجَبَ قلبُ همزته واوًا ؛ طردًا للباب على سننٍ واحدٍ ، فنقول في تثنية (صحراء وحمراء وخضراء وبيضاء) : صَحْرَاوَانِ ، وحمراوان ، وخضراوانِ ، وبيضاوانِ[1]، وكذلك إذا أُريد النسب إليه ، ألا تراك تقول : صَحْرَاوِيّ ، وحمراوِيّ ، وخضراوِيّ ، وبيضاوِيّ .

٢٧-(النسب إلى المختوم بتاء التأنيث) :

إذا قُصِدَ النسبُ إلى ما آخره تاء التأنيث فلا بُدَّ للقاصد من حذف تاء التأنيث على سبيل الوجوب ، فيقول في النسب إلى مكَّة وجُدَّة : مَكِّيٌّ ، وجُدِّيٌّ .

ووجب حذف تاء التأنيث ؛ لئلا تقعَ في حَشْوِ الكلمة ، وهذا أمرٌ مرفوضٌ في لغتنا، ولئلا تَجْتَمِعَ علامتا تأنيثٍ في كلمةٍ واحدةٍ إذا كان الاسمُ المنسوبُ مؤنثًا ، وهذا ممنوعٌ ، فلا يقال في نسبة امرأة إلى مكَّة وجُدَّة : مَكَّتِيَّةٌ ، وجُدَّتِيَّة ، بل يقال : مَكِّيّة ، وجُدِّيّة .

ثمَّ حذفت التاء مع المنسوب المذكر ، فقيل : طالبٌ مَكِّيٌّ ، ورجلٌ جُدِّيٌّ ؛ طردًا للحكم فيما ختم بتاء التأنيث ، وُجِدَت علة الحذف أو لم توجد . قال الرضي : " وإنما حذفت تاء التأْنيث حذرًا من اجتماع التاءين

---

[1] ينظر : الأشباه والنظائر ١/٥٠٠ .

: إحداهما قبل الياء ، والأخرى بعدها ، لو لم تحذف ، إذ كان المنسوب إلى ذي التاء مؤنثًا بالتاء ، إذ كنت تقول : امرأَة كوفتية، ثم طُرِد حذفها في المنسوب المذكر ، نحو رَجل كوفي "[١] .

٢٨-(الوقف على المنون) :

تسكينُ الحرف المنوَّن عند الوقف عليه فى أحواله الثلاث ، مرفوعًا كان أو مجرورًا أو منصوبًا – لهجة عربية عزاها ابن مالك والرضي إلى ربيعة[٢]، يقولون : رأيتُ بكرْ بإسكان الراء ؛ حملاً له على المرفوع والمجرور ليجرى الباب مجرى واحدًا[٣] في سكون الآخر .

وقد عُلِّلَ ذلك بأنَّ حذف التنوين مع حذف الفتحة قبله أَخَفُّ من بقائه مقلوبًا ألفًا معها[٤] ، وعُلِّلَ – أيضًا – بأنَّهُ لما وَجَبَ الابتداء بالمتحرك اختير الوقف بالسكون ؛ ليخالف الانتهاء الابتداء[٥] .

---

[١] شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٦/٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق٢/٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٦٩/٣.

(٣) ينظر: المصدران السابقان، ومجموعة شروح الشافية ١٧١/١، ١٢٣/٢، والتصريح ٦١٦/٢، وهمع الهوامع ٤٢٧/٣، وشرح الأشموني ٢٠٤/٤.

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٧٩/٢.

(٥) ينظر: الكناش فى النحو والتصريف لأبى الفداء ص٣٩٦.

وعن هذه اللهجة وأربابها قال أبو حيان : "وهو – والله أعلم – ربيعة الفرس بن نزار بن معد بن عدنان ، وفى البطون التى تفرعت عن ربيعة عالم شعراء لا يُحصون ولا يوجد فى لسانهم الوقف بغير إبدال التنوين ألفًا إلا إن كان على سبيل الندور ، وعند الجمهور أنَّ هذا مما جاء فى الشعر ، ولا جاء فى الكلام"(١) .

والحق أنَّها لهجةٌ في ربيعة ، وليست لجميعهم ، ومما جاء عليها قول الشاعر : [من المتقارب]

إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ أُطِيلُ السُّرَى وَآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ

أراد : عُصُمَا ، فوقف عليه بالسكون جريًا على معتاد بعض ربيعة فى جُلّ الكلام ، إذ يقفون على المنون في حالاته الثلاث بالسكون ، فيستوي المنصوب مع المرفوع والمجرور ، ويكون الاسم المنون جاريًا على نمط واحد . قال السيوطي : " ولغة ربيعَة حذف التَّنْوِين من

---

(١) ارتشاف الضرب ٣٩٢/١.

(٢) البيت للأعشى ميمون بن قيس يمدح قيس بن معد يكرب، وهو فى ديوانه ٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش٧٠/٩، والسُّرَى: السير ليلاً، والعُصُم جمع عِصَام وهو الحبل والسبب، والمراد به هنا: عهد يبلغ به. ينظر: شرح شواهد الشافية ص ١٩٢.

الْمَنْصُوب وَلا يبدلون مِنْهُ ألفًا ، فَيَقُولُونَ : (رَأَيْتُ زيدْ) حملاً لَهُ على الْمَرْفُوع وَالْمَجْرُور ؛ ليجري الْبَاب مَجْرى وَاحِدًا "[١] .

٢٩- (قلب لام المنقوص الواوية ياء حال النصب) :

الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة ، سواء أكانت الياء أصليةً ، نحو: القاضِي ، أم منقلبةً عن واوٍ ، نحو : الداعِي ، والغازِي – ذاكم المنقوص .

يعرب حسب موقعه في الجملة ، وتكون علامةُ إعرابه حركاتٍ مقدرةً على الياء ، منع من ظهورها الثقل في حالي الرفع والجر .

فإذا كان محلى بـ(أل) ، أو مضافًا ثبتت ياؤه ، نحو قولك : جاء القاضِي ، وسافر الداعِي ، وحضر الغازِي، وقولك : مررتُ بالقاضِي ، وسافرتُ إلى الداعِي ، ونظرتُ إلى الغازِي .

وإذا كان المنقوص مجردًا من (أل) والإضافة حذفت ياؤه ، وبقي تنوين التمكين ، فتكون الضمة والكسرة مقدرتين على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين (ياء المنقوص والتنوين) .

فمثال الرفع : هذا قاضٍ ، وعليٌّ داعٍ إلى الخير وغازٍ ، ومثال

---

(١) همع الهوامع٣/٤٢٧.

الجر : مررتُ بقاضٍ ، وذهبتُ إلى داعٍ إلى الخير ، وغازٍ .

وأصل الداعِي والغازِي : الداعِوُ والغازِوُ ، والداعِوِ والغازِوِ ، استثقلت الضمة والكسرة على الواو فَحُذِفَتَا ، فبقيت الواو ساكنة إثر كسرةٍ ، فقلبت ياءً وجوبًا ، جريًا على مقتضى القياس الصرفي .

وتكون علامة إعراب المنقوص فتحةً ظاهرةً على الياء في حال النصب ؛ لأنَّ الفتحة أخف الحركات ، قال الله جَلَّ جَلَالُهُ : چڈ ۀ ۀ ہ ھ ﮨچ[1]، وقال عَزَّ وَجَلَّ : چ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿ ﴾﴿ ﴾﴿ ﴾﴿ ﴾﴿ ﴾﴿ ﴾چ[2]، وتقول : أكْرَمْتُ الغازِيَ ، ورأيتُ غازِيًا .

وأصل (الداعِيَ والغازِيَ وغازِيًا) : الداعِوَ والغازِوَ ، وغازِوًا ، وقد قُلِبَت الواو ياءً حال النصب مع فقدان موجب قلبها ياءً حال الرفع والجر ، وهو وقوع الواو ساكنة إثر كسرةٍ ؛ إذ زال أحد السببين هنا ، وهو وقوعها ساكنةً ، وهذا موجب لإزالة الحكم[3] .

لكنَّ العرب أرادت بذلك القلب حال النصب إجراء الاسم المنقوص على وتيرة واحدة . قال الإمام عبد القاهر : " فالجوابُ أنَّهُم قَصَدُوا أنْ لا يختلفَ البابُ فَأَثبتوا الياءَ في حالِ النصبِ ، ليكونَ مثلَ الحالَيْنِ

---

(١) سورة طه – من الآية : ١٠٨ .

(٢) سورة الأحقاف – الآية : ٣١ .

(٣) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ١٦٣/١ .

الأُخْرَيَيْنِ ، كما قالوا : نَعِدُ ، وأَعِدُ ، وتَعِدُ ، فحَذَفُوا الواوَ منها لوجوبِ حَذْفِها في (يَعِدُ) ؛ طلبًا لأنْ يجريَ البابُ على سننٍ واحدٍ ، وهذا أَقْيَسُ؛ لأنَّهُ أُتْبِعَ فيه شيءٌ واحدٌ شيئينِ ، وهو أنَّ حالَ النصبِ تَبِعَ حالَ الجرِّ والرَّفْعِ ، واتَّبَعَ ثَمَّ ثلاثةُ أشياء شيئًا واحدًا "[١] .

٣٠-(إعلال سَائفٍ وخائلٍ الدالين على النسب) :

من ضوابط الفصحى أنَّ كلَّ واوٍ أو ياءٍ وقعت عينًا لاسم فاعِلٍ من فعل ثلاثي أُعِلَّت فيه – تقلب همزة على سبيل الوجوب ، نحو : قائل ، ودائن ، أصلهما : قاول ، وداين ، وهما اسما فاعلٍ من: قال ، ودان ، وأصلهما : قَوَلَ ، ودَيَنَ ؛ فأُعِلّ اسم الفاعل بطريق الحمل على فعله الثلاثي المعلّ .

وكذلك يُعَلّ ما كان على وزن (فاعل) دالاً على النسب حملاً على اسم الفاعل الذي له فعل ثلاثي معلّ ، نحو قولهم : رجلٌ سَائفٌ ، والمعنى : ذو سيفٍ ؛ لكونه كاسم الفاعل من سَافَهُ يَسِيفُهُ سَيْفًا ، بمعنى : ضربه بالسيف[٢] ، وقولهم : رجلٌ خائلٌ ، والمعنى : ذو خُيَلاء ؛ لكونه كاسم الفاعل من خال يخال خالاً ، بمعنى : ظَنَّ يَظُنُّ[٣].

---

[١] السابق ١/١٦٤ .

[٢] ينظر : لسان العرب (س ي ف) .

[٣] ينظر : تاج العروس (خ ي ل) .

فقد أُعِلَّ (فاعل) الدال على النسب وليس له فعل معلٌّ ، وذلك بطريق الحمل على اسم الفاعل ذي الفعل الثلاثي المعلّ ؛ طردًا لباب (فاعل) على وتيرة واحدة في الإعلال علةً واحدةً . قال الرضي : " أُعِلَّ سائفٌ ، وخائلٌ في النسبة ، وإن لم يأت منه فعلٌ معلٌّ ، طردًا لباب فاعِلٍ في إعلاله علة واحدة "[١] .

٣١-(كتابة الاسم الموصول في التثنية بلامين) :

قالت العرب : الَّذي والَّتي في حال الإفراد، والَّذين في حال الجمع، واللَّذَيْنِ في حال التثنية نصبًا وجرًّا ، وفي كتابتها زادوا لامًا ؛ ليفرقوا بين التثنية في حالي النصب والجر والجمع ، فاللبس حاصلٌ بينهما لو لم يفعلوا ذلك .

وقالت : اللَّذَانِ في المثنى المرفوع ، وكتبوها بلامين حملاً على المنصوب والمجرور ، وكذلك : اللَّتَانِ ، واللَّتَيْنِ ، مع عدم التباس المثنى المرفوع والمؤنث بالجمع ؛ ليجري باب التثنية على نمط واحدٍ من الكتابة بلامين . قال الرضي : " وإنَّما يُكتب اللَّذَيْنِ في التثنية بلامين ، وإن كانت في الأصل لام التعريف – أيضًا – فرقًا بين المثنى والمجموع ، وحُمِلَ اللَّذَانِ رفعًا عليه، وكذا اللَّتَانِ واللَّتَيْنِ ، وإن لم يكن لبسٌ ؛ إجراءً لباب المثنى مُجْرًى واحدًا ، وكان إثبات اللام في المثنى أولى منه

---

[١] شرح شافية ابن الحاجب٣/١١٢.

في الجمع ؛ لكون المثنى أخفَّ معنًى من الجمع ؛ فخُفِّفَ الجمعُ لفظًا دلالة على ثقل معناه "[١] .

*****

[١] المصدر السابق٣/٣٣٠.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي : في الأفعال

إنَّ من الأفعال ما توجد فيه علة الحكم النحوي جليَّةً ، وإنَّ منها لفاقدها ، لكنَّنا نلفي الحكم النحوي أو الصرفي شاملاً لجميعها ؛ لقصدهم إجراء الأفعال على نظام واحد ، وعدم الاختلاف ، ومن نماذج ذلك ما يأتي :

١-(عروض تسكين آخر الماضي) :

الفعل الماضي مبني على الفتح الظاهر ، نحو : ضَرَبَ ، ودَحْرَجَ، وانْشَرَحَ ، واسْتَغْفَرَ ، أو على الفتح المقدر ، نحو : رَمَى ، وأَعْطَى ، وأسْرَى .

ويعرض له سكون آخره عند اتصاله بتاء الفاعل ، أو نا التي للفاعل المعظم نفسه أو للفاعلين ، أو نون النسوة ، نحو : (ضَرَبْتُ ، وضَرَبْنَا ، والطَّالِبَاتُ خَرَجْنَ) .

فالسكون فيها عارِضٌ أوْجَبَهُ كَرَاهةُ العرب توالِيَ أربع حركاتٍ لوازم فيما هو كالكلمة الواحدة .

وهذا التوالي يكون في الأفعال الثلاثية ، نحو : خَرَجْتُ ، وبعض الخماسية ، كـ: انْطَلَقْتُ ، واجْتَمَعْتُ ، ثُمَّ طُرِدَ البابُ في الأفعال التي لم يجتمع فيها أربعُ حركاتٍ ، وهي الأفعال الرباعية ، كـ: أَحْسَنْتُ ، ودَحْرَجْتُ ، والسداسية ، كـ: اسْتَغْفَرْتُ ، وبعض الخماسية ، كـ: تَعَظَّمْتُ

؛ تعميمًا للحكم ، وإجراءً للبابِ على وتيرةٍ واحدةٍ ، وإن انتفت علة التسكين . قال ابن أبي الربيع : " ثُمَّ جرى كلُّ فعلٍ ماضٍ مَجْرَى هذا ، فقالوا : أكْرَمْتُ وإنْ لم يتوالَ فيه أربعة متحركات لِتَجْرِيَ كلُّها مجرًى واحدًا "[١].

وإنَّمَا حُمِلَ الأكثر على الأقل ؛ لأنَّ في حمله على الأَقَلِّ دفْعَ المحذور بخلاف العكس[٢] .

٢-(تقدير كان الناقصة أولى من تقدير التامة) :

لقد قالوا : (الناسُ مَجزيُّونَ بأَعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ) ، وقالوا : (المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إنْ خِنْجَرًا فخِنْجَرٌ ، وإن سيفًا فسَيْفٌ) ، فنصبوا (خيرًا ، وشرًّا ، وسيفًا ، وخِنْجَرًا) على تَقْدِير حذف كان الناقصة مع مرفوعها ، والمراد : إن كَانَ العَمَلُ خيرًا ، وإن كَانَ العَمَلُ شرًّا ، وَإِن كَانَ الْمَقْتُولُ بِهِ خِنْجَرًا ، وَإِن كَانَ الْمَقْتُولُ بِهِ سَيْفًا .

وقالوا – أيضًا – : (الناسُ مَجزيُّونَ بأَعمالهم إنْ خيرٌ فخيرٌ ، وإن شرٌّ فشرٌّ) ، وقالوا : (المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إنْ خِنْجَرٌ فخِنْجَرٌ ، وإن سيفٌ فسَيْفٌ)، فرفعوا الاسم الواقع قبل الفاء في المثالين المذكورين ،

---

[١] البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢٧٥/١ .

[٢] ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢٧٥/١، والأشباه والنظائر ٥٠١/١، وحاشية الصبان ٨٧/١، وحاشية الخضري ١/ ٣٠ .

وارتفاعه بـ(كان) الناقصة على أنَّهُ اسمها أولى من ارتفاعه بـ(كان) التامة على أنَّهُ فاعلٌ لها ، وسبب ذلك : أنَّ إضمار (كان) الناقصة مع النصب متعينٌ ، وهو مع الرفع ممكنٌ ، فوجب ترجيحه ، ليجرى الاستعمالان على سننٍ واحدٍ ، ولا يختلف العامل .

ولأنَّ الفعل التام إذا أضمر بعد (إن) الشرطية لا يستغنى عن مفسرٍ ، نحو قوله ﷻ : چ الخَبِيثَةِ الْخَبِيثَةِ الْمُتَّخِذَةِ الصَّفِّ الْجُمُعَةِ چ[1] ، فخولف هذا في (كان) الناقصة ؛ لوقوع ثاني جزأيها موقع المفسِّر ، ولأنَّها تُوسع فيها بما لا يستعمل في غيرها ، فمقتضى الدليل ألا تشاركها التامة في الإضمار المشار إليه ، لكن أُجيز فيها ؛ لشبهها بالناقصة، فلا يستويان في التقدير .

وخبر (كان) محذوف معها ، والتقدِير : إِن كَانَ فِي أَعْمَالهم خيرٌ، إِن كَانَ فِي أَعْمَالهم شَرٌّ ، وَإِن كَانَ مَعَه خِنْجَرٌ، وَإِن كَانَ مَعَه سيفٌ[2].

---

[1] سورة التوبة – من الآية ٦.

[2] ينظر : شرح التسهيل ١/٣٦٤، ٣٦٥ ، وهمع الهوامع ١/٤٤١.

٣-(أعْلَمَ وأَرَى وما جرى مجراهما) :

أصل (أَعْلَمَ وأَرَى) قبل دخول همزة النقل عليهما : عَلِمَ ورَأَى المتعديان لمفعولين ، فلما دخلت الهمزةُ صارَا بدخولها متعديينِ إلى ثلاثة مفاعيل ، أولها : الذي كان فاعلاً قبل النقل ، والثاني والثالث : هما اللذان كانَا قبل دخول الهمزة ، فتقول: أعلمْتُ زيدًا جريرًا فاضلاً ، وأَرَيْتُ زيدًا جريرًا فاضلاً .

واقْتُصِرَ على هذين الفعلين في النقل من التعدي لاثنين إلى التعدي إلى ثلاثة مفاعيل وقوفًا مع السماع ، وأمَّا بقية أخواتهما ، وهي : ظَنَنْتُ وأخواتها فمَنَعَ من نقلها بالهمزة كثيرٌ من البصريين ، وقصروا ذلك على السماع ، فلم يجاوزوا ما قالت العرب ، ومنعوا أن يقال : أظْنَنْتُ زيدًا عمرًا قائمًا ؛ لأنَّهُ لم ينقل عن العرب .

وأجازه قومٌ منهم ، فقالوا : أظْنَنْتُ زيدًا عمرًا قائمًا ، وأحْسَبْتُ خالدًا محمدًا ناجحًا ، وأَزْعَمَ سعدٌ عمرًا أخاك منطلقًا ، وكان باعثُهم على ذلك القياسَ على المسموع ، وطرْدَ الباب على سننٍ واحدٍ[١].

قال السيرافي : " وكان الأخفش يقيس عليهما الجميع ، فيقول : أَظَنَّ زيدٌ عمرًا أخاك منطلقًا ، وأزْعَمْتُهُ ذاك إيَّاهُ ، وكذلك يعمل في

---

[١] ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٢٨٥، والتصريح ١/ ٣٨٦.

الأفعال السبعة "[١]، وقال السيوطي : " وَزَاد الأَخْفَش وابن السراج أَظَنّ ، وأحْسَب ، وأخَال ، وأزْعَم ، وأوْجَد قياسًا على (أعْلَمَ وَأرَى) ، وَلم يُسمع "[٢] .

٤-(علة إلحاق الفعل المسند إلى المثنى والجمع علامتيهما) :

إلحاقُ الفعل المسند إلى المثنى ألفًا ، والمسند إلى الجمع المذكر واوًا ، والمسند إلى الجمع المؤنث نونًا – لهجةٌ يُعَبِّرُ عنها النحويون بلغة (أكلونى البراغيث) ، ويُعبر عنها ابن مالك بلغة (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ) .

وقديمًا أبهم سيبويه الناطقين بها في كتاب العربية ، ولم يُعَيِّنْهم لنا ؛ فقال : " واعلم أنَّ من العرب مَنْ يقول: ضربُونى قومُك، وضربَانى أخواك "[٣] .

وقد حكاها البصريون من بعد سيبويه عن العرب الطائيين ، وحكاها بعضهم عن أزد شنوءة ، وزاد ابن هشام فى المغني ، وابن عقيل فى شرحه على الألفية حكايتها عن بني الحارث بن كعب[٤] .

---

[١] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٢٨٥.

[٢] همع الهوامع ١/ ٥٧٤.

[٣] الكتاب ٢/٤٠.

[٤] ينظر: مغنى اللبيب ٢/٧٣، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٤٢٥.

ولنا أن نتساءل بعد ذلك : ما الذي دعا هؤلاء العرب إلى هذا الاستعمال ؟

فيأتي الجواب بأنَّ الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة التثنية ، ولا لعلامة الجمع ، كـ(مَنْ) الموصولة ، فإذا قصدت تثنيته أو جمعه ، والفعل مجردٌ من علامتيهما لم يُعْلم القصد ؛ فأراد أصحاب هذه اللغة تمييز فعل المفرد من غيره ، فوصلوه عند قصد التثنية والجمع بعلامتيهما ؛ فقالوا : جاءا مَنْ في الدار ، وجاءوا مَنْ في المسجد ، وجِئْنَ مَنْ في الدار ، وجَرَّدُوه عند قصد الإفراد ، فرفعوا اللبس ، ثم التزموا ذلك فيما لا لبس فيه ؛ ليجرى الباب عندهم على وتيرة واحدة[١] ، فقالوا : سَعِدَا أخواك ، ويَسْعَدَانِ المحمدانِ ، وسَعِدُوا إخوتُك ، ويَسْعَدُونَ المحمدون ، وسَعِدْنَ بناتك ، ويَسْعَدْنَ المجتهدات ، ويقال : أَخَوَاك ما سَعِدَا إلا هما ، وإخوتك ما سعدوا إلا هم ، والمجتهدات ما سَعِدْنَ إلا هُنَّ .

٥-(تأنيث فعل الفاعل المؤنث) :

تاء التأنيث الساكنة مختصة بالدخول على الفعل الماضي ؛ لتدل على تأنيث الفاعل من أول الأمر .

وكان حقَّها ألا تلحق بالفعل ؛ لأنَّ معناها في الفاعل ، إلا أنَّ

---

[١] ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح ص١٩١.

الفاعل لما كان كجزءٍ من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنًى فيه ، كما جاز أن تتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأمثلة الخمسة؛ ولأنَّ تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به ؛ لجواز اشتراك المذكر والمؤنث في لفظ واحدٍ ، كـ: جُنُب ، ورَبْعَة ، وهُمَزَة ، ولأنَّهُ قد يخلو الفاعل المؤنث من التاء ، كـ: هند ، وقد تلحق التاء المذكر ، كـ: طلحة ، وحمزة ، فاحتاطت العرب في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بتاء تدل على التانيث ؛ ليعلم من أول وهلة أنَّ الفاعل وما جرى مجراه مؤنثٌ ، نحو : طَهُرَت الْجُنُب ، وكانت الرَّبْعةُ حائضًا ، وحضرت الهُمَزةُ ، وفي عدم الاكتفاء بالتاء الموجودة في الاسم المؤنث ، نحو : عائشة ، وفاطمة ؛ إجراء الباب على وتيرةٍ واحدةٍ[1].

٦-(علة إعراب المضارع) :

الفعل المضارع معربٌ عند البصريين ؛ لأنَّهُ أشبه الاسم في اللفظ والمعنى .

وقال الكوفيون : أُعْرِب الفعل المضارع بالأصالة ؛ وذلك لأنَّهُ قد تتوارد عليه المعاني المختلفة كالاسم ، بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه ، فَيُحْتَاج إلى إعرابه ، ليتبين ذلك الحرف المشترك فيعين المضارع

---

[1] ينظر : شرح التسهيل ٢/ ١١٠ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/٧٢.

تبعًا لتعينه ، وذلك نحو قولك : لا تَضْرِب ، رفْعُهُ مخلصٌ لكون (لا) للنفي دون النهي ، وجَزْمُهُ دليلٌ على كونها للنهي .

ونحو قولك : لا تأكل السمكَ وتَشْرَب اللبنَ ، نصْبُ (تشرب) دليلٌ على كون الواو للصرف ، وجزْمُهُ دليلٌ على كونها للعطف .

ونحو قولك : ما باللهِ حاجةٌ فيَظْلِمَك ، نصْبُ (يظلم) دليلٌ على كون الفاء للسببية، ورفْعُهُ دليلٌ على كونها للعطف .

ونحو : لِيَضْرِب ، جزْمُهُ دليلٌ على كون اللام للأمر ، ونصْبُهُ دليلٌ على كونها لام (كي) ، أو لام الجحود ، ويتغير المعنى بكلِّ واحدٍ من الإعرابات المذكورة .

ثم طُرِدَ الحكمُ فيما لا يلتبس فيه معنًى بمعنًى ، نحو : يَضْرِبُ زيدٌ ، ولَنْ يَضْرِبَ زيدٌ ، ولَمْ يَضْرِبْ زيدٌ ، كما طُرِدَ الإعرابُ في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول ، نحو : أكَلَ الخبزَ زيدٌ ، سواء كانت المواضع الملتبسة في الاسم أو في الفعل أكثر من غير الملتبسة، أو أقل أو مساوية لها ، فإنَّهُ قد يطرد في الأكثر الحكمُ الذي ثبتت علته في الأقل ، كحذفهم الواو في : تعد ونعد وأعد ، لحذفهم لها في : يعد، وكذا حذفوا الهمزة في : يكرم ونكرم وتكرم ، لحذفهم لها في أُكرم[1] .

---

[1] ينظر :شرح الرضي على الكافية٢/٨١٠، ٨١١،والإنصاف في مسائل الخلاف١/٤٣٤، ٤٣٥ .

٧-(مضارع رأى) :

حذف جمهور العرب من مضارع (رَأَى) الهمزة التى هى عين الفعل بعد نقل حركتها إلى الفاء الساكنة قبلها ، وهى الراء ، فقالوا : يَرَى وتَرَى ونَرَى وأَرَى .

وأصل يَرَى : يَرْأَيُ من باب (فَتَحَ يَفْتَحُ) ؛ لكون عين الفعل حلقية، تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفًا ، فصار (يَرْأَى) ، ثم نقلوا حركة الهمزة التى هى عين الكلمة إلى الساكن قبلها ، فالتقى ساكنان : العين واللام ، فصار (يَرَأْى) ، فحذفوا العين ؛ تخلصًا من ذلك ، فصار (يَرَى) بزنة (يَفَل) .

وقد عُلِّلَ حذف الهمزة من المضارع بأنَّهُ جاء لكثرة الاستعمال تخفيفًا ، وذلك أنَّهُ إذا قيل:(أَرْأَى) اجتمع همزتان بينهما حرفٌ ساكنٌ ، والساكن حاجز غير حصين ، فكأنَّ الهمزتين قد توالتا ، فحذفت الثانية على حَدِّ حذفها فى (أُكْرِمُ) ، وفُتِحَت الراء ؛ لمجاورة الألف التى هى لام الفعل ، وغلبت كثرةُ الاستعمال هاهنا الأصلَ ، حتى هُجِرَ ورُفِضَ .

وأتبعوا سائر أحرف المضارعة الهمزة في ذلك الحذف ، وأجروا الباب على نسقٍ واحدٍ ، فقالوا : يَرَى وترَى ونَرَى[١] .

وقد جاء ذلك في القرآن الكريم ، قال ﷻ : چڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڄچ[٢]، وقال ﷻ : چ ڪ ڪ ڪ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋچ[٣]، وقال ﷻ : چ □ □ □ □ □چ[٤]، وقال ﷻ : چ□ □ □ □ □ □ □ □چ[٥].

٨-توكيد مهموز العين المسند إلى ياء المخاطبة بالنون:

المضارع والأمر من (رَأَى) : يَرَى ، ورَهْ ، وأصلهما : يَرْأَى ، وارْأَ ، فحذف جمهور العرب الهمزة بعد نقل حركتها إلى الراء الساكنة قبلها ، فاستغني عن همزة الوصل في الفعل الأمر ؛ لعدم الحاجة إليها، وجيء بهاء السكت ؛ لإمكان الوقف على الكلمة التي بقيت على حرف واحد متحرك .

---

[١] ينظر : شرح المفصل ١١٠/٩، ومجموعة شروح الشافية ٢٥٤/١. ولحذف الهمزة علة أخرى ، وهي أنَّ هذا الحذف للتخفيف القياسى ، بأن أُلقيت حركتها على الراء الساكنة قبلها ، ثم حُذفت ، ولزم هذا التخفيف والحذف ؛ لكثرة الاستعمال . ينظر: الكتاب ٥٤٦/٣، والمحتسب ١٢٨/١ .

[٢] سورة المائدة – من الآية : ٥٢ .

[٣] سورة سبأ – من الآية : ٦ .

[٤] سورة الحاقة – من الآية : ٧ .

[٥] سورة المعارج – الآيتان : ٦، ٧ .

تقول في إسنادهما إلى نون النسوة : يَرَيْنَ ، ورَيْنَ ، ووزنهما : يَفَلْنَ ، وفَلْنَ ، وتقول في إسنادهما إلى ألف الاثنين : يَرَيَانِ ، ورَيَا ، ووزنهما : يَفَلانِ ، وفَلا ، وتقول في إسنادهما إلى واو الجماعة : يَرَوْنَ ، ورَوْا ، ووزنهما : يَفَوْنَ ، وفَوْا ، وتقول في إسنادهما إلى ياء المخاطبة : تَرَيْنَ ، ورَيْ ، ووزنهما : تَفَيْنَ ، وفَيْ .

أصل (تَرَيْنَ) : تَرْأَيِينَ ، على وزن (تَفْعَلِينَ) ، فحذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الراء الساكنة ، فصارت : تَرَيِينَ ، ثم قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار : تَرَايْنَ ، ثم حذفت الألف لاجتماع الساكنين ، فصار : تَرَيْنَ .

وإذا دخلت نون التوكيد الثقيلة عليه ، وكان مسبوقًا بأداة شرط جازمة ، كما في قوله ﷻ : چ ٱ ب ب ب ب پ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ چ[1]، حذفت النون علامة للجزم ، وحُرِّكت ياء المخاطبة بالكسر ؛ لدفع التقاء الساكنين ؛ ليطرد جميع نونات التأكيد على نسقٍ واحدٍ ، من كسر ما قبلها إذا كان الفعل الداخلة عليه مسندًا إلى ياء المخاطبة ، معتلًّا كان أو صحيحًا ، كما في (اِخْشَيِنَّ ، وارْضَيِنَّ ، وارَيِنَّ ، واقْعُدِنَّ)[2] .

---

[1] سورة مريم – الآية : ٢٦ .

[2] ينظر : المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني ص٨١.

فمما قرَّره الأئمة أنَّهُ إن كان ما قبل ياء المخاطبة مكسورًا ، نحو: ارْمِي ، واضْرِبِي – حُذِفت الياء عند الإسناد إلى نون التوكيد ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ، فتقول : ارْمِنَّ يا سعادُ ، واضْرِبِنَّ يا زينبُ. " وإن كان ما قبلها مفتوحًا حُرِّكَ بالكسرِ ، كـ: اخْشَيِنَّ ، وارْضَيِنَّ ؛ إجراءً لما قبل النون في المخاطبة في جميع الأنواع مُجْرًى واحدًا "[1] من حيث التزام كسر ما قبلها .

٩-(رد لام الفعل الناقص وفتحها عند توكيده بالنون) :

إذا كان الفعل الناقص مسندًا إلى المفرد المذكر ، نحو : اغْزُ يا عليُّ ، وارْمِ يا سَعْدُ ، وأريد توكيده بالنون – فإنَّ لامه الواوية التي تدل عليها الضمة أو اليائية التي تدل عليها الكسرةُ – تُرَدُّ ، وتُفْتَحُ ، فيقال : اغْزُوَنَّ ، وارْمِيَنَّ ؛ إذ لو لم تُردّ لقيل في الواويّ : اغْزُنَّ ، بضم الزاي ، وفي اليائيّ : ارْمِنَّ ، بكسر الميم ، فيلتبس الواوي المسند إلى المفرد المذكر بالمسند إلى ضمير جماعة الذكور ، ويلتبس اليائي المسند إلى المفرد المذكر بالمسند إلى المفردة المؤنثة .

ففتحوا ما قبل نون التوكيد في كل مفرد مذكر ، سواء أكانت لامه صحيحةً ، نحو قولك : اخْرُجَنَّ يا عليُّ ، أم معتلةً ، كما مُثِّلَ قبلُ ؛ لمنع التباس نوع بنوع آخر .

---

[1] شرح الرضي على الكافية٤/٤٨٩.

لكَنَّ العرب ردَّت اللام الواوية في (ارْضَيَنَّ) واللام اليائية في (اخْشَيَنَّ) مع عدم وجود علة الرَّدِّ السابقة ؛ طردًا للباب – وهو توكيد الناقص المسند إلى المفرد المذكر – على وتيرة واحدة ، ومعاملته معاملة واحدة ، من حيث الرد والفتح . قال الرضي : " وأمَّا رَدُّ اللامِ في : ارْضَيَنَّ واخْشَيَنَّ ، فلطرد الباب فقط ، إذ لم يكن يلتبس به شيءٌ آخرُ "[١] .

١٠-(ضم واو الجماعة حين توكيد الفعل المختوم بالألف بالنون) :

الفعل المختوم بالواو أو الياء المراد توكيده ، مثل : (تَغْزُو ، وتَرْمِي) إذا اتَّصَلَت به واو الجماعة ، صار (تَغْزُوُونَ ، وتَرْمِيُونَ) استثقلت الضمة على الواو والياء ؛ فحُذِفت ، فالتقى ساكنان : لام الفعل – وهي : الواو والياء – وواو الجماعة ؛ فحُذِفَتِ لام الفعل ، وحُرِّك الحرف الذي قبل واو الجماعة بالضم ، فصار (تَغْزُونَ ، وتَرْمُونَ) ، دخلت نون التوكيد على الفعل ، فصار (تَغْزُونَنَّ ، وتَرْمُونَنَّ) ، حُذِفَت نون الرفع ؛ لتوالي الأمثال الزوائد ، فصار (تَغْزُونَّ وتَرْمُونَّ) ، فالتقى ساكنان (واو الجماعة والنون الأولى من نون التوكيد المشددة) ، فحُذِفت واو الجماعة ، وبقيت الضمة قبلها دليلاً عليها ، فصار الفعل

---

[١] المصدر السابق ٤/٤٩١.

(تَغْزُنَّ ، وتَرْمُنَّ) .

وإذا كان آخر الفعل المراد توكيده ألفًا ، نحو : (تخْشَى ، وتَرْضَى) ، وأسندته إلى واو الجماعة ، ردَّت الألف إلى أصلها ، فأضحت ياءً مضمومةً في الفعل الأول ، فيصير (تَخْشَيُونَ) ، وأصبحت واوًا مضمومةً في الفعل الثاني ، فيصير (تَرْضَوُونَ) تَحَرَّكت الياء والواو وانفتح ما قبلهما ، فقلبتا ألفًا ، فالتقى ساكنان (الألف ، وواو الجماعة)، فحُذِفَت الألف ، وبقيت الفتحة التي قبلها ، فصار (تَخْشَوْنَ ، وتَرْضَوْنَ) دخلت نون التوكيد على الفعل ، فصار (تَخْشَوْنَنَّ ، وتَرْضَوْنَنَّ) حُذِفَت نون الرفع ؛ لتوالي الأمثال الزوائد ، فصار (تَخْشَوْنَّ ، وتَرْضَوْنَّ) ، فالتقى ساكنان (الواو والنون الأولى من نون التوكيد المشددة) ، فحُرِّكت واو الجماعة بالضم ؛ لدفع التقاء الساكنين، فتقول في نهاية المطاف : هَلْ تَخْشَوُنَّ ؟ وهل تَرْضَوُنَّ ؟

وتقول : اخْشَوُنَّ ، وارْضَوُنَّ ، والأصل : اخْشَيُونَّ ، وارْضَوُونَّ ، تَحَرَّكت الياء والواو وانفتح ما قبلهما ، فقلبتا ألفًا ، فالتقى ساكنان (الألف ، وواو الجماعة) ، فحُذِفَت الألف ، وبقيت الفتحة التي قبلها ، فصار (اخْشَوْنَّ ، وارْضَوْنَّ) ، فالتقى ساكنان (الواو والنون الأولى من نون التوكيد المشددة) ، فحُرِّكت الواو بالضم ؛ لدفع التقاء الساكنين ، فصارت في نهاية المطاف : اخْشَوُنَّ ، وارْضَوُنَّ .

ولم تحذف واو الجماعة المفتوح ما قبلها عند التقاء الساكنين ؛

لعدم وجود ما يدل عليها ، فحُرِّكَت بما يناسبها[١] ، وكانت حركتها ضمةً ولم تكن فتحةً أو كسرةً ؛ " إجراءً لما قبل نون التوكيد في جمع المذكر في جميع الأنواع مُجْرًى واحدًا ، بالتزام الضمة فيه "[٢] .

فكما قال العربي في توكيد الصحيح المسند إلى واو الجماعة : اضْرِبُنَّ ، واخْرُجُنَّ يا أيطالُ ، وكما قال في توكيد الناقص الواوي واليائي : اغْزُنَّ ، وارْمُنَّ يا أبطالُ ، فضمَّ ما قبل واو الجماعة – يقول في توكيد المختوم بالألف : اخْشَوُنَّ ، وارْضَوُنَّ ، فيضمُّ واو الجماعة قبل النون ؛ وغرضه من ذلك إجراء الفعل المسند إلى واو الجماعة عند توكيده بالنون مُجْرًى واحدًا ، في التزام ضمِّ ما قبل نون التوكيد ، ويستوي في ذلك الصحيح والمعتل .

---

[١] ينظر : التصريح٢/٣٠٨، ٣٠٩.

[٢] شرح الرضي على الكافية٤/٤٨٩.

١١-(امتناع توكيد الماضي المراد به المستقبل بالنون) :

مما التزمه جمهور العرب وقَرَّرهُ علماؤنا أنَّ نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة لا يؤكدان الفعل الماضي مطلقًا ؛ لأنَّهما يخلصان مدخولهما للاستقبال ، وذلك ينافي المضي[١].

وقد أطلقوا ذلك المنع ، سواء أكان الفعل الماضي باقيًا على معناه ، أم كان مرادًا به المستقبل ، مع ملاحظة أنَّهُ في حالة الدلالة على الاستقبال لا توجد فيه علة منع توكيده المذكورة ، فجاء إطلاق الحكم " ولو كان ذلك الماضي بمعنى المستقبل طردًا للباب "[٢] على وتيرة واحدة .

وقد ورد توكيد الماضي لفظًا المستقبل معنًى بنون التوكيد الثقيلة في حديث صحيحٍ على سبيل النُّدْرَة ، وفي بيت من الشعر على سبيل الضرورة .

أما الحديث فقوله صلى الله عليه وسلم: «لأَنَا أَعْلَمُ بِمَا مَعَ الدَّجَّالِ مِنْهُ، مَعَهُ نَهْرَانِ يَجْرِيَانِ ، أَحَدُهُمَا رَأْيَ الْعَيْنِ ، مَاءٌ أَبْيَضُ ، وَالآخَرُ رَأْيَ الْعَيْنِ ، نَارٌ تَأَجَّجُ ، فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدٌ ، فَلْيَأْتِ النَّهْرَ الَّذِي يَرَاهُ نَارًا

---

[١] ينظر : أوضح المسالك٤/٨٨، وشرح الأشموني٣/٢١٣، وحاشية الخضري٢/٩٢.

[٢] حاشية الصبان٣/٢١٣.

وَلْيُغَمِّضْ ، ثُمَّ لْيُطَأْطِئْ رَأْسَهُ فَيَشْرَبَ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ مَاءٌ بَارِدٌ»[١] ، فنون التوكيد الثقيلة " لحقت (أَدْرَكَ) وإن كان بلفظ الماضي ؛ لأنَّ دخول (إمَّا) عليه جعله مستقبل المعنى "[٢] .

وأما البيت فقول الشاعر : [من الكامل]

دَامَنَّ سَعْدُكِ إنْ رَحِمْتِ مُتَيَّمًا ... لولاكِ لم يَكُ للصَّبَابةِ جَانحَا[٣]

جَانحَا[٣]

فالنون قد " لحقت (دَامَ) ؛ لأنَّهُ دعاءٌ ، والدعاء لا يكون إلا بمعنى الاستقبال "[٤] .

والذي سَهَّلَ هذه الضرورة كون (دَامَ) بمعنى الاستقبال ؛ لأنَّ الدوام إنَّما يتحقق في الاستقبال ، وسَهَّلَها – أيضًا – ما فيه من معنى الطلب – وهو الدعاء – فعومل معاملة الأمر[٥] .

---

[١] صحيح مسلم ، كتاب (الفتن وأشراط الساعة) ، باب (ذكر الدجال وصفته وما معه) ، حديث رقم (١٠٥).

[٢] شرح التسهيل ١/١٤.

[٣] البيت في شرح التسهيل ١/١٤، والجنى الداني ص١٤٣، وشرح الأشموني٣/٢١٣، الأشموني٣/٢١٣، والتصريح٢/٣٠٠.

[٤] شرح التسهيل ١/١٤.

[٥] ينظر : حاشية الصبان٣/٢١٣.

ففي الحديث ندور ، والبيت ضرورة ، " والذي سوَّغ ذلك أنَّ الفعل فيهما مستقبلُ المعنى ، لأنَّهُ في البيت دعاء ، وفي الحديث شرط"[١] .

١٢-(حذف الواو من مضارع المثال) :

إذا كان الفعل مثالاً واويًّا ، مفتوح العين في الماضي مكسورها في المضارع ، فإنَّ فاءه تحذف من مضارعه ، ويشترط في حذف هذه الواو شرطان :

أحدهما : أن تكون الياء مفتوحة ، والثاني : أن تكون عين المضارع مكسورة .

فوقوع واو المثال بين يَاء المضارع الْمَفْتُوحَة وكسرة العين علة قاضية بحذف تلك الواو ؛ إذ الكسرة بعض الْيَاء ، وَهِي ترغب فِي الاتِّصَال بهَا ، ومَا بَينهمَا حرف علَّةٍ سَاكن ، والساكن كالميِّت الْمَعْدُوم، فتُحْذَف الْوَاو ؛ استثقالاً لوقوعها بَين الْيَاء الْمَفْتُوحَة والكسرة .

فمضارع (وَعَدَ ، ووَصَلَ) : يَعِدُ ، ويَصِلُ ، والأصل : يَوْعِدُ ، ويَوْصِلُ ، وقعت الواو بين عدوتيها: يَاء المضارع الْمَفْتُوحَة ، وعينه الْمَكْسُورَة ، فحذفت الْوَاو .

---

[١] الجنى الداني في حروف المعاني ص١٤٣.

ثمَّ حملت بقيّة صيغ المضارع التي لا تقع فيها الواو بين ياء مفتوحةٍ وكسرة على المضارع المبدوء بالياء ، وهي : المضارع المبدوء بالهمزة والنون والتاء ، نحو : أَعِدُ ، ونَعِدُ ، وتَعِدُ ، وأَصِلُ ، ونَصِلُ ، وتَصِلُ ؛ لئلا تختلف طرق بناء المضارع ، بل يجري البابُ على سننٍ واحدٍ ، ويطرد الحكمُ على وتيرةٍ وَاحِدَةٍ[١] .

قال أبو البركات الأنباري : " وإنَّما حُذِفت الواو من (يَعِد) ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف ، كلُّ ذلك لتحصيل التشاكل ، والفرار من نَفْرة الاختلاف"[٢] .

١٣-(حذف الهمزة من مضارع الماضي الذي على وزن (أَفْعَلَ)

جاء عن العرب الفصحاء التزام حذف الهمزة من المضارع المصوغ من الماضي الذي على وزن (أَفْعَلَ) ، نحو : أَكْرَمَ ، وأَحْسَنَ ، وأَجْمَلَ ، وأَكْمَلَ ، فقالوا : يُكْرِمُ ، ويُحْسِنُ ، ويُجْمِلُ ، ويُكْمِلُ ، والأصل يُؤَكْرِمُ ، يُؤَحْسِنُ ، يُؤَجْمِلُ ، يُؤَكْمِلُ .

وقد دعاهم إلى التزام حذف الهمزة ما يترتب على بقائها من

---

[١] ينظر : أسرار العربية ص١٧٤، والمقتصد١/ ١٦٤، وشرح الرضي على الشافية ٨٨/٣ ، والأشباه والنظائر ٤٩٧/١.

[٢] الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٩ .

اجتماع همزتين مزيدتين في أول الفعل المضارع المبدوء بالهمزة ، نحو : أُوَكْرِمُ ، أُوَحْسِنُ ، أُوَجْمِلُ ، أُوَكْمِلُ ، واجتماع المثلين فيه ثقلٌ ؛ فحذفت الهمزة الثانية التي حصل بها الثقل ، وهي همزة الماضي الزائدة .

ثم حملوا بقية صيغ المضارع التي لا يجتمع فيها همزتان على المبدوء بالهمزة ؛ فحذفوا الهمزة منها ، وهي : المضارع المبدوء بالتاء ، والمضارع المبدوء بالياء ، والمضارع المبدوء بالنون ؛ ليجري البابُ على سننٍ واحدٍ ، فقالوا : تُكْرِمُ ، وتُحْسِنُ ، وتُجْمِلُ ، وتُكْمِلُ ، والأصل : تُوَكْرِمُ ، وتُوَحْسِنُ ، وتُوَجْمِلُ ، وتُوَكْمِلُ .

وقالوا : يُكْرِمُ ، ويُحْسِنُ ، ويُجْمِلُ ، ويُكْمِلُ ، والأصل : يُوَكْرِمُ ، ويُوَحْسِنُ ، ويُوَجْمِلُ ، ويُوَكْمِلُ .

وقالوا : نُكْرِمُ ، ونُحْسِنُ ، ونُجْمِلُ ، ونُكْمِلُ ، والأصل : نُوَكْرِمُ ، ونُوَحْسِنُ ، ونُوَجْمِلُ ، ونُوَكْمِلُ[1] .

١٤-(أصل الياء في : أَسْمَيْتُ وأَعْلَيْتُ وأَدْعَيْتُ وأَشْقَيْتُ) :

الياء في قولك : (أَسْمَيْتُ ، وأَعْلَيْتُ ، وأَدْعَيْتُ ، وأَشْقَيْتُ) منقلبة عن أصل ، وهو الواو ، والأصل : أَسْمَوْتُ ، وأَعْلَوْتُ ، وأَدْعَوْتُ ، وأَشْقَوْتُ ، فوقعت الواو التي هي اللام رابعةً ؛ فقلبت ياءً .

---

[1] ينظر : أسرار العربية ص ١٧٤، والأشباه والنظائر ٤٩٨/١ .

وإنما وجب أن تُقْلَب الواو ياءً رابعةً من هذا النحو حَمْلاً للماضي على المضارع، فالمضارع يجب قلب الواو فيه ياء ، نحو : يُعْلِي ، ويُدْعِي ، ويُسْمِي ، ويُشْقِي ، والأصل فيه : يُعْلِوْ ، ويُدْعِوْ ، ويُسْمِوْ ، ويُشْقِوْ ، والقاعدة التصريفية تقول : إذا وقعت الواو ساكنةً بعد كسرٍ وجب قلبها ياءً .

قال أبو البركات الأنباري : " وإنما حملوا الماضي على المضارع مراعاة لما بَنَوْا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة ، والمحافظة على أن تجري الأبواب على سَنَن واحدة "[١] .

ومراعاة المشاكلة بالقلب أَقْيَسُ من مراعاة المشاكلة بالحذف ، كحذف الواو من أخوات يَعِدُ ، وهي : أَعِدُ ، ونَعِدُ ، وتَعِدُ ، والأصل فيها : أَوْعِد ، ونَوْعِد ، وتَوْعِد ؛ حملاً على يَعِد ؛ وذلك لأنَّ القلبَ تغييرٌ يعرض في نفس الحرف ، والحذف إسقاط لأصل الحرف ، والإسقاط في باب التغيير أتمُّ من القلب ، فإذا جاز أن يُرَاعُوا المشاكلة بالحذف فبالقلب أولى[٢] .

---

[١] الإنصاف ١/ ٧، ٨، وأسرار العربية ص٧ .

[٢] ينظر : الإنصاف ١/ ٩ .

١٥- (قلب الواو ياءً في نحو : تَغَازَيْتُ ، وتَرَجَّيْتُ) :

أصل (تغازَيْتُ ، وترجَّيْتُ) : تغازَوْتُ ، وترجَّوْتُ ، فقلبت الواو ياءً – وإن لم تقلب ياء في المضارع (يَتَغَازَى ، ويَتَرَجَّى) – لأنَّ الأصل في تَغَازَيْتُ : غَازَيْتُ ، وفي تَرَجَّيْتُ : رَجَّيْتُ ، فزيدت التاءُ فيهما ؛ للدلالة على المطاوعة ، و(غَازَيْتُ ، ورَجَّيْتُ) يجب قلب الواو فيهما ياءً في المضارع ، فتقول : أُغَازِي ، وأُرَجِّي ، فكذلك في الماضي .

وإذا لَزِمَ هذا القلبُ قبل الزيادة في (غَازَيْتُ أُغَازِي ، ورَجَّيْتُ أُرَجِّي) فكذلك بعد الزيادة في (تغازَيْتُ ، وترجَّيْتُ) ، حملاً لـ(تغازَيْتُ) على (غَازَيْتُ) ، ولـ(تَرَجَّيْتُ) على (رَجَّيْتُ) ؛ مراعاةً للتشاكل ، وفرارًا من نفرة الاختلاف ؛ وإجراءً للأفعال الماضية المعتلة المزيدة على نمطٍ واحدٍ[١] .

قال أبو البركات الأنباري : " فأمَّا (تغازَيْتُ ، وترجَّيْتُ) ، فإنَّما قُلِبت الواو فيهما ياءً ، وإن لم تُقْلب في لفظ المضارع ؛ لأنَّ الأصل في (تَفَاعَلْتُ) : فَاعَلْتُ ، وفي (تَفَعَّلْتُ) : فَعَّلْتُ ، و(فَاعَلْتُ ، وفَعَّلْتُ) يجب قلب الواو فيهما ياءً ، وكذلك تَفَاعَلْتُ ، وتَفَعَّلْتُ "[٢] .

---

[١] ينظر : السابق ١/ ٩.

[٢] أسرار العربية / ٧، ٨.

١٦-(إعلال المضارع حملاً على الماضي) :

لقد قالت العرب في الفعل المضارع : (يَطُولُ)، وأصله : (يَطْوُلُ) ، فنقلوا ضمّة حرف العلة – وهو الواو – إلى الساكن الصحيح قبلها – وهو الطّاء – فصار : (يَطُولُ) ؛ لتُعِلَّ المضارع كما أعلَّت الماضي (طال ، وأصله : طَوُلَ) بقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ ليجري الفعل على وتيرة واحدة من حيث الإعلال .

وقالت : (يَقُومُ) ، والأصل : (يَقْوُمُ) ، فأعلّت المضارع بالنقل كما أعلَّت الماضي بالقلب حتّى يجري الفعل على وتيرة واحدة من حيث الإعلال ، فلا يختلف[١] .

ولتلك العلة كان إعلالك ماضي الثلاثي المزيد حملاً على ماضي الثلاثي المجرد ، " ألا ترى أنّك قلْتَ : (أَقَامَ) ، و(أَقَالَ) ، فأعللتَهما بقلبِ عينهما ألفًا بالحمل على (قَامَ)، و(قَالَ) حين اعتلاَّ ؛ لتَجْرِيَ الأفعال على سنن واحد ، ومنهاج واحد في الاعتلال والصحّةِ ؟ "[٢] .

*****

---

[١] ينظر : شرح التصريف للثمانيني٥٢٥، ٥٢٧.

[٢] شرح المفصل لابن يعيش١/٢٧٣.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ : في الحروف

للحروف نصيبٌ في ذلك المسلك العربي المدروس ، فقد ألفينا بعضها يعامل معاملة الآخر ، ويحكم عليه بحكم الآخر ، وليس داعي المعاملة حاضرًا ، وما سبب الحكم بموجودٍ فيه ، ولكنَّهُ الإجراء على سننٍ واحد ، والطرد على قياس واحدٍ ، ودونك مواطنه :

١-(السين وسوف لمطلق الاستقبال) :

ذهب ابن مالك إلى أنَّ السين فرع سوف ، وليست أصلاً برأسها ، قائلاً : " فقد أجمعنا على أنَّ : سَفْ وسَوْ وسَيْ عند من أثبتها فروعُ سوف ، فلتكن السين أيضًا فرعها ؛ لأنَّ التخصيصَ دون مخصص مردودٌ "[١] .

وما قرَّرَه بعض النحويين أنَّهُ لو كانت السين بعض (سوف) لكانت مُدَّةُ التسويفِ بهما سواءً ، وليس كذلك ، بل هي بـ(سوف) أطول ، فكانت كلٌّ واحدةٍ منهما أصلاً برأسها – ردَّهُ ابن مالك بالقياس والسماع ؛ " فالقياس أنَّ الماضي والمستقبل متقابلان ، والماضي لا يقصد به إلا مطلق المضي دون تعرض لقرب الزمان وبعده ، فينبغي ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده ؛

---

[١] شرح التسهيل ١/٢٦.

ليجري المتقابلان على سنن واحد ، والقول بتوافق (سيفعل ، وسوف يفعل) مصححٌ لذلك ، فكان المصير إليه أولى ، وهذا قياس .

وأما السماع فإنَّ العرب عبرت بـ(سيفعل ، وسوف يفعل) عن المعنى الواحد الواقع في وقت واحد ، فصحَّ بذلك توافقهما وعدم تخالفهما ، فمن ذلك قوله ﷻ : ﴿الْجُمُعَةِ الْمُنَافِقُونَ النَّغَابُنِ الطَّلَاقِ التَّحْرِيمِ الْمُلْكِ﴾[١]، وقوله – تعالى –: ﴿الْمُنَافِقُونَ النَّغَابُنِ الطَّلَاقِ التَّحْرِيمِ الْمُلْكِ الْقَلَمِ الْحَاقَّةِ الْمَعَارِجِ نُوحٍ الْجِنِّ الْمُزَّمِّلِ﴾[٢]، وقوله ﷻ : : ﴿الرَّحِيمِ صدق الله﴾[٣]، و﴿الانْعَامِ الأَعْرَافِ الأَنْفَالِ﴾[٤] .

ومنه قول الشاعر : [من الطويل]

وما حالةٌ إلا سَيُصْرَفُ حَالُها ∴ إلى حالة أخرى وسوف تَزُولُ[٥]

فهذا كله صريح في توافق (سيفعل ، وسوف يفعل) في الدلالة على مطلق الاستقبال دون تفاوت من قرب وبعد ، إلا أنَّ (سيفعل) أخفُّ

---

[١] سورة النساء – من الآية : ١٤٦.

[٢] سورة النساء – من الآية : ١٧٥.

[٣] سورة النبأ – الآية : ٤ .

[٤] سورة التكاثر – الآية : ٣ .

[٥] البيت في شرح التسهيل ٢٧/١، والجنى الداني ص٦٠، وهمع الهوامع ٥٩٤/١.

، فكان استعمالها أكثر"[١] .

فكانت علة كون السين وسوف لمطلق الاستقبال دون نظر إلى قرب الزمان وبعده هي جريان المتقابلين (الماضي والمستقبل) على وتيرة واحدة في إطلاق الزمن .

٢-(نُونُ الْوِقَايَةِ) :

هي : نُونٌ مَكْسُورَةٌ يؤتى بها قبل ياء المتكلم ، سُمِّيَتْ نون الوقايةِ ؛ لأَنَّهَا تَقِي الفِعْلَ أو شِبْهَهُ من نظير ما لا يدخله ، وهو الْكَسْر بسبب ياء المتكلم التي تقتضي كسر ما قبلها ، والكسر أخو الجر في الاختصاص بالاسم ، فصين عنه الفعل كما صين عن الجر . تقول : أَكْرَمَنِي ، ويُكْرِمُنِي ، وأَكْرِمْنِي .

وهذه الوقاية حاصلةٌ في الفعل الصحيح الآخر . وقد لحقت نون الوقاية فعلين آخرين لا توجد فيهما علة دخولها في الصحيح ، من قبيل إجراء الباب على نسقٍ واحدٍ ، وهما :

أولاً – الفعل المعتل الآخر ، نحو : دَعَا ، ورَمَى ، تقول فيهما متكلمًا : دَعَانِي ، ورَمَانِي . قال الرضي : " ودخولها في نحو : أعطاني ، ويعطيني إمَّا طردًا للباب ، أو لكون الكسر مقدرًا على الألف والياء

---

[١] شرح التسهيل ١/٢٦، ٢٧، وينظر : الجنى الداني ص٦٠.

"[١] .

ثانيًا – الفعل الذي اتصلت به ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، نحو : يَضْرِبَانِنِي ، ويَضْرِبُونَنِي ، وتَضْرِبِينَنِي ، وقد تُدْغم فيها نون الرفع ، كما في قوله – تعالى –: چالزُّخْرُف الدُّخَان الجَاثِيَة چ[٢]، وقوله ﷻ : چہہھھ ھ چ[٣] .

وقد تحذف إحداهما ، نحو : (تَأْمُرُونِي) ، و(أَتُحَاجُّونِي) بتخفيف النون في قراءة نافع وأبي جعفر المدنيين ورواية ابن ذكوان عن ابن عامر[٤] ، والصحيح أنَّ المحذوف للتخفيف هو نون الرفع ، والمذكور نون الوقاية[٥] .

وكذا الفعل الذي اتصل به ضمير رفع متصل ، نحو : ضَرَبْتَنِي ، وضَرَبْنَنِي . قال الرضي : " فإن قلت : فكان يجب ألا تجلب في نحو : يدعونِي ، وضربُونِي ، واضربُونِي ، ورَمانِي ، وضَرَبانِي ، واضْرِبانِي، واضربِينِي ، وأن يقولوا : يَدْعِيَّ ، وضَرَبُيَّ ، واضْرِبُيَّ ، ورَمَايَ ،

---

[١] ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٦١/٢.

[٢] سورة الأنعام – الآية : ٨٠ .

[٣] سورة الزمر – الآية : ٦٤ .

[٤] ينظر : النشر ٢٥٩/٢، ٣٦٣، وتقريبه ص ١٤٣، ١٨٧.

[٥] ينظر : أوضح المسالك ١٠٠/١، وشرح الأشموني ١٢٢/١، وحاشية الخضري ٦٠/١.

وضَرَبَايَ ، واضْرِبَايَ ، واضْرِبِيَّ ، قُلْتُ : ذلك إجراءً لباب الفعل مُجْرى واحدًا ، وحملاً للفرع على الأصل ، لأنَّ أصْلَ الفعل هو الصحيحُ اللامِ الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة ، ولو لم تجلب له نون الوقاية لدخله الكسر ، فحُمِلَ عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون أيضًا ، وهو المعتل اللام ، والمتصل به الضمائر المذكورة"[١] .

٣-(عَمَل (إنَّ) وأخواتها) :

مذهب الكوفيين أنَّ (إنَّ) وأخواتها تعمل النصب في الاسم فقط ، ولا تعمل في الخبر شيئًا ، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها .

ومذهب البصريين أنَّهَا عملت الرفع في الخبر مثلما عملت النصب في الاسم ؛ لأنَّهَا أشبهت الفعل في اللفظ والمعنى ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب ؛ ليكون المرفوع مُشَبَّهًا بالفاعل ، والمنصوب مُشَبَّهًا بالمفعول ، إلا أنَّ النَّصْبَ قُدِّمَ هاهنا على الرفع ؛ لأنَّ عَمَل (إنَّ) فرعٌ ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرعٌ ، فألزموا الفرع الفرع ؛ وليعلم من ذلك أنَّهَا حروفٌ أشبهت الأفعال ، وليست أفعالاً .

فجاء عمل (إنَّ) وأخواتها في المبتدأ والخبر معًا ؛ طردًا للبابِ على

---

[١] شرح الرضي على الكافية ١٦٤/٢.

وتيرةٍ واحدةٍ، وهو أدخل في القياس ، وإحكام القواعد[١] .

٤-(دخول "ما" الزائدة على "إنَّ" وأخواتها) :

إذا اتصلت (ما) الزائدة بـ (إنَّ) أو إحدى أخواتها ترتب على ذلك أمران :

الأمر الأول : كَفُّهَا عن العمل ؛ ولذلك تسمى (ما) الكافَّة ، والأمر الثاني : إزالةُ اختصاصها بالأسماء ، وتهيئتها للدخول على الجملة الفعلية ؛ ولذلك تسمى (ما) الْمُهَيِّئَة ، نحو قولك : إنَّما يُعَاقَبُ المجرمُ .

ويستثنى من تلك الأدوات (لَيْتَ) ، فإنَّهَا تدخل عليها (ما) الزائدة وتبقى على اختصاصها بالجملة الاسمية ، ويجوز إعمالُها ؛ استصحابًا للأصل ، ويجوز إهمالُها ؛ حملاً على أخواتها ، فيصير ما بعدها مبتدأً وخبرًا ، فتقول : لَيْتَمَا الإنْسَانَ كامِلٌ ، وتقول : لَيْتَمَا الإنْسَانُ كامِلٌ .

وذهب الزجاج ، وابن السراج ، والزمخشري ، وابن مالك إلى أنَّ الإعمال جائز في كلِّ هذه الأحرف مع اتصالهن بـ(ما) الكافة ، قياسًا لما لم يسمع عن العرب على ما سمع ؛ وإجراءً لأدوات هذا الباب على نمطٍ واحدٍ[٢] .

---

[١] ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٥٣- ١٥٥، والمساعد٢/ ٣٠٧، والمدارس النحوية لـ د/ شوقي ضيف ص ١٦٩.

[٢] ينظر : التصريح ٣١٦/١، ٣١٧، وهمع الهوامع ٥١٩/١، وشرح الأشموني ٢٨٤/١.

قال ابن السراج : " وتدخل (ما) زائدة على (إنَّ) على ضربين : فمرة تكون ملغاةً، دخولها كخروجها لا تغيِّر إعرابًا ، تقول : إنَّمَا زيدًا منطلقٌ ، وتدخل على (إنَّ) كافةً للعمل ، فتُبنى معها بناء ، فيبطل شبهُها بالفعل ، فتقول : إنَّمَا زيدٌ منطلقٌ"[١] .

وقال ابن مالك : " وذكر ابن بَرْهان أنَّ أبا الحسن الأخفش روى عن العرب : إنَّما زيدًا قائمٌ ، فأعمل (إنَّ) مع زيادة (ما) ، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب .

وهذا النقل الذي ذكره ابْنُ بَرْهان – رحمه الله – يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سننٍ واحدٍ قياسًا ، وإن لم يثبت سماع في إعمال جميعها. وبقوله أقول في هذه المسألة ، ومن أجل ذلك قلت : القياس سائغٌ "[٢] .

٥-(منع دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ) المنفي) :

من القواعد المقررة أنَّ لام الابتداء لا تدخل على خبر (إنَّ) المنفي ، فلا يقال : إنَّ خالدًا لَمَا يقومُ[٣] . وعلة المنع موجودة في

---

[١] الأصول في النحو ٢٣٢/١ .

[٢] شرح التسهيل٣٨/٢ .

[٣] ينظر : المصدر السابق٢٦/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك٥٣١/١، وشرح ابن عقيل على الألفية٣٦٨/١، وهمع الهوامع٥٠٦/٢.

أدوات النفي التي تبدأ بحرف اللام ، وهي كراهية دخول لام على لام ، لو قلت : إنَّ خالدًا للا يسافرُ ، ومفقودة في الأدوات التي لا تبدأ بحرف اللام ، نحو : إنَّ خالدًا لَمَا يسافرُ ، لكن أُطْلِقَ الحكم بالمنع مع كل الأدوات ؛ ليجري النفي على سنن واحدٍ . قال ابن مالك : " فلو كان الخبرُ منفيًّا لم يجز اتصالُها به ؛ لأنَّ أكثرَ النفي بما أوله لامٌ ، فكُرِهَ دخول لامٍ على لامٍ ، ثم جرى النفي على سننٍ واحدٍ ، فلم يؤكد بلامٍ خبرٌ منفي إلا في نادرٍ من الكلام "[١] ، كقول أبي حزام العُكْليّ : [من الوافر] الوافر]

وأعْلَمُ إنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا ∴ لَلا مُتَشَابِهَانِ وَلا سَوَاءُ(٢)

وردَّدَ السيوطي ما قاله ابن مالك في علة ذلك المنع[٣] ، فلم تدخل تدخل لام الابتداء على خبر (إنَّ) المنفي ؛ " فرارًا من توالي لامين في نحو : (لا ، ولم) ، وطردًا للباب في باقي النوافي ، ولأنَّ اللام لتأكيد الإثبات وهو ضد النفي "[٤] .

---

[١] شرح التسهيل ٢/٢٦، ٢٧.

[٢] البيت في حروف المعاني والصفات للزجاجي ص٤١، وشرح التسهيل ٢/٢٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٥٣١، وهمع الهوامع ١/٥٠٦.

[٣] ينظر : همع الهوامع ١/٥٠٦.

[٤] حاشية الخضري ١/١٣٤.

٦-(منع اتصال الضمير بـ(إلاَّ) الاستثنائية) :

الأصَحُّ أنَّ ناصب المستثنى هو (إلاَّ) وحدها ، لا ما قبلها بواسطتها ولا ما قبلها مستقلاً ، ولا (اسْتَثْنِي) مضمرًا ؛ لأنَّهَا حرفٌ مختصٌّ بالأسماء غير مُنَزَّلٍ منها منزلةَ الجزء ، وما كان كذلك فهو عاملٌ ، فيجب في (إلاَّ) أن تكون عاملةً .

أمَّا إذا توسطت (إلاَّ) بين عاملٍ مُفَرَّغٍ ومعمولِهِ ؛ فإنَّهَا تُلْغَى وجوبًا إن كان التَّفريغُ محققًا ، نحو : ما قَامَ إلاَّ سَعِيدٌ ، وجوازًا إن كان مقدرًا ، نحو : ما قَامَ أحَدٌ إلاَّ سَعِيدٌ ؛ فإنَّهُ في تقدير : ما قَامَ إلاَّ سَعِيدٌ ؛ لأنَّ (أحَد) مبدلٌ منه ، والمبدلُ منه في حكم الطَّرْح .

ويقع الضمير المنفصل بعد (إلا) الاستثنائية في اختيار الكلام ، ولا يقع المتصل بعدها إلا في الضرورة ، وإنَّمَا لم يجز اتصال الضمير بها اختيارًا ؛ لأنَّ الانفصالَ ملتزمٌ في حال التفريغ المحقق والمقدر ؛ لعدم عملها فيه ، فالتزم مع عدم التفريغ ؛ ليجري الباب على سنن واحد[١].

فلَمَّا كان انفصال الضمير ملتزمًا في التفريغ المحقق ، نحو قولك: خالدٌ ما حضر إلا هو ، والمقدر ، نحو قولك : خالدٌ ما حضر أحدٌ إلا هو ، فإنَّهُ في تقدير : ما حضر إلا هو ؛ لأنَّ (أحَد) مبدلٌ منه ، والمبدلُ منه في حكم الطَّرْح – وذلك الالتزام لعدم عمل (إلا) فيه ؛ إذ العمل في

---

[١] ينظر : شرح التسهيل٢/٢٧٥، وشرح الأشموني ٢/١٤٣، ١٤٤.

التفريغ للفعل – لَمَّا كان ذلك كذلك التزم انفصال الضمير ، ومنع اتصاله مع عدم التفريغ ؛ ليجري البابُ على سَنَن واحد .

٧-(**حركة لام الجر**) :

أصل حركة لام الجر الفتح ، نحو قولك : (لَزَيْدٍ مالٌ) بدليل فتحها مع المضمر ، نحو : لَهُ ، ولَكَ ، ثم كُسِرَت للفرق بينها وبين لام الابتداء ؛ لأنَّ اللبس كان واقعًا بينهما في مواطن كثيرة ، ألا ترى أنك لو قلت : (إنَّ هذا لَعِيسَى ، وإنَّ هذا لَعِيسَى) تريد بأحدهما أن تقول : إنَّ هذا ملكٌ له ، وبالآخر إنَّ هذا لَهُوَ ، لم يُفْصَل بين المرادين ، ولالتبست لام الابتداء بلام الجر الدالة على الملك ؛ لأنَّ هذا الاسم المعرب لا يظهر إعرابه في آخره ، فلا يظهر الفرقُ بين المرادين ، برفع مدخول لام الابتداء ، وجر مدخول لام الملك .

وكذلك لو قلت : لموسَى غلامٌ ، ولموسَى غلامٌ ، تريد بأحدهما أنَّهُ غلامٌ ، وبالآخر أنَّ في ملْكِهِ غلامًا – تجد الأمر ملتبسًا في ذلك ، ولا فاصل بين الغرضين المقصودين[١] .

فكان لا بد من كسر لام الجر مع كل اسمٍ ظاهر منعًا لهذا اللبس ؛ إذ الأسماءُ التي لا يظهرُ إعرابُها على آخرها كثيرة ، ثم عُمِّمَ كسر اللام مع جميع الأسماء التي يظهر إعرابها في آخرها ؛ طردًا للباب على

---

[١] ينظر : المقتصد ١/ ١٤٢، ١٤٣.

نمط واحد .

قال الإمام عبد القاهر : " والأسماء التي لا يظهر الإعرابُ في آخرها كثيرة ، فلما وقع هذا اللبس كُسِرَ لام الجر في كل اسم ظاهر، وإن كان معربًا ؛ ليجري الباب على سنن واحد ، وقوى ذلك أنَّ هذه الأسماء المعربة لفظًا كان يحصل هذا اللبس فيها عند الوقف ، إذ لو قلت: إنَّ هذا لزَيد ، تريد: الملك ، وإنَّ هذا لزيد ، تريد: أنَّهُ هُوَ ، لم يُفَرَّق بين المقصودين لسكون آخر الاسم ، فلما حصل هذا الالتباسُ في هذه المواضع الكثيرة استمرَّ الكسرُ في لام الجر؛ لينكشف الاشتباهُ"[١].

٨ - قلبُ ألف (إلى) ياء مع المضمر :

يقلب جمهور العرب ألف (إلى) ياء مع المضمر ، فيقولون : جئتُ إليك ، وذهبتُ إليه ، ويُقِرُّونها مع الظاهر ، فيقولون : جئتُ إلى القبيلة ، كأنَّهم فَرَّقُوا بين الظاهر والمضمر ، بأنَّ المضمر لا يستقل بنفسه ، بل يحتاج إلى ما يتصل به ، فقلبوا الألف ياءً ؛ ليتصل بها الضمير ؛ فلذلك قالوا : إليه ، وإليك[٢] .

و" وَجْهُ ذَلِكَ : أَنَّ مِن الضَّمَائِرِ ضَمِير الْغَائِبِ ، فَلَوْ بَقِيَت الأَلِفُ ، وَقِيلَ : زَيْدٌ ذَهَبْت إلاه ، لالْتَبَسَ بِلَفْظِ إلَهٍ الَّذِي هُوَ اسْمٌ ، وَقَدْ

---

[١] المصدر السابق ١/ ١٤٣ .

[٢] ينظر : المصباح المنير للفيومي ١/ ٢٠ (إ ل ى) .

يَكْرَهُونَ الالْتِبَاسَ اللَّفْظِيَّ ، فَيَفِرُّونَ مِنْهُ كَمَا يَكْرَهُونَ الالْتِبَاسَ الْخَطِّيَّ ، ثُمَّ قُلِبَتْ مَعَ بَاقِي الضَّمَائِرِ ؛ لِيَجْرِيَ الْبَابُ عَلَى سَنَنٍ وَاحِدٍ "[1] ؛ فقالوا : جئْتُ إليك ، وإليكما ، وإليكم ، وإليكنَّ ، وحَضَرَ إليَّ ، وإلينا .

وكذلك فعلوا مع على ، فقالوا : سَلَّمتُ عليه ، ولو بقيت الألف فقالوا : سَلَّمتُ علاهُ ، لالْتَبَسَ بِلَفْظِ علاهُ الَّذِي هُوَ فعلٌ ، فكرهُوا الالْتِبَاسَ اللَّفْظِيَّ ، فَفَرُّوا مِنْهُ ، فقالوا : عليه ، ثُمَّ قُلِبَتْ مَعَ بَاقِي الضَّمَائِرِ ، فقالوا : عليك ، وعليكما ، وعليكم ، وعليكن ، وعليَّ ، وعلينا ؛ طردًا للباب على نمط واحد .

---

[1] المصدر السابق ١/ ٢٠ (إ ل ى) .

٩-(تسمية الزائد صلة وتأكيداً) :

جاءت (ما) في بعض الاستعمال العربي زَائِدَة ، شأنها في ذلك شأن غيرها من حروف المعاني التي جاءت على غير استعمال واحد ، " وَتسَمى هِيَ وَغَيرهَا من الْحُرُوف الزَّوَائِد صِلَةً وتأكيدًا فِي اصْطِلاح المعربين ؛ فِرَارًا من أَن يتَبَادَر إِلَى الذِّهْن أَنَّ الزَّائِد لا معنى لَهُ .

وَالْحَامِل على هَذِه التَّسْمِيَة خُصُوص الْمقَام القرآني ، والتعميم ؛ لطرد الْبَاب وَقطع الْمَادَّة ، نَحْو : چ ڀ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ چ[1] ، چ النَّبَإِ النَّازِعَاتِ عَبَسَ التَّكْوِيرِ چ[2]، أَي : فبرحمةٍ ، وَعَن قَلِيلٍ ليصبحنَّ نادمينَ "[3] .

فالتأدب مع النص القرآني هو الباعث على تسمية الحروف الزائدة بتلك التسمية (حروف الصلة والتأكيد) ، وإطلاق تلك التسمية على الحروف الزائدة في نصوص العربية جمعاء من قبيل طرد الباب على وتيرة واحدة .

---

(١) سورة آل عمران – من الآية ١٥٩.

(٢) سورة المؤمنون – من الآية ٤٠.

(٣) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص١٥٧.

١٠- (الألف الفارقة) :

هي الألف التي تُزاد بعد واو الجماعة المتصلة بالفعل كتابةً لا نُطْقًا ، نحو : كَتَبُوا ولَمْ يَكْتُبُوا ، واكْتُبُوا .

وسُمِّيَت بذلك ؛ لأنَّها تَفْرِق بين واو الجماعة والواوات الآتية[١] :

١. الواو الأصلية التي هي لام الفعل ، مثل : أَدْعُو ، وتَدْعُو ، ونَدْعُو ، ويَدْعُو ؛ فكتبت الألف بعد واو الجماعة " للفرق بين واو الجمع وبين واو الواحد في مثل : (لم يَدْعُوا ، ولم يَدْعُو) على لغة من لا يُسقط الجازمُ عنده حرفَ العلة ، وكتبت في غيره طردًا للباب "[٢] على سنن واحد .

٢. واو جمع المذكر السالم المضاف إلى ما بعده ، مثل : مُسْلِمُو الصِّينِ ، ومُحِبُّو الْخَيْرِ ، وسَاكِنُو مَكَّةَ .

٣. واو العطف في مثل : حضر وتكلم زيدٌ ، " ولولا قاعدة كتابة الألف بعد واو الجمع لم يعلم أنَّهُ (حَضَر وتكلم زيدٌ) بضم الراء وسكون الواو ومده والواو للجمع أو (حَضَر وتكلم زيدٌ) بفتح الراء وفتح الواو والواو للعطف "[٣]، وكتبت فيما لا يلتبس فيه الواوان ، نحو: ضَرَبُوا ؛ إذ

---

[١] ينظر : شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي٢/١٠٢١.

[٢] شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ص٢٧.

[٣] المصدر السابق .

واو العطف لا تتصل بما قبلها ؛ لأجل اطراد الباب على وتيرة واحدة[١] .

* * * * *

* * *

*

---

[١] ينظر : المصدر السابق .

الْفَصْلُ الثَّانِي

(إِجْرَاءُ الكَلامِ عَلَى سَنَنٍ وَاحِدٍ في الْجُمْلَةِ والنَّصِّ)

في فضاء النص يبدو إجراء الكلام على سنن واحدٍ سبيلَ وفاقٍ ، ووسيلةَ ترابط ، وعاملَ تلاحم ، وعنصر تآزر ، ومظهر انسجام ، وهو بهذا يختلف عن الإجراء الذي تناولناه في الفصل السابق ، وأُطْلِقَ عليه (قياس الطرد) .

وتتعدد صور هذا الإجراء التي تُجسده ، وتتنوع أشكاله التي تُحدده ، وما المباحث الآتية إلا بعضُ صوره الكثيرة التي يقف عليها الدارس للنصوص ، وبعضُ أشكاله المختلفة التي يراها القارئ في المقروء والمدروس ؛ ولذا نعدُّه وسيلةً مهمةً من وسائل السبك النصي التي يحرص على تحديدها المحدثون في نظرية (نحو النَّصِّ)، بدت في تراثنا العربي في نصوصه وتراكيبه.

المبحث الأول

إخلاصُ الكلام لمذهبٍ واحدٍ أو حكمٍ

أولاً - إخلاصُ الكلام لمذهبٍ واحدٍ :

يأتي الحكم النحويُّ في بعض الكلام العربي محتملاً الجريان على لسان طائفتين عربيتين ، فإذا أُخْلِص لإحدى الطائفتين في النَّصِّ كان ذلك أفضل من بقائه محتملاً ، والباعث على ذلك إجراء الكلام على سننٍ واحد ، ودونك نموذجين كاشفين :

١. قال أبو النَّجْم :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

فقد ذكر الراجز الأب بالألف ثلاث مرات في البيت الأول ؛ فأما في المرتين الأولى والثانية فلا تتعيَّن في واحدةٍ منهما لغة القصر ، وهي لزوم الألف في جميع أحوال الإعراب : الرفع ، والنصب ، والجر ، وعلامات الإعراب حركات مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر لأنَّ الألفَ لا تقبل الحركة .

بل يجوز أن يكون الراجز قد جاء بالكلمتين على هذه اللغة ، ويجوز أن يكون قد جاء بهما على اللغة المشهورة ؛ لأنَّ الكلمتين في موضع النصب ؛ لكون الأولى اسم (إنَّ) ، والثانية معطوفة على اسم

(إنَّ) ، وفي حال النصب تستوي لغة الإتمام ولغة القصر .

أما الكلمة الثالثة فتتعين فيها لغة القصر ؛ لكونها في موضع الجر بالإضافة ، وقد أتت بالألف .

والأولى أنْ تُحْمَل الكلمتان: الأولى والثانية على لغة القصر بقرينة الكلمة الثالثة ؛ ليكون الكلام جاريًا على مهيعٍ واحدٍ[١] . قال الصبان : " الشاهد في الثالث صراحةً ، وفي الأوَّلَيْنِ بقرينة الثالث ؛ إذ يبعد كلَّ البعد التلفيقُ بين لغتين . فمن قال : الشاهد في الثالث فقط أراد الشاهد صراحة "[٢] .

٢. ضَمُّ نون المثنى لغة محكية عن بعض العرب ، حكاها الشيباني وابن جني[٣] ؛ فقد قال الشيباني : ضَمُّ نون التثنية لغة ، وحكى : هما خليلانُ[٤] ، وذكر ابن جني أَنَّ من العرب من يضم نون المثنى فى نحو : (الزيدان ، والعمران) ، ثم حكم على ذلك بأنَّهُ من الشذوذ بحيث لا

---

[١] ينظر : الانتصاف من الإنصاف ١٨/١، وعدة السالك ٤٤/١، ٤٥.

[٢] حاشية الصبان ٧١/١.

[٣] ينظر : سر صناعة الإعراب ٤٨٩/٢، والتذييل والتكميل ٢٤٠/١، ٢٤١، وتعليق الفرائد ١٩٧/١.

[٤] ينظر : شرح التسهيل ٦٢/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٣٩/١، وتعليق الفرائد ١٩٧/١.

يقاس عليه[١] .

واختلف العلماء فى إطلاق الضَّمِّ فى أحوال المثنى كلها وفى تقييده ؛ فأطلقه ابن مالك مع الألف والياء ، معتمدًا فى ذلك على ما حكاه الشيباني عن بعض العرب من ضمٍّ للنون من غير تقييد بحالة دون أخرى ، وإن كان المثال المسموع يَخُصُّ حالة الرفع فقط[٢] .

وقَيَّدَهُ بعض المتأخرين بكون النون بعد الألف خاصة ، وأما مع الياء فلا يجوز ، معتمدين فى ذلك على قول الشيباني حكاية عن بعض العرب : هما خليلانُ ، وقول السيدة فاطمة -رضى الله عنها-: يا حَسَنَانُ ، يا حُسَيْنَانُ ، تريد : الحسن والحسين ، فغَلَّبَتْ لفظ أحدهما على الآخر كالعمرينِ[٣]، فلم يُسمع ذلك إلا فى حالة الرفع فقط .

وأرى أنَّ ضَمَّ النون لغة جارية فى أحوال المثنى كلها ؛ للأمور الآتية :

أولاً – كيف ينطق العربىُّ بضم النون مع الألف ولا ينطق به مع الياء ، ويقال : إنَّ ذلك لغة ؟ مع أنَّ الذين حكوا إنَّما حكوا ما سمعوه

---

[١] ينظر : سر صناعة الإعراب ٤٨٩/٢، والتذييل والتكميل ٢٤٠/١.

[٢] ينظر : شرح التسهيل ٦٢/١.

[٣] ينظر : التذييل والتكميل ٢٤١/١، وتعليق الفرائد ١٩٧/١، وهمع الهوامع ١٨٦/١، وشرح الأشمونى ٩١/١.

فقط .

ثانيًا – حركة النون فى أقوى الوجهين إنَّما جيء بها للتخلص من التقاء الساكنين ، فلا ضير إنْ حَرَّكَها جمهور العرب بالكسر ، وحَرَّكَها بعضهم بالفتح ، وحَرَّكَهَا آخرون بالضم .

ثالثًا – من الأخلاق اللغوية لكل طائفة من طوائف العرب أن تَجْري فى مذهبها الكلاميّ على نهجٍ واحدٍ ، لا أن تُعَدِّد طرق الكلام فى الناحية اللغوية الواحدة .

ثانياً - إخلاصُ الكلام لحكمٍ واحدٍ :

يأتي الحكم النحويُّ في بعض الكلام العربي بجواز أمرين ، أو على وجهين من الإعراب ، فإذا سُلِكَ به طريق أحدهما كان الكلام جاريًا على وتيرة واحدةٍ ، ويتضح ذلك من المسائل الآتية :

١- (جواز تَقْدِيم الْمَفْعُول به) ؛ إذ قَرَّرَ أئمة العربية أنَّهُ يجوز تقديم المفعول به على الفعل ، إذا لم يكن هناك موجب للتقديم أو التأخير ، نحو قولك : الواجبَ كَتَبَ الطالبُ . ويكون ذلك لأغراضٍ ، منها :

أولاً – الاعتناء بالمفعول به ؛ لكون الكلام إنما جيء به لبيان المفعول ، ومثال ذلك : أن تقول لمن يعلم أنَّ محمدًا قد كَتَب ، وجَهِلَ ما كَتَب : الْمَقالَ كَتَبَ محمدٌ ، وتقول لمن يعلم أنَّ خالدًا قد رَكِبَ ،

وجَهِل ما رَكِب : القطارَ رَكِبَ خالدٌ ، وتقول لمن يعلم أنَّكَ أكَلْتَ ، وجَهِل مأكولك : السَّمَكَ أَكَلْتُ . قال سيبويه : " كأنَّهم إنَّما يُقَدِّمُون الذى بيانُهُ أهَمُّ لَهُم ، وهم ببيانِهِ أعْنَى ، وإن كانَا جميعًا يُهِمَّانِهم ويَعْنِيَانِهم "[١] .

ثانيًا – كون المفعول به أشرفَ من الفاعل ، نحو قولك : أكْرَمَ الأَميرَ خالدٌ ، وزار العالمَ سعيدٌ ، فتقدم الأميرَ والعالمَ ؛ لكونهما أشرفَ من خالدٍ وسعيدٍ ، وأعلى منزلةً منهما[٢] .

وقد جاء تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ به مرتين فِي قَوْلِهِ ﷻ : ﭽ الشُّعَرَاءِ النَّمْلِ القَصَصِ العَنكَبُوتِ الرُّومِ لُقْمَانَ السَّجْدَةِ الأَحْزَابِ سَبَإٍ فَاطِرٍ يسٓ الصَّافَّاتِ صٓ الزُّمَرِ غَافِرٍ فُصِّلَتْ الشُّورَى الزُّخْرُفِ الدُّخَانِ الجَاثِيَةِ الأَحْقَافِ مُحَمَّدٍ الفَتْحِ الحُجُرَاتِ قٓ الذَّارِيَاتِ الطُّورِ النَّجْمِ القَمَرِ الرَّحْمَٰنِ ﭼ[٣] ، وقَوْلِهِ ﷻ : ﭽ التَّغَابُنِ الطَّلَاقِ التَّحْرِيمِ المُلْكِ القَلَمِ الحَاقَّةِ المَعَارِجِ نُوحٍ الجِنِّ المُزَّمِّلِ المُدَّثِّرِ القِيَامَةِ الإِنسَانِ المُرْسَلَاتِ النَّبَإِ النَّازِعَاتِ عَبَسَ التَّكْوِيرِ الانفِطَارِ المُطَفِّفِينَ ﭼ[٤] محتملاً لهذين الغرضين ، فـ(فَرِيقًا) الأولى والثانية مفعول به مقدم جوازًا على عامله ، وهو (كَذَّبْتُمْ ، وتَقْتُلُونَ) في الآية الأولى ،

---

[١] الكتاب ١/ ٣٤ .

[٢] ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٧٦.

[٣] سورة البقرة – الآية : ٨٧ .

[٤] سورة المائدة – الآية : ٧٠ .

و(كَذَّبُوا ، ويَقْتُلُونَ) في الآية الثانية ؛ لِمُجَرَّدِ الاعتناء بِهِ ؛ لأَنَّ الْكَلامَ مَسُوقٌ مَسَاقَ التَّفْصِيلِ لأَحْوَالِ رُسُلِ بَنِي إِسْرَائِيل باعْتِبَار مَا لاقوه مِنْ قَومِهِمْ ؛ وَلأَنَّ فِي تَقْدِيمِ مَفْعُولِ (تَقْتُلُونَ ، ويَقْتُلُونَ) رِعَايَةً لفَاصِلَةِ الآيِ ، فَجاء تَقْدِيم مَفْعُول الفعل الأول (كَذَّبْتُمْ وكَذَّبُوا) ؛ ليَكُونَ الْمَفْعُولانِ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ في الكلام المعطوف[1] .

٢- (عطف التصلية على البسملة) ؛ إذ يرى بعض النحويين عطف التصلية بصيغة الفعل على البسملة بالواو ، فيقول : بسم الله الرحمن الرحيم وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا .

وبعضهم لا يرى ذلك ، فيقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، صلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا ؛ لأنَّهُ لا تداخل بين الجملتين عنده ، بل هما جملتان متباينتان لفظًا ومعنًى .

والكلام مع إثبات الواو محتمل لوجهين :

أحدهما : أن تكون الجملة الثانية معطوفة على ما بعد الباء فقط، فكأنَّ القائل قال: ابتدائي كائنٌ بسم الله وبصلَّى الله على سيدنا محمد ، وذلك على معنى الحكاية ، فكأنَّهُ قال : ابتدائي كائنٌ بسم الله وبقولي : صلَّى الله على سيدنا محمدٍ .

---

[1] ينظر : التحرير والتنوير ٥٩٨/١، ٣٧٥/٦.

الثاني : أن تكون الجملة الثانية معطوفة على الجملة الأولى بأسرها ، والكلام حينئذ يحتمل أمرين :

الأمر الأول : أن يكون من قبيل عطف جملة فعلية على جملة اسمية ، والتقدير : ابتدائي كائنٌ بسم الله وصلَّى الله على سيدنا محمدٍ، فالجملتان مختلفتان ، ولا يمتنع عطف الجمل المختلفة المعاني بعضها على بعض ، بل يجوز على ضعفٍ .

والآخر : أن يكون من قبيل عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، والتقدير : أبتدئ بسم الله وصلَّى الله على سيدنا محمدٍ ، فالجملتان متفقتان[١].

والأمر الثاني هو الأحسن والأولى ؛ لاستحسان وجود المشاكلة بين الجمل المتعاطفة ، وجريان الكلام على وتيرة واحدة ، وفي ذلك قال ابن الفخار : " والأحسن حينئذ أن تكون الجملة الأولى في تقدير الفعلية ، بسبب استحسان المشاكلة في الجمل"[٢] .

٣- (تنوع الحكم النحوي إلى نصب ورفع) ؛ فقد روى حَفْصٌ عن عاصم القراءة بِنصب الأَسْمَاء الثَّلاثَة الأول في قوله - تعالى - :

---

[١] ينظر : شرح الجمل لابن الفخار ٨/١.

[٢] السابق ٨/١.

چالْمَلِكِ الْقَدُّوسِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ نُوحٍ چ[١]، وَهو قراءة حَمْزَةَ وَالْكِسَائِيِّ وَخلف وَيَعْقُوب ، وَالْبَاقُونَ يقرؤون برفعها[٢] .

فحجة مَنْ رفَع أنَّهُ استأنف ، فأضمر اسمًا ابتدأ به ، وجعل اسم الله – تعالى – خبرًا له ؛ لأنَّ الكلامَ الذي قبله قد تَمَّ ، والتقدير : هو اللهُ ربُّكُم وربُّ آبائكم الأولين ، وحجة مَنْ نصَب أنَّهُ جعله بدلاً من (أَحْسَنَ الْخالِقِينَ) في قوله ﷻ : چالصَّفِّ الْجُمُعَةِ الْمُنَافِقُونَ التَّغَابُنِ الطَّلَاقِ التَّحْرِيمِ الْمُلْكِ الْقَلَمِ الْحَاقَّةِ الْمَعَارِجِ نُوحٍ چ[٣] ، ويحتمل أن يكون أضمر فعلاً كالذي أظهر فنصب به ، أو أضمر (أعني) فإنَّ العربَ تنصب بإضماره مدحًا وتعظيمًا[٤] .

ونلحظ في قراءة النصب تناسب التراكيب ، وترابط المعاني بمجيئها في صورة جملتين فعليتين إذا أعربنا (اللهَ) بدلاً من المنصوب قبله ، وثلاث جمل فعلية إذا كان لفظ الجلالة منصوبًا بفعل مضمر ؛ ولذا قرَّر أبو عليٍّ أنَّ حجَّة من قرأ بالنَّصب أن يكون الكلامُ فيه من وجهٍ واحدٍ[٥]

---

[١] سورة الصافات – الآية : ١٢٥.

[٢] ينظر : النشر ٢/٣٦٠، وتقريبه ص١٨٥.

[٣] سورة الصافات – الآيتان : ١٢٥، ١٢٦.

[٤] ينظر : الحجة في علل القراءات السبع لابن خالويه ص ٣٠٤.

[٥] ينظر : الحجة للقراء السبعة ٦/٦٣.

، وهو النَّصب " على الردِّ على قوله ﭽالْمُنَافِقُونَ التَّغَابُنُ الطَّلَاقُ ﭼ على أنَّ ذلك كله كلامٌ واحدٌ "[١] .

في حين نلحظ في قراءة الرفع ثلاث جملٍ مختلفة : فعليتين فاسمية ، وهما " قراءتان متقاربتا المعنى ، مع استفاضة القراءة بهما في القُرَّاء ، فبأي ذلك قرأ القارئ فمصيب "[٢] ، ما دام قد أخذها عن شيخٍ بالسند الصحيح .

*****

[١] جامع البيان للطبري ٢١/٩٩.

[٢] السابق ٢١/٩٩.

المبحث الثاني

اتِّحَادُ الْمَقَامِ

تمثل الضمائر في العربية ثلاثة مقامات : مقام التكلم ، ومقام الخطاب ، ومقام الغيبة ؛ فإذا اقتضى الأمرُ اختلافَ المقامِ في الكلام لغرضٍ ما فهذا مهيع عربيٌّ ، وإذا اتحد المقام فقد جرى الكلام على وتيرة واحدة ، وزاد التلاحم بين أجزائه ، ودونك البيان :

أولاً – مقام الخطاب :

(أ) ضمير الخطاب المتصل المرفوع هو التاء ، تقول في خطاب الواحد المذكر : ضربْتَ ، وفي خطاب المؤنثة : ضربْتِ ، فتفتح التاء مع المذكر ، وتكسرها مع المؤنث ؛ للفرق بينهما .

وخصوا المؤنث بالكسر ؛ لأنَّ الكسرة من الياء ، والياء مما تؤنث بها في نحو : تفعلين ، وفي ذي[١] . قال الرضي : " وفتحوا للمخاطب فرقًا بين المتكلم وبينه ، وتخفيفًا .

وكسروا للمخاطبة فرقًا . ولم يعكسوا الأمر بكسرها للمخاطب، وفتحها للمخاطبة؛ لأنَّ خطاب المذكر أكثر ، فالتخفيف به أولى ، و– أيضًا – هو مقدمٌ على المؤنث ، فخصَّ ؛ للفرق بالتخفيف ، فلم يبق

---

[١] ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٣ .

للمؤنث إلا الكسر "[١] .

وضمير الخطاب المتصل المنصوب هو الكاف ، تفتح مع المذكر ، نحو : أكرمكَ الله ، وتكسر مع المؤنث ، نحو : أكرمكِ الله .

وقد اجتمع الضميران : الكافُ والتاءُ في خطاب المؤنثة في هذه القراءة ژ جَآءَتۡكِ فَكَذَّبۡتِ وَٱسۡتَكۡبَرۡتِ وَكُنتِ ژ [٢] بكسر الكاف والتاء التي تنسب للنبي – صلى الله عليه وسلم – ولأبي بكر الصديق وابنته عائشة – رضي الله عنهما –[٣] .

وهي قراءة شاذةٌ قرأ بها يحيى بن يعمر ، وعاصم الجحدري ، وأبو حيوة ، والزعفراني ، وابن مقسم ، ومسعود بن صالح ، والإمام الشافعي عن ابن كثير ، ومحمد بن عيسى في اختياره[٤] .

والكسر في الضميرين (الكاف والتاء) جاء مخاطبةً للنفس المذكورة في الآيات السابقة على هذه الآية وهي مؤنثة[٥] . قال ﷻ : چ □ ى

---

[١] شرح الرضى على الكافية ٤١٢/٢ .

[٢] سورة الزمر – الآية ٥٩ .

[٣] ينظر : مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ١٣٢ ، والبحر المحيط٢١٥/٩.

[٤] ينظر : البحر المحيط ٢١٥/٩ ، وروح المعاني للألوسي ١٩/٢٤ .

[٥] ينظر : المقتضب ١٨٥/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٦٠/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٨٢٦/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ٤١١/٢ ، والبحر المحيط ٢١٥/٩ ، وروح المعاني ١٩/٢٤ .

ى ي ي □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﹷ ب پ
پ پ پ پ پ پ پ پ ڀ ڀ ٺ ٺ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹچ[١] .

وقد استحسن الفراء تأنيث الخطاب في هذه القراءة ؛ لجريان الكلام على وتيرة واحدة ، حين قال : " وحدثني شيخ عن وِفاء بن إياس بسنده أنَّهُ قرأ ژ ڈ ڈ جَآءَتۡكِ ف فَكَذَّبۡتِ ف وَٱسۡتَكۡبَرۡتِ وَكُنتِ ژ فخفض الكاف والتاء كأنَّهُ يُخَاطِب النفس ، وهو وجه حسن؛ لأنَّهُ ذكر النفس فخاطبها أولاً ، فأجرى الكلام الثاني على النفس في خطابها "[٢].

قال الإمام القرطبي : " وقد أنكر هذه القراءة بعضهم ، وقال : يجب إذا كسر التاء أن تقول : وكنت من الكوافر ، أو من الكافرات .

قال النحاس : وهذا لا يلزم ؛ ألا ترى أنَّ قبله ژ □ ى ى ژ ، ثم قال : ژ □ □ □ □ ژ ، ولم يقل : من السواخر ولا من الساخرات .

والتقدير في العربية على كسر التاء : واستكبرتِ وكنتِ من الجمع الساخرين ، أو من الناس الساخرين ، أو من القوم الساخرين "[٣] .

(ب) تدل التاء على معنى الخطاب في أول المضارع المسند إلى الأنواع الآتية من الفاعلين :

---

[١] سورة الزمر – الآيات : ٥٦ – ٥٨.

[٢] معاني القرآن ٤٢٣/٢ .

[٣] الجامع لأحكام القرآن ٢٧٣/١٥ .

١-المفرد المذكر ، نحو : أَنْتَ تَقُومُ بعَمَلِكَ عَلَى خَيْرِ وَجْهٍ .

٢-المفردة المؤنثة ، نحو : أَنْتِ تَقْصِدِينَ بعَمَلِكِ وَجْهَ اللهِ .

٣-المذكران والمؤنثتان ، نحو : أَنْتُمَا تَشْكُرَانِ وَالِدَيْكُمَا .

٤-الجماعة المذكرة ، نحو : أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكُمْ .

٥-الجماعة المؤنّثة ، نحو : أَنْتُنَّ تَشْكُرْنَ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكُنَّ .

وقد قَرَأَ نافع وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب وحفص عن عاصم قوله ﷻ : ﴿النِّسَاءِ الْمَائِدَةِ الْأَنْعَامِ الْأَعْرَافِ الْأَنْفَالِ التَّوْبَةِ يُونُسَ هُودٍ يُوسُفَ الرَّعْدِ إِبْرَاهِيمَ الْحِجْرِ﴾ [١] بالتاء في مستهل الفعل المضارع (تَعْمَلُونَ)[٢] .

والكلام على ذي القراءة جارٍ على نَسَقٍ واحدٍ من الخطاب ؛ إذ الفعل المضارع المبدوء بالتاء إذا كان من الأمثلة الخمسة فالخطاب موجَّهٌ إلى الجماعة ، وقد مَضَى خطاب تلكم الجماعة مرتين ، المرة الأولى في قوله : ﴿الْأَعْرَافِ الْأَنْفَالِ﴾ ، والمرة الثانية في قوله : ﴿التَّوْبَةِ﴾ ، وجاءت المرة الثالثة في ذاكم الفعل محل القراءة ؛ ليكون

---

[١] سورة النمل – الآية :٩٣.

[٢] ينظر : النشر ٢/٢٦٣، وتقريبه ص١٧٧.

الكلام على مَهْيَعٍ واحدٍ[١] .

ثانياً – مقام الغيبة :

تؤدي الياء معنى الغَيْبَة في أول المضارع المسند إلى الأنواع الآتية من الفاعلين:

١- المفرد المذكّر ، نحو : محمد يجتهد في طلب العلم .

٢- الاثنان المذكران ، نحو : الطالبان يذهبان إلى الجامعة .

٣- الجماعة المذكرة ، نحو : الطلاب يذاكرون دروسَهم .

٤- الجماعة المؤنثة ، نحو : الطالبات يذهبْنَ إلى الجامعة .

فإذا كان المسند إليه في الجملة غائبًا ، وعطفت عليها جملة أخرى ، وجاء المسند إليه فيها غائبًا ، فقد جَرَى الكلام على مهيع واحد ، وأضحى مقامُ الغيبة منشأ التناسب بين التركيب ، ودونك نماذج كاشفة من النظم القرآني :

١- قرأ جمهور القراء (يَعْمَلُونَ) بالياء في قوله ﷻ : ﴿النحل الإسراء الكهف مريم طه الأنبياء الحج المؤمنون النور الفرقان الشعراء النمل القصص العنكبوت الروم لقمان السجدة الأحزاب سبأ فاطر يس

[١] ينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٢٦/١٦، ٢٢٧.

الصَّافَّاتِ ص الزُّمَر غَافِر فُصِّلَتْ الشُّورَى الزُّخْرُف الدُّخَان الجَاثِيَة الأَحْقَاف مُحَمَّد الفَتْح الحُجُرَات ق الذَّارِيَات الطُّور النَّجْم القَمَر ج (١) .

والظاهر على ذلك أنَّ الضمير المتصل بالفعل – وهو واو الجماعة – عَائِدٌ عَلَى جماعة الغائبين ، وهم أَهْل الْكِتَابِ ؛ لِمَجِيءِ ذَلِكَ فِي نَسَقٍ وَاحِدٍ مِنَ الْغَيْبَةِ ؛ فقد سبقه (يَعْلَمُونَ)، وهو مبدوء بالياء الدالة على الغائب ، فواو الجماعة فيه لجماعة الغائبين.

وهُوَ إِعْلامٌ بِأَنَّ اللَّهَ – تَعَالَى – لا يُهْمِلُ أَعْمَالَ الْعِبَادِ ، وَلا يَغْفَلُ عَنْهَا ، وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ الْوَعِيدَ(٢) .

٢– قرأ أبو عمرو وعاصم ويعقوب (وَيَذَرُهُمْ) بالياء والرفع في قول الله ﷻ : چ ې ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ چ(٣)،

وقرأ حمزة والكسائي وخلف (وَيَذَرْهُمْ) بالياء والجزم(٤) .

---

(١) سورة البقرة – الآية : ١٤٤.

(٢) ينظر : البحر المحيط١/ ٦٠٤.

(٣) سورة الأعراف – من الآية ١٨٦.

(٤) وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر (وَنَذَرُهُمْ) بالنون في أول المضارع دالةٌ على المتكلم المعظم نفسه ، وهو الخالق البارئ – جلَّتْ قدرتُهُ – ، ورفع الفعل على استئناف جملة جديدة مستقلة عما قبلها ، وفي هذه القراءة

هاتان القراءتان (وَيَذَرُهُمْ) ، و(وَيَذَرْهُمْ) بالياء في أول الفعل المضارع تناسبان مقامَ الغيبةِ في الكلام الذي قبله چ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ چ ، وقد حَسَّنَ ذلك حصولُ المشاكلة ، وجريانُ الكلام على وتيرةٍ واحدةٍ .

والرفع على الاستئناف وقطع الكلام عمَّا قبله ، وهذا من قبيل عطف جملة مستقلة ، وهي چ ڦ ڦ ڄ ڄ چ على جملة مستقلة ، وهي چ ڦ ڦ ڄ ڄ چ.

والجزم من قبيل العطف على الموضع ، فقد عُطِفَ الفعل على موضع الفاء وما بعدها من قوله – تعالى –: چ ڄ ڄ چ ؛ لأنَّ موضعَها وما بعدها جزمٌ ؛ لأنَّهُ جوابُ الشرط ، ولو كان في مكانها فعلٌ مضارعٌ لانجزم ، والمعنى : من يُضْلِلِ اللهُ لم يَهْدِه هادٍ ويَذَرْهُمُ اللهُ في طُغيانهم[1] .

٣- قرأ جمهور القراء قوله – تعالى –: چ ڦ ڦ ڄ ڄ

التفاتٌ من مقام الغيبة إلى مقام التكلم ، وهو من قبيل عطف جملة مستقلة على جملة مستقلة . ينظر : تقريب النشر ص١١٦ ، ١١٧ ، والإتحاف ٢/٧٠، ٧١.

[1] ينظر : حجة القراءات ص٣٠٣، والكشف١/ ٤٨٥، والبيان١/ ٣٨٠ ، وفتح الوصيد٣/ ٩٤٤.

چ[١] بالياء وضمِّ الكاف ، وقرأ ابن عامر وحده (وَلاَ تُشْرِكْ) بالتاء وسكون الكاف[٢] .

قراءة الجمهور جملةٌ خبريةٌ قد عُطِفَت على الجملة الخبرية التي قبلها ، وهي قوله – تعالى –: چ □ □ □ □ □ □ □ چ ، والواو هي العاطفة ، و(لا) نافية ، والفعل المضارع بعدها مرفوع ، وفاعل الفعل ضمير مستترٌ فيه جوازًا ، تقديره : (هو) يعود إلى اسم الله تعالى المذكور في أول الآية ، والمعنى : ولا يشرك اللهُ – عزَّ وجلَّ – أحدًا في حكمه ، بل الحكمُ لله وحده ، لا رادَّ لقضائه ، ولا مُعَقِّبَ لحكمه .

وفي هذه القراءة نلحظ الكلامَ جاريًا على وتيرة واحدة ، ومناسبًا لما قبله ، فهذه الجملةُ القرآنيةُ خبريةٌ ، وكذلك الجملةُ التي قبلها ، والمقامُ مقامُ غيبةٍ .

وأما قراءة ابن عامر فجملةٌ إنشائيةٌ مستأنفةٌ بدأت بأداة النهي الجازمة للمضارع، وفاعل الفعل ضمير مستترٌ وجوبًا ، تقديره (أنت) ، والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، ولكلِّ مخاطبٍ ، والمعنى: ولا تُشْرِكْ أيُّها الإنسانُ المخاطبُ أحدًا في حكمِ اللهِ – جلَّ وعلا –[٣] .

---

(١) سورة الكهف – من الآية ٢٦.

(٢) ينظر : تقريب النشر ص١٣٦ ، والإتحاف ٢١٣/٢.

(٣) ينظر : الكشف ٥٩/٢ ، وشرح الهداية ٣٩٤/٢ ، والكتاب الموضح

٤- روى شعبة القراءة عن شيخه عاصم في قول الله ﷻ : چ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ قَالَ چ[١] بالياء في بداية الأفعال الثلاثة ، فقرأ چوَلَيَبْلُوَنَّكُمْ بِسْمِ يَعْلَمِ ٱلرَّحِيمِ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ وَيَبْلُوَا۟ قَالَ چ[٢]؛ لأنَّ قبل هذه الآية قوله ﷻ: چٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صدق الله چ[٣]، والفعل فيه مبدوء بالياء - كما ترى - فجاءت رواية شعبة في الأفعال التالية له كذلك ؛ ليجري الكلام على وتيرةٍ واحدةٍ من الغيبة ، والضمائر في تلك الأفعال عائدة إلى اسم الجلالة في قوله ﷻ: چٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صدق الله چ[٤] .

٥- قرأ القراء ما عدا نافعًا وأبا جعفر وابن عامرٍ الأفعال المضارعة (يُدْخِلْهُ ، يُعَذِّبْهُ ، يُكَفِّرْ عَنْهُ) الواقعة جوابًا للشرط أو معطوفًا عليه بالياء الدالة على الغيبة ، وقرأها الثلاثة بالنون الدالة على التكلم[٥] ، وذلك في الآيات الآتية :

٧٧٩/٢.

[١] سورة محمد – الآية : ٣١.

[٢] ينظر : التيسير ص٢٠١، والنشر ٣٧٥/٢، وتقريبه ص١٩٢.

[٣] سورة محمد – من الآية : ٣٠.

[٤] ينظر : الدر المصون ٧٠٦/٩، والتحرير والتنوير ٢٦/ ١٢٥.

[٥] ينظر : النشر ٢٤٨/٢، وتقريبه ص ١٣٨.

قوله سبحانه وتعالى : چ فُصِّلَتْ الشُّورَى الزُّخْرُف الدُّخَان الجَاثِيَة الأَحْقَاف مُحَمَّد الفَتْح الحُجُرَات ق الذَّارِيَات الطُّور النَّجْم القَمَر الرَّحْمَن الوَاقِعَة الحَدِيد المُجَادَلَة الحَشْر المُمْتَحَنَة الصَّف الجُمُعَة المُنَافِقُون التَّغَابُن الطَّلَاق التَّحْرِيم المُلْك القَلَم الحَاقَّة المَعَارِج نُوح الجِنّ المُزَّمِّل المُدَّثِّر چ[1] .

وقوله عز وجل : ٱللَّهُ ٱلْعَظِيمِ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ سُورَةٌ چ[2] .

وقوله سبحانه وتعالى : چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □
□ ى ى ي ي □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □
□ □چ[3] .

وقوله عز وجل : چ الحُجُرَات ق الذَّارِيَات الطُّور النَّجْم القَمَر الرَّحْمَن الوَاقِعَة الحَدِيد المُجَادَلَة الحَشْر المُمْتَحَنَة الصَّف الجُمُعَة المُنَافِقُون التَّغَابُن الطَّلَاق التَّحْرِيم المُلْك القَلَم الحَاقَّة المَعَارِج نُوح الجِنّ المُزَّمِّل المُدَّثِّر القِيَامَة الإِنْسَان المُرْسَلَات النَّبَأ النَّازِعَات چ[4] .

---

(١) سورة النساء – الآيتان : ١٣، ١٤.

(٢) سورة الفتح – الآية : ١٧.

(٣) سورة التغابن – الآية : ٩.

(٤) سورة الطلاق – من الآية : ١١.

وقد جرت الأفعالُ في قراءة الجمهور على نمطٍ واحدٍ من الغيبة ؛ فجاء الجواب موافقًا للشرط كما ترى ، وكذا ما عُطِف على الجواب ، وتلت ذلك موافقة أخرى في نوع الفاعل، فهو ضميرٌ مستترٌ للغائب ، ومرجعه مع كلّ فعلٍ واضحٌ غنيٌّ عن البيان.

*****

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

(إِجْرَاءُ الضَّمَائِرِ عَلَى أُسْلُوبٍ وَاحِدٍ)

جاءت الضمائر في أفصح الكلام مجراة على وتيرة واحدة ، من حيث وحدة الإسناد ، ووحدة المرجع ، وهاك البيان :

أولاً-(وحدة الإسناد) :

١ – قال الله ﷻ : چ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈڈ ژ ژ ڑ ڑ
ک ک ککگ گ گ گ گ ڳ ڳ چ [1] .

للعلماء قولان في نوع الفعل (تَوَلَّوْا) في هذه الآية الكريمة :

أقواهما : أنَّ الفعل (تَوَلَّوْا) مضارعٌ ، وأصله : تَتَوَلَّوْا ، فَحُذِفَتْ إِحْدَى التَّاءَيْنِ اخْتِصَارًا ، وَهُوَ من خِطَاب هُودٍ – عَلَيْهِ السَّلامُ – قَوْمَهُ ، ومن تمام الجمل المقولة قبل ، فواو الجماعة مرادٌ بها جماعة المخاطبين ، والضمائر السابقة واللاحقة لقومه، وَهُوَ ظَاهِرُ إِجْرَاءِ الضَّمَائِرِ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ .

وجملة چ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈچ في موضع (فَقَدْ ثَبُتَت الْحُجَّةُ عَلَيْكُم)

.

---

(1) سورة هود – الآية : ٧٥.

والثاني : أنَّ الفعل (تَوَلَّوْا) ماضٍ ، وهناك قول مضمر يليه ، والتقدير : فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ لَهُم : قَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ ، وواو الجماعة مرادٌ بها جماعة الغائبين ، وهم أهل مكة ، فتكون الآية اعتراضًا في أجزاء القصة ؛ لقصد العبرة والعظة ، وقد خاطب الله – تعالى – نبيه محمدًا j وأمره بأن يقول لهم : قَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ[١] .

ويُؤَيِّد القول الأول رواية البَزِّي عن ابن كثير{ فَإِن تَّوَلَّوْا } بتشديد التاء[٢] **؛ فإنها بصيغة المضارع ليس غير .**

ثانياً-(عود الضمير) :

أ . يعود الضمير على اسم مذكور في كلام سابق عليه ، وقد يكون في ذلك الكلام اسمان ، فيحتمل الضمير العودة إلى كلِّ واحدٍ منهما ، وقد يكون هناك مرجحٌ لأحدهما على الآخر .

ولقد قيل : إنَّ الضمير في قول الله ﷻ :چ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ أَفَبِهَذَا الْحَدِيثِ أَنتُم مُّدْهِنُونَ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ فَلَوْلَا إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ وَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّينَ فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٨٠﴾ أَفَبِهَذَا الْحَدِيثِ أَنتُم مُّدْهِنُونَ ﴿٨١﴾ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴿٨٢﴾ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾ فَلَوْلَا إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٨٧﴾ فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴿٨٩﴾ وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴿٩٠﴾ فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴿٩١﴾ وَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّينَ ﴿٩٢﴾ فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ ﴿٩٣﴾ وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ ﴿٩٤﴾ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴿٩٥﴾ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴿٩٦﴾ الواقعة ، والتقدير : فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴿٧٤﴾ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٥﴾ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٦﴾ لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٧﴾ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٧٨﴾ أَفَبِهَذَا الْحَدِيثِ أَنتُم مُّدْهِنُونَ ﴿٧٩﴾ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴿٨٠﴾ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ ﴿٨١﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٢﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٣﴾ فَلَوْلَا إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٤﴾ تَرْجِعُونَهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٨٥﴾ فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٦﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴿٨٧﴾ وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴿٨٨﴾ فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴿٨٩﴾ وَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّينَ ﴿٩٠﴾ فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ ﴿٩١﴾ وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ ﴿٩٢﴾ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴿٩٣﴾ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴿٩٤﴾ الواقعة ، والمعنى : هو شاهدٌ على نفسه بكُنُودِهِ .

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج٣/٥٨، والدر المصون٦/٣٤٤، والتحرير والتنوير١٢/١٠١.

(٢) ينظر : النشر٢/٢٣٢، وتقريبه ص١٥٤.

(٣) سورة العاديات – الآية : ٧ .

وقيل : هو لله ﷻ على معنى التهديد ، والمعنى : وإنَّ اللهَ على كُنُودِ الإنسانِ رَبَّهُ لشَاهِدٌ .

والقول الأول أرجح ؛ لأنَّ الضمير الذي بعده للإنسان باتفاقٍ ، فيجري الكلامُ السابقُ واللاحقُ على نسقٍ واحدٍ[١] . قال ﷻ : ﴿ الشُّعَرَاءِ النَّمْلِ القَصَصِ العَنكَبُوتِ الرُّومِ لُقْمَانَ السَّجْدَةِ الأَحْزَابِ سَبَإٍ فَاطِرٍ يسٓ الصَّافَّاتِ صٓ الزُّمَرِ ﴾[٢].

ب . وقد يحتمل الضمير الرجوع إلى غير اسم من الأسماء ؛ لاستدعاء المعنى ذلك ، لكنَّ أحد الأسماء مذكورٌ في كلامٍ سابقٍ ، وقد عاد إليه الضمير قبلُ ؛ فيكون المرجح لعودة الضمير إلى واحد منها دون غيره إجراء الضمائر في النص على سننٍ واحدٍ .

لقد قرأ الكسائي ويعقوب ژ عَمِلَ غَيْرَ اللَّهِ ژ في قوله ﷻ :

ژ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قال تعالى : ﴿ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صدق الله العظيم بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴾﴾ ژ[٣] بكسر ميم ژ عَمِلَ ژ

---

[١] ينظر : التسهيل لعلوم التنزيل لابن جُزيّ الكلبي ٢/ ٦٠٢.

[٢] سورة العاديات – الآية : ٦ – ٨.

[٣] سورة هود – الآية ٤٦.

وفتح لامها ، ونصب ژ غَيْرَ ژ ، وقرأها الباقون بفتح الميم وضم اللام مُنوّنة ، ورفع ژ بِنْـــعِ ژ[١] .

القراءة الأولى جملة فعليّة ، فعلها من باب (عَلِمَ) ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره : هو ، يعود إلى ابن نوح ﷺ ، وژ غَيْرَ ژ مفعول به ، والتقدير : إنّ ابنك عَمِلَ عملاً غير صالح ، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مُقامه[٢] .

والقراءة الأخرى رُفِعَ فيها ژ ﴿ژ على الخبرية لـ (إنّ) ، وژ بِنْـــعِ ژ صفة له ، وقد اختلف في الضمير في ژ ﴾ژ على هذه القراءة ، إلامَ يرجعُ ؟ على أقوال :

القول الأوّل : أنّ الضمير راجع إلى السؤال ، وژ ﴿ژ خبر (إنّ)، وهو السؤال في المعنى ، والمعنى : إنّ سؤالك إيّاي أنْ أُنجيَ كافرًا عمَلٌ منك غير صالح ؛ لأنّ نوحًا ﷺ قال – كما حكى القرآن –: ژ ٱلْأَنشِقَاقِ ٱلْبُرُوجِ ٱلطَّارِقِ ٱلْأَعْلَىٰ ٱلْغَاشِيَةِ ٱلْفَجْرِ ٱلْبَلَدِ ٱلشَّمْسِ ٱللَّيْلِ ٱلضُّحَىٰ ٱلشَّرْحِ ژ[٣]

---

[١] ينظر : التيسير ص١٠٢، وتقريب النشر ص١٢٤، وإتحاف فضلاء البشر ١٢٧/٢.

[٢] ينظر : الحُجّة لابن خالويه ص١٨٧، والبيان ١٦/٢.

[٣] سورة هود – من الآية ٤٥.

فردَّ اللهُ – تعالى – عليه قائلاً : ﴿ٱلرَّحِيمِ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ الذين وعدتك أن أنجيهم ، إنَّ سؤالك إيّاي ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾[١] ، وقرّر وقرّر الزجاجُ أنّ هذا هو الأجود في التفسير[٢] .

وقيل : معناه : إنّ سؤالك إيّاي ﴿ٱلعظيم بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾[٣] ويدلُّ على السؤال ما بعده ، وهو قوله ﷻ : ﴿ٱلرَّحِيمِ صدق الله العظيم بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ بِسْمِ﴾

القول الثاني : أنّ الضميرَ راجع إلى ابن نوح عليه السلام على تقدير مضاف إلى العمل ، والمعنى : إنّه ذو عمل غير صالح ، فحذف المضاف – وهو (ذو) – وأقيم المضاف إليه – وهو (عمل)– مُقامه[٤]، مُقامه[٤]، كما في قول الخنساء : [من البسيط]

تَرتَعُ ما رتَعَتْ حَتّى إذا ادَّكَرَت ∴ فَإنَّما هِيَ إقبالٌ وَإدبارُ[٥]

أي : ذات إقبال وإدبار ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه

---

[١] ينظر : حُجّة القراءات ص٣٤٢، والكشف١/٥٣٠، والبيان ٢/١٦.

[٢] ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣/٥٦.

[٣] ينظر : معاني القرآن للفراء٢/١٧، والكشف١/٥٣١، والكتاب الموضح لابن لابن أبي مريم ٢/٦٤٨.

[٤] ينظر : البيان ٢/١٦ .

[٥] البيت في ديوانها ص٧٢، والكتاب١/٣٣٧، وحُجّة القراءات ص٣٤٣.

مُقامه .

ويحتمل ألا يكون في الكلام حذف ، ويكون محمولاً على المجاز والاتّساع ؛ للمبالغة في ذمّه ، كأنَّهُ لكثرة ما يقع منه من عمل غير صالح جَعَلَهُ عملاً غير صالح، ويحتمل ذلك أيضًا قول الخنساء السابق[١] .

القول الثالث : أنّه ضمير الركوب ، وقد دلّ عليه أوّل الكلام ، وهو قوله ﷻ على لسان نوح عليه السلام : ژ القصص العنكبوت الروم لقمان السجدة الأحزاب ژ[٢]، والمعنى : إنّ ركوب الكافرين معك عمل منك غير صالح[٣] .

والمختار من هذه الأقوال القول الثاني ، وسبب ذلك أمران :

أحدهما : الاحتكام إلى المعنى ؛ فالمعنى على هذا القول يتّفق ومعنى القراءة الأولى ، وإن كان فيه مبالغةٌ وتجوُّزٌ بالإخبار عن اسم (العين) باسم المعنى (المصدر)؛ فالضمير في القراءة الأولى راجع إلى ابن نوح عليه السلام ، وكذلك الشأن في القراءة الأخرى .

والآخر : جريان ضمائر الغيبة في الآية على أسلوبٍ واحدٍ ، من

---

[١] ينظر : الكتاب الموضح ٦٤٨/٢.

[٢] سورة هود – من الآية ٤٢.

[٣] ينظر : الكشف ٥٣١/١ ، والتبيان ٤٠/٢.

حيث وحدة المرجع ؛ فالحوار في تلك الآية وسابقتها عن ابن نوح عليه السلام ؛ لأنّ نوحًا عليه السلام قال لربّه جل جلاله : ژ الانشقاق البروج الطارق الأعلى الغاشية الفجر البلد الشمس الليل الضحى الشرح ژ[1] ، فكان الردُّ ژ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قال تعالى : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صدق الله العظيم بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَى: ﴾ ﴿ ژ[2] .

* * * * *

[1] سورة هود – من الآية ٤٥.

[2] سورة هود – الآية ٤٦.

المبحث الرابع

(مجيء الأَفْعَالِ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ)

مجيء الأفعال على نَسَقٍ واحدٍ مرادٌ به أن يكون المعطوف والمعطوف عليه صادرين من فاعلٍ واحدٍ ، ومن نوعٍ واحدٍ ، من حيث التجرد والزيادة ، ومن حيث التعدي واللزوم ، ومن حيث الجمود والتصرف ، ومن حيث الصحة والاعتلال ، ومن حيث الإعراب ...

وقد جاء هذا الضرب في القراءات المتواترة غير قليل ، ودونك البيان :

١-التعدية والإسناد :

قرأ نافع وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب ، وروى حفص عن عاصمٍ – (يُظْهِرَ) بِضَمِّ اليَاءِ وَكَسْرِ الْهَاءِ ، و(الفَسَاد) بالنَّصْب[١] في قول الله ﷻ : چبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قال تعالى: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صدق الله العظيم بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ چ[٢] .

والكلام في هذه القراءة جارٍ على نسقٍ واحد من وجهين :

---

[١] ينظر : النشر ٢/٣٦٥، وتقريبه ص١٨٧.

[٢] سورة غافر – الآية : ٢٦.

أحدهما : تعدي الفعلين ، فالفعل الأول (يُبَدِّلَ) مضارع الثلاثي المزيد فيه حرف واحد عن طريق التضعيف ، وهو (بَدَّلَ) ، وهو فعل متعدٍّ ، ومفعوله (دِينَكُمْ) .

والفعل الثاني (يُظْهِرَ) بِضَمِّ اليَاءِ وَكَسْرِ الهَاءِ ، مضارع (أَظْهَرَ) الذي تعدَّى بزيادة الهمزة إلى مفعولٍ واحدٍ ، وهو (الْفَسَاد) ، وقد جاء في القراءة الأخرى لازمًا (يَظْهَرُ) بِفتح الْيَاءِ وَالْهَاءِ ، ورفع (الْفَسَاد) ؛ لأنَّهُ فاعل مضارع الثلاثي اللازم (ظَهَرَ).

فالْفِعْلانِ (يُبَدِّلَ ، ويُظْهِرَ) أتيا عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ ، من حيث التعدية والزيادة ، والتصرف ، والصحة .

والوجه الثاني : الإعراب والإسناد ، فكلا الْفِعْلَيْنِ (يُبَدِّلَ ، ويُظْهِرَ) منصوبٌ بـ(أنْ) المصدرية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأنْ والفعل الأول في تأويل مصدرٍ منصوب على المفعولية بالفعل (أخَافُ) وأنْ والفعل الثاني في تأويل مصدرٍ منصوب بالتبعية للفعل الأول ، والتقدير : إنِّي أَخَافُ تَبْدِيلَهُ دينَكُمْ أو إظْهَارَهُ الْفَسَادَ في الأرض .

ومن ناحية الإسناد فقد أُسْنِدَ الفعلان إِلَى فاعل واحدٍ ، وهو ضمير مُوسَى – عليه السلام – المستتر فيهما جوازًا ؛ لِيَكُونَ الْكَلامُ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ ، من حيث الإعراب والإسناد[١] .

---

[١] ينظر : معالم التنزيل للبغوي٧/١٤٥، ومفاتيح الغيب للفخر الرازي٢٧/٥٦.

٢-قطع همزة الفعل ووحدة الإسناد :

قرأ أبو عمرو الفعل چ﴿ چ بِهمزة قَطْعٍ وَإِسْكَانِ التَّاءِ وَالْعَيْنِ وَنُونٍ مفتوحةٍ تليها ألفٌ (أَتْبَعْنَاهُمْ) ، و(ذُرِّيَّاتِهِمْ) بصيغة الجمع بألف وتاء زائدتين[١] في قول الله ﷻ : چ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ سُورَةُ الْفَاتِحَةِ الْبَقَرَةِ آلِ عِمْرَانَ النِّسَاءِ الْمَائِدَةِ الْأَنْعَامِ الْأَعْرَافِ الْأَنْفَالِ التَّوْبَةِ يُونُسَ هُودٍ يُوسُفَ چ[٢].

وقد ترتب على هذه القراءة ما يأتي :

أولاً – إسناد الفعل إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه (نا) ، بعد أنْ كان مسندًا إلى الذرية ، ولحقته التاء الدالة على التأنيث في الآية الكريمة .

ثانيًا – تعدّي الفعل إلى مفعولين بعد أن كان متعديًا إلى مفعول واحدٍ في الآية الكريمة ، والمفعول الأول هو (ذُرِّيَّاتِهِمْ) ، وعلامة نصبه الكسرة نيابةً عن الفتحة ، والمفعول الثاني هو ضمير جماعة الغائبين المتصل بالفعل .

ثالثًا – مجيء ضمائر الرفع المتصلة المسندة إلى الأفعال (أَتْبَعْنَاهُمْ وأَلْحَقْنَا ، وأَلَتْنَاهُمْ) من نوعٍ واحدٍ ، وهو المتكلم المعظم نفسه

---

[١] ينظر : النشر ٢/٣٧٧، وتقريبه ص١٩٤.

[٢] سورة الطور – الآية :٢١.

(نا) ؛ لِيَكُونَ الْكَلامُ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ[١] .

٣-المضارع المقترن بالفاء أو الواو بعد جواب الشرط :

لقد قرَّر علماء العربية الأجلاء أنَّه إذا وقع بعد جواب الشرط فعلٌ مضارعٌ مقترنٌ بالفاء أو الواو فللمتكلم العربيِّ فيه ثلاثةُ أوجهٍ من الإعراب ؛ أَخذًا بالمسموع :

الوجه الأول : الجزمُ بالعطفِ على لفظِ الجوابِ إن كان مضارعًا مجزومًا ، وعلى محله إن كان ماضيًا أو جملةً اسميةً .

الوجه الثاني : الرفعُ على الاستئناف .

الوجه الثالث : النصبُ بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا [٢]، وهو أقل الأوجه الثلاثة وأضعفها ، قال سيبويه: " واعلم أنَّ النصبَ بالفاء والواو في قوله : إنْ تأتني آتك وأعطيَك – ضعيفٌ "[٣] .

وقد قرئ بالأوجه الثلاثة قوله – تعالى –: ﭽ ﭼ ﭽ ﯾ ﯾ ﯿ ﯿ ﰀ ﰁﰂ ﰃ ﰃ ﰃ ﰃ ﰄ ﰄﰄﭼ[٤] .

---

[١] ينظر : معالم التنزيل للبغوي ٣٨٨/٧، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥٢٣/١٩.

[٢] ينظر : التصريح ٤٠٨/٢ ، وشرح الأشموني ٢٤/٤ .

[٣] الكتاب ٩٢/٣ .

[٤] سورة البقرة – من الآية : ٢٨٤ .

فقرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب وأبو جعفر برفع الفعلين (يَغْفِر ويُعَذّب) ، وقرأ الباقون بجزمهما[١] ، وبالنصب قرئ في الشواذ .

والنحويون من لدن سيبويه إلى ما شاء الله – تعالى – يستشهدون بهذه القراءات الثلاث ؛ لمجيئها على ما تقتضيه العربية في ذلك الفعل ، فإنَّها تبيحُ للمتكلم به ثلاثة أوجه من الإعراب : الجزم والرفع ، والنصب[٢] .

والوجه الأول – وهو الجزم بالعطف على الجواب المجزوم – أجود الأوجه ؛ لجريان الكلام على وتيرةٍ واحدةٍ ، وحصول المشاكلة بين أولِ الكلام وآخره ، وهذا أشبه بما عليه كلامُ العرب ، ألا ترى أنهم يطلبون المشاكلةَ ويلزمونها ؟[٣] . قال مكي القيسي : " والجزم هو الاختيار ؛ لاتصال الكلام ؛ ولأنَّ عليه أكثر القراء "[٤] .

---

[١] ينظر : النشر ٢/٢٣٧ ، وتقريبه ص٩٩ ، والإتحاف ١/٤٦١ .

[٢] ينظر : الكتاب٣/٩٠، والمقتضب٢/٢٠، ٢١، والبيان١/١٨٦، والتبيان١/٢٣٣، والبحر المحيط ٢/٧٥٢، والدر المصون ٢/٦٨٨، وشرح الأشموني ٤/٢٤ .

[٣] ينظر : الحجة للقراء السبعة ٢/٤٦٤ ، ٤٦٥ .

[٤] الكشف ١/٣٢٣ .

الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ

(إِجْرَاءُ الصِّيَغِ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ)

يراد به : أن تكون الصيغ المتتابعة داخل الجملة ، وفي محيط النص من نوع واحدٍ ، أعني من قبيل الثلاثي المجرد ، أو من قبيل الثلاثي المزيد ، ودونك الإيضاح والشواهد :

١. من الثلاثي المزيد فيه حرف واحد بناء (أَفْعَلَ) بزيادة همزة قبل الفاء ، ومن المعاني التي جاء لإفادتها : التعدية بتضمين الفعل معنى التصيير أو الجعل ، فيترتب على ذلك جَعْلُ الفعلِ اللازمِ متعديًا إلى مفعول واحدٍ ، نحو قولك في (قَعَدَ عَمْرٌو ، وهَلَكَ الظالمون) : أَقْعَدتُ عَمْرًا ، وأَهْلَكَ اللهُ الظالمين ، والمعنى : جَعَلْتُ عمرًا قاعدًا ، وجعل الله الظالمين هَلْكَى ؛ فقد حدث للفعل بالهمزة تَعَدٍّ لم يكن له من قبل . قال الله – تعالى –: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ[1] .

وإذا أُريد الإتيان بالمصدر الميمي من فعل الهلاك أو الإهلاك جيء به من نوع الفعل المذكور في الكلام ، إنْ ثلاثيًّا فثلاثيٌّ ، وإنْ غيرَ ثلاثيٍّ فغيرُ ثلاثيٍّ ؛ تحقيقًا للمشاكلة ، وتطبيقًا للقياس الصرفي في إجراء صيغ التراكيب على وتيرة واحدةٍ ، وقد رأينا ذلك في قراءة القراء

---

[1] سورة الأنبياء – من الآية : ٩.

العشرة ما عدا عاصمًا[١] چ ﭐلنَّحۡلِ ٱلۡقَمَرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلۡوَاقِعَةِ ٱلۡحَدِيدِ ٱلۡمُجَٰدِلَةِ لِمُهۡلَكِهِم ٱلۡمُمۡتَحَنَةِ چ[٢] ؛ إذ جاء فيها المصدر الميمي من غير الثلاثي (مُهْلَك) مضموم الميم مفتوحًا ما قبل آخره ، والفعل الذي قبله غير ثلاثي (أَهْلَك) ، وبذلك تكون الصيغتان المذكورتان في الآية قد أتتا من وادٍ واحدٍ ، وجرتا مجرى واحدًا .

٢. قد يكون الفعل الثلاثيُّ المجرد متعديًا إلى مفعوله بحرف جر ، كـ(دَخَلَ) يتعدَّى بالحرف (في) ، نحو قولك : دَخَلْتُ في الدارِ ، وقوله ﷻ : چھے ے ۓ ۓڭ چ[٣] ، وقوله ﷻ : چ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ قال تعالى : ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ چ[٤] ، ويتعدى بـ(على) ، نحو قولك : دخلْتُ على العميدِ ، وقوله ﷻ : چٱلرَّحِيمِ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿چ[٥] ، ويتعدى بالباء ، نحو قولك : دَخَلَ عليٌّ بامرأتِهِ .

وقد يسقط الحرف الجار ، فينتصب المجرور على أنَّهُ مفعول به

---

[١] ينظر : النشر ٢/٣١١، وتقريبه ص١٦٤.

[٢] سورة الكهف – الآية : ٥٩.

[٣] سورة البقرة – من الآية : ٢٠٨.

[٤] سورة الأعراف – من الآية : ٣٨.

[٥] سورة يوسف – من الآية : ٩٩.

توسعًا ، فتقول : دَخَلْتُ الدَّارَ[١] ، وقال ﷻ : چ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ چ[٢] ، وقال ﷻ : چ ٱ ب ب ب پ پ پ پ پ پ پ چ[٣] .

وإذا دخلت على هذا الفعل الهمزةُ صار متعديًا بنفسه إلى المفعول به ، كما في نحو قولك : أَدْخَلْتُ محمدًا الدار ، وقد جاء المضارع منه متعديًا بنفسه في قوله ﷻ : چ گ گ گ گ گ گ گ گ گ چ[٤]، وقوله ﷻ : چ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ چ[٥] ، فالضمير المتصل بالفعلين مبني في محل نصبٍ ، مفعولٌ به ، والميم علامة الجمع ، وقد جاءت صيغة اسم المكان أو المصدر الميمي التالية للفعل من جنسه ، فهو فعل مضارعٌ زائد على ثلاثة أحرف ، وصيغة اسم المكان أو المصدر الميمي من غير الثلاثي ووزنها : (مُفْعَل) ، وهي زنة اسم المفعول من غير الثلاثي ، التي يُبدل فيها حرف المضارعة ميمًا مضمومة ، ويُفْتَحُ ما قبل الآخر إن لم يكن مفتوحًا ، والمعنى في الآية الأولى : ونُدْخِلْكُم في مكان إدخالٍ كريمٍ ، وهو الْجنَّة ، أو : ونُدْخِلْكُم الْجَنَّةَ إدخالاً كريمًا ، وفي الآية الثانية : ليُدْخِلَنَّهُمُ في مكان الإدخال الذي يرضَوْنَهُ ، وهو

---

[١] ينظر : التصريح ١/ ٥٢٠.

[٢] سورة يوسف – من الآية : ٩٩.

[٣] سورة البقرة – من الآية : ٥٨.

[٤] سورة النساء – الآية : ٣١ .

[٥] سورة الحج – الآية : ٥٩.

الْجنَّـة التـي فيهـا مـا يُحِبُّونَ ، أو : لَيُدْخِلَنَّهُمُ الجنَّـةَ إدخـالاً يرضَوْنَهُ[١] ، وهـذا مـن قبيـل إجـراء الصـيغ داخـل التراكيـب علـى نمـطٍ واحـدٍ ، وهـو مقتضى القياس الصرفي .

وهذه قراءة القراء العشرة ما خلا نافعًا وأبا جعفر المدنيين ، فإنَّهُمَا قرآ (مَدْخَلاً) بفتح الميم في الآيتين[٢] ، وهو اسم مكان أو مصدر ميمي من الثلاثي ، وقد نابت الصيغة الثلاثية (مَفْعَل) مناب الصيغة الرباعية (مُفْعَل) ، وليس هذا بقياسٍ .

٣. من الثلاثي المزيد فيه حرف واحد بناء (أَفْعَلَ) ، ومن المعاني التي جاء لإفادتها : التعدية ، فيترتب على ذلك جَعْلُ الفعلِ اللازمِ متعديًا إلى مفعول واحدٍ ، نحو قولك في (صَعدَ عَمْرٌو ، ونَزَلَ خالدٌ): أصْعَدتُ عَمْرًا ، وأَنْزَلْتُ خالدًا ، والمعنى : جَعَلْتُ عمرًا صاعدًا ، وجَعَلْتُ خالدًا نازِلاً ؛ فقد حدث للفعل بالهمزة تَعَدٍّ لم يكن له من قبل .

ومن الفعل المجرد اللازم في الذكر الحكيم قول الله – تعالى –: چگ گ گ گ چ[٣] ، ومن المتعدي بالهمزة قوله ﷻ :

---

[١] ينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي١/ ٢١٦، ٢/ ٦٩١، والدر المصون ٣/ ٦٦٥.

[٢] ينظر : النشر ٢/٢٤٩، وتقريبه ص١٣٨.

[٣] سورة الشعراء – الآية : ١٩٣.

چبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قال تعالى : ﴿ ﴿چ[١] ، وقوله ﷻ : چ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قال تعالى : ﴾ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صدق الله العظيم بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴾چ[٢].

وإذا رُمْتَ الإتيان بالمصدر الميمي أو اسم المكان فتقتضي منك العربية وقياسها الصرفي أن تأتي به من نوع الفعل المذكور ، فإذا كان الفعل ثلاثيًّا جئت بِمَرَامك على صيغة الثلاثيّ ، وإذا كان الفعل غير ثلاثيٍّ جئت به على صيغة غير الثلاثي ، وقد وجدنا ذلك في قوله ﷻ: چبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَىٰ:چ[٣] ففعل الإنزال غير ثلاثي ، وتلته صيغة اسم المكان أو المصدر الميمي ، وهي من غير الثلاثي ، وخُتِمَت الآية باسم الفاعل من غير الثلاثي ، وهذا مقتضى القياس الصرفي في إجراء صيغ التراكيب على مهيع واحد ، والمعنى : رَبِّ أَنْزِلْنِي موضعَ إنزالٍ مباركًا ، أو إنزالاً مباركًا .

وهذه قراءة القراء العشرة ما عدا شعبة في روايته عن عاصم ؛

---

[١] سورة النور – الآية : ١.

[٢] سورة الحديد – من الآية : ٢٥.

[٣] سورة المؤمنون – الآية : ٢٩.

فإنَّهُ أتى بصيغة اسم المكان أو المصدر الميمي من الثلاثي، فقرأ (مَنزِلاً) بفتح الميم وكسر الزاي[١]، فيُحْمَل ذلك على نيابة الصيغة الثلاثية عن الصيغة غير الثلاثية ، وليس ذلك قياسًا . والمعنى : رَبِّ أَنْزِلْنِي موضعَ نُزُولٍ مباركًا ، أو نُزُولاً مباركًا[٢] .

*****

الخاتمة

---

[١] ينظر : النشر ٣٢٨/٢، وتقريبه ص١٧٢.

[٢] ينظر : الدر المصون ٨/ ٣٣٠.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي به خُتِمت النُّبُوات ، وبعد ...

فلقد ترتب على تلك المقدمات سالفة الذكر لهذا المَهْيَع العربيّ الجَدَد هذه النتائج :

أولاً – الإجراءُ على وتيرةٍ واحدةٍ منطلقٌ لغويٌّ قائمٌ على إعطاء الشيء المشارك لشيءٍ آخر في العمل أو النوع أو البنية – حكمًا لا يستحقه ؛ لانتفاء سببه ، وغياب علته ، وعلى جعله من فئة ذلك الشيء المقتضي للحكم ، وهو – أيضًا – وسيلة ترابط ، تربط أجزاء النص بعضها ببعضٍ .

ثانياً – وَلَعَ العلماء من لدن الفراء إلى ما شاء الله – تعالى – بهذا المسلك العربي ؛ إذ جعلوه علتهم الجامعة لبناء الكلام ، وإكمال الأحكام ، وإتمام الضوابط ، وإرساء المعالم ، ودفع الشتات ، ورأب الصدع .

ثالثاً – يتعدى الإجراء على وتيرة واحدة حدود المفردات من أسماء وأفعال وحروف إلى التراكيب ، وأجزاء النص ؛ ليكون سبيلَ وفاقٍ في النصوص ، وباعثَ حسنٍ في دلالات التراكيب ، ومنشأَ جمالٍ في تتابع الصيغ المتآلفة ، وكلُّ ذلك مرهونٌ باقتضاء المقام له ؛ ولذا يُعدّ وسيلةَ تماسكٍ تنتمي إلى نحو الجملة ونحو النص معًا .

رابعاً – الربط في الدراسات اللغوية الحديثة بين الجملة والنص عند تطبيق القواعد ، واستلهام الظواهر دون فصلٍ – أمرٌ مُلِحٌّ تتطلبه طبيعة العصر الذي تنوعت فيه مذاهب البحث في اللغات ، وتعددت المناهج ، ولقد نادى به قديمًا النحوي البليغ عبد القاهر الجرجاني ، وألحَّ عليه إلحاحًا ، حين أطلق نظرية النظم ، وأكَّدَ عليها .

فلا ريب أنَّ ذلك الربط يكشف عن مظاهر الجمال في العربية ، وأسرار البيان ، ومكامن الإبداع ، ويضمن للباحث سلامة النتائج ، وصدق الأحكام ، أَلا فَلْيُراعَ .

خامساً – يشير ذلك المهيع العربي إلى قيمة أخلاقية ، كثُر الحثُّ عليها في تراثنا وهي ملازمة ذوي الفضل ومصاحبتهم ، فمن غدا ملازمًا لذوي الفضل ومصاحبًا لهم صار فاضلاً ، وعومل معاملتهم ، وفاز فوزهم .

هذا ، والحمد لله ربِّ العالمين ﭽ ﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱱﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﳴﳵﳶﳷﳸﳹﳺﳻﳼﳽﳾﳿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁ ﵂﵃﵄﵅﵆﵇﵈﵉﵊﵋﵌﵍﵎﵏ ﵐﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿﶀﶁﶂﶃﶄﶅﶆﶇﶈﶉﶊﶋﶌﶍﶎﶏ﶐﶑ﶒﶓﶔﶕﶖﶗﶘﶙﶚﶛﶜﶝﶞﶟﶠﶡﶢﶣﶤﶥﶦﶧﶨﶩﶪﶫﶬﶭﶮﶯﶰﶱﶲﶳﶴﶵﶶﶷﶸﶹﶺﶻﶼﶽﶾﶿﷀﷁﷂﷃﷄﷅﷆﷇ﷈﷉﷊﷋﷌﷍﷎﷏ﷰﷱﷲﷳﷴﷵﷶﷷﷸﷹﷺﷻ ﭼ[1]، وصلى الله – تعالى – وسلَّمَ على سيدنا محمدٍ وآله عَدَدَ الشفع والوتر ، وعَدَدَ كلمات ربنا التامات المباركات ، ورَحِمَ أَبِي صاحبَ القرآنِ وشيوخَ العربية الأجلاء ، من لدن أبي الأسود الدؤليّ إلى ما شاء الله – جلَّ جلاله –.

---

[1] سورة الأعراف – من الآية : ٤٣.

الباحث

أهم المصادر والمراجع

- القــرآن الكــريم ﴿ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١ ﴾ [هود/١].

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطي، تح د/ شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب: بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ١٩٨٧م.

- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تح/ محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٣٧٧هـ١٩٥٧م.

- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان (بدون تاريخ).

- الأصول فى النحو لابن السراج، تح د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٨م.

- إعراب القراءات الشواذ لأبى البقاء العكبري، تح/ محمد السيد أحمد عزو، عالم الكتب، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ١٩٩٦م.

- إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس تح د/ زهير غازى زاهد، مطبعة العانى، بغداد (بدون تاريخ).

- الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطي، تح د/حمدى عبد

الفتاح مصطفى، مكتبة الآداب، الطبعة الخامسة ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.

– الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، سنة ١٤٠٧هـ١٩٨٧م.

– أنوار التنزيل وأسرار التأويل البيضاوي، تح/ محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ومعه : عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ/ محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة جديدة منقحة سنة ١٤١٧هـ١٩٩٦م.

– البحر المحيط فى التفسير لأبى حيان الأندلسى، طبعة جديدة بعناية الشيخ/ زهير جعيد، دار الفكر سنة ١٤١٢هـ١٩٩٢م.

– البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تح د/ عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

– البيان فى غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تح د/ طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية سنة

٢٠٠٦م.

- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، مكتبة الحياة، بيروت، (بدون تاريخ).

- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تح/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٧هـ.

- التبيان فى إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، المكتبة التوفيقية بالقاهرة (بدون تاريخ).

- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» لمحمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٤م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان، تح د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

- التسهيل لعلوم التنزيل لابن جُزَي الكلبي، تح د/ عبد الله الخالدي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تح/ محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ٢٠٠٠م.

- التفسير الكبير للفخر الرازي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت،

الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.

– التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تح د/ عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ١٩٩٠م .

– تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الجزآن الأول والثاني، تح د/ محمد المفدي بساط، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ١٩٨٣م.

– تقريب النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تح/ إبراهيم عطوه عوض، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ١٩٩٢م.

– تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تح د/ علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ٢٠٠٧م.

– تهذيب اللغة لأبى منصور الأزهرى تح د/ محمد عبد المنعم خفاجى وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة (بدون تاريخ).

– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تح د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ٢٠٠١م.

– التوطئة لأبي علي الشلوبين، تح د/ يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب ١٤٠١هـ١٩٨١م.

– التيسير فى القراءات السبع لأبي عمرو الداني، عني بتصحيحه/ أوتويرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ١٩٩٦م.

– جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير الطبري، تح/ أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ٢٠٠٠م.

– الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، أعادت طبعة بالأوفست دار إحياء التراث العربى، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ١٩٦٧م.

– الجنى الداني فى حروف المعاني للمرادي، تح د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ١٩٨٣م.

– حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي (بدون تاريخ).

– حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بدون تاريخ).

– الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه، تح د/ عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٧هـ١٩٧٧م.

– حجة القراءات لأبي زرعة، تح/ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تح/ بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ١٩٨٤م.

- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تح د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ١٩٩٣م.

- روح المعاني للألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ١٩٨٥م.

- سر صناعة الإعراب لابن جني، تح د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ١٩٩٣م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة، النشر والتوزيع (بدون تاريخ).

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ/ محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٤٢٣هـ٢٠٠٢م.

- شرح التسهيل لابن مالك وابنه، تح الدكتورين/ عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ١٩٩٠م.

– شرح التصريف للثمانيني، تح د/ إبراهيم بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ١٩٩٩م.

– شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تح د/ صاحب أبو جناح، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ١٩٩٩م.

– شرح جمل الزجاجي لابن الفخار، تح /حامد محمد حامد الثمالي، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٩/١٤١٠هـ.

– شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق د/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ١٣٩٨هـ١٩٧٨م.

– شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تح/ محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٠٢هـ١٩٨٢م.

– شرح الكافية الشافية لابن مالك، تح د/ عبد المنعم هريدى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث (بدون تاريخ).

– شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تح/ أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

– شرح المفصل لابن يعيش، الناشر: عالم الكتب – بيروت، ومكتبة المتنبى – القاهرة (بدون تاريخ).

- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، لشمس الدين ديكنقوز أو دنقوز (المتوفى: ٨٥٥هـ) وابن كمال باشا (المتوفى ٩٤٠هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثالثة، ١٣٧٩هـ١٩٥٩م.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تح/ محمد فؤاد عبد الباقى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (بدون تاريخ).

- علل النحو لأبي الحسن الوراق، تح د/ محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ١٩٩٩م.

- فتح الوصيد فى شرح القصيد لعلم الدين السخاوي، تح د/ مولاي محمد الإدريسى، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

- كتاب سيبويه، تح/ عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب، تح د/ محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تح د/ عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

- لسان العرب لابن منظور، تح/ عبد الله علي الكبير وآخرين، دار المعارف بمصر.

- لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، تح/ سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م.

- مجموعة شروح الشافية من علمى الصرف والخط، طُبعت بدار الطباعة العامرة سنة ١٣١٠هـ، ومكتبة المتنبى، القاهرة ١٩٨٨م.

- محاسن التأويل للقاسمي، تح/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تح/ على النجدى ناصف وأخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤٢٠هـ١٩٩٩م.

- مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة (بدون تاريخ).

- المخصص لابن سيده، الناشر: دار الكتاب الإسلامى، القاهرة (بدون تاريخ).

- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تح د/ محمد كامل

بركات، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: الجزء الأول سنة ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م، والجزء الثانى سنة ١٤٠٢هـ١٩٨٢م، والجزء الثالث والرابع سنة ١٤٠٥هـ١٩٨٤م.

- المصباح المنير للفيومي، دار الفكر، بيروت (بدون تاريخ).

- معالم التنزيل في تفسير القرآن للبغوي، تح/ عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ.

- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تح د/ عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

- معاني القرآن للفراء، تح/ أحمد يوسف نجاتى وآخرين، دار السرور (بدون تاريخ).

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تح د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م .

- المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني، تح د/ علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م.

- المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تح د/ كاظم بحر المرجان، منشورات وزراة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية ١٩٨٢م.

- المقتضب للمبرد، تح د/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

- النشر فى القراءات العشر لابن الجزري، أشرف على تصحيحه/ علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بدون تاريخ).

- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطي، تح د/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية بالقاهرة (بدون تاريخ).

*****